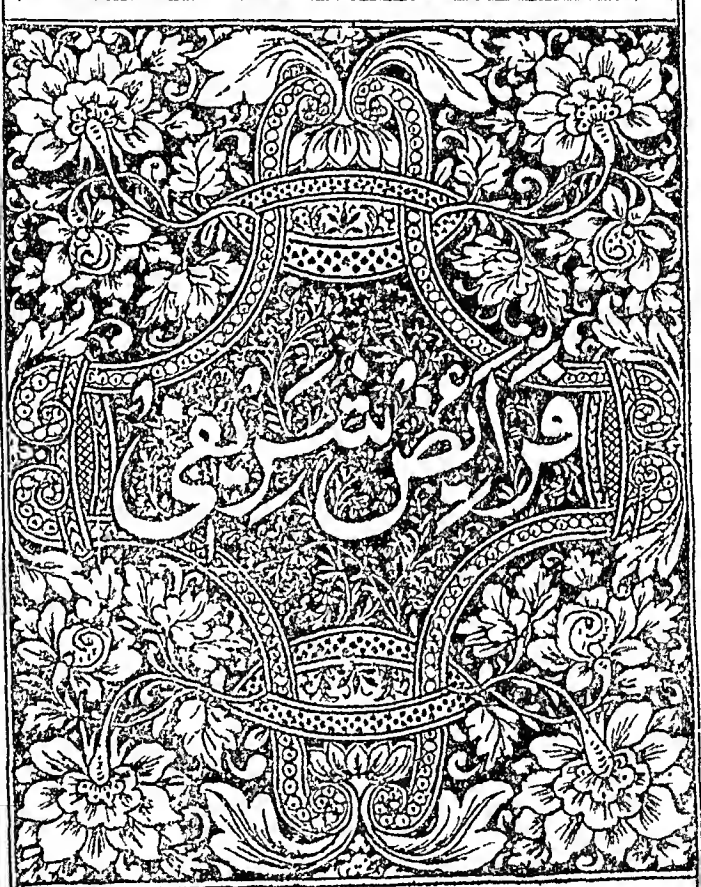


تَعَالَى الْمَرْتَضَى وَعَلَيْهَا النَّاسُ يَا مَعْشَرَ



مَرَاتِبُ شَرَفِي

دَرْ طَبْعِ حَسَنَةِ مَحَلِّ حَكِّ طَبْعِ سَنَدِ

سَمَوَاتِ السَّمَاءِ سَمَوَاتِ السَّمَاءِ

2973  
442  
188

بسم الله الرحمن الرحيم

قال المولى شيخ الامام سراج الملة والدين محمد بن محمد بن عبد الرشيد السجواني نور الله  
مقدمه بعثتمون ليعتقنوا الحق من رب العالمين حمد الشاكرين الصلوة على خير البرية محمد وآله  
الطاهرين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلموا الفرائض علموا بها الناس فانها نصف  
العلم كذا رواه الفقههاء والفرائض جمع فرضية وهي ما قدر من السهام في الميراث انما  
جعل العلم بها نصف اما الاختصاص بها باحدى جالتي الانسان وهي الممات دون سائر  
العلوم الدينية فانها مختصة بالحياة والاختصاص بها باحدى سبي الملك اعني الضرورة  
دون الاختيار كالشرا وبقول الهية والوصية ونحوها والالتفات في تعليمها للكونها  
امور اتمته وفي رواية الدارمي والدارقطني تعلموا العلم وعلومه الناس وتعلموا الفرائض وعلومها  
الناس على هذا الرواية فالفرائض اما محمولة على ما ذكره تخصيصها بالذكر لما قرأه علي باقر  
العلوي على عباده من التكليف فخص ذكر ما بعد التعميم لزيد الاهتمام ولا يبعد ان يجعل لفظ  
الفرائض في الاصطلاح جاريا مجري الاعلام كالانصار فيقال في النسبة فرائضي كما  
يقال انصاري ان كان قبلي في اصله ان يقال فرائضي قال علماء اهل البيت بعد تعلق تلك  
حقوق اربعة مرتبة اى مقدم بعضها على بعض الاول ما يتكفيه ويحسبه من غير تمييز  
والاقتبة وذلك انما باعتبار العدد فتكفيهن الرجل بالبشر من ثلثة اثواب والمرأة بالثمة من خمسة

[illegible]

تنبذوا قبل مما ذكره فقيرهما باعتبار القيمة فاذا كان يلبس حيوة ما قيمته عشرة مثاقيل  
 كفن بما قيمته اقل واكثر منهما كان فقيرهما او تنبذوا اذا كان له ثوب يلبسه في الاعياد  
 اخر يلبسه بين اقرانه وثالث يلبسه وذو اربعة يلبس في الثاني لان اول اعلى الثالث اذ في المثلث  
 اولى قال بعض قدامتنا يخفى الكفن الرجل بما يلبسه في الجمع والاعياد والمرأة ما يلبسه في زيارة  
 ابويها وكان الحسن البصري يقول لغير الكفن بما يلبس في اكثر الاوقات اختاره الفقهاء  
 ابو جعفر وقال ايضا اذا كان عليه دين استغنى فلفلغرا وان لم يغبوا الثورته من تكفينه بما ذكر  
 من العدد وهو كفن سنة بل كفن كفن الكفانية وهو للرجل ثوبان جديان او عسيمان  
 والمرأة ثلاثة وتمسك في ذلك بما ذكره انحصاف من المدبون اذا كان له ثياب حسنة  
 يمكنه الاكتفاء بما دونها بما عها القاضي وحضى الدين وشترى بالمباقي ثوبا يكفيه واذا لم  
 يكن للميت تركه فكفته على من وجب عليه نفقته في حال حيوته وقال ابو يوسف كفن  
 المرأة على زوجها مطلقا خلافا لمحمد فان زوجية قد انقطعت بالموت قال احمد وشبهه  
 وقاضيان الفقهي على قول ابي يوسف اذا لم يكن له من يحجب عليه نفقته او كان ينعى ايضا  
 فقير الكفنه على سبب المال اعلم ان الامة بالكفن ليس مطلقا كما يتصور عبارة الكتاب بل كل  
 حتى للغير تعلق بعين من التركة فانه مقدم على كفيه كالدبر المتعلق بالميتون اذا لم يكن للميت  
 شيء سواه فيقتضي منه دينه او لا وكذا الرثس جناية العبد الذي جنى في حال حيوة مولاه لا مال  
 له غيره وكذا الحال في المبيع المحبوس البن من اذامات المشتري عاجزا من ادائه وفي العبد يورث  
 اذا انقضت له يورث ثم مات المولى وليس له مال سواه وكذا في الذر المستاجر فانه اذا عطي  
 الاجرة او لا ثم مات الاجر صارت للذر منه بالاجرة هكذا ذكره الامام رضي الدين في نظم قمر  
 وانما قدرت هذا الحق على المكفنين لتعلقها بالمال قبل صيرورته تركه ثم بقصى ديونه  
 من صحيح ما بقا من ماله اي ثم يبدل الفضل ديونه من جميع ما للباقي بعد التجيز به ولو لم يكن  
 من الاربعه وانما كان فضلا للدين مؤثر عن الكفن لانه لباسه بعد وفاته فيعتبر لباسه حيوته

الا ترى انه يقدم على دينه فلا يسارع على الكذب من زيا مع قدرته على الكسب ومقدار على الوصية  
 ان قدم ذكره عليه لفظ الآية كما روى عن علي رضي الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
 الوصية ثم لم تكن في تقديمها انما تشبه الميراث في كونها مأخوذة بلا عوض فتشقي الخراج بها على  
 الورثة كما كانت لذلك منطوية للشرط فيها بخلاف الدين فان نفوسهم طمعت الى ادايته وقد علم  
 بقسا على ادايتها معه وتيسرها على انما مشك في وجوب الابداء والمساواة اليه ولذلك جئ بيمينها  
 بكلمة النية وايضا ان كانت الوصية بالتبرعات وليس بالتركه وقاربها لكل تقديمه عليها طام  
 لان قضاء الدين فرض عليه يجبر على اداها في حال حيوته والوصية المذكورة تطوع ولا تشك  
 ان الفرض اقوى وان كانت بعض من غرض المدفع فان كانت باسوة الزكوة كالصلوة  
 والصوم حجة الاسلام والندوة والكفارة فدين العباد مقدم على هذه الوصية ايضا وان استويا  
 في الفرضية لانه يجبر على اداء الدين بالحسب ولا يجبر على ادايته من تلك الفروض فالدين اقوى  
 وان كانت بالزكوة التي تساوي الدين في الاجبار لخلق حق العباد بالزكوة كالافقار والكسالى  
 بالحبس على الاداء فالدين المذكور اقوى لان القاضى اذا وجد من مال الكدبون ما يجانس الدين  
 يأخذه بلا رضاه ويدفعه الى صاحب وليس ذلك في الزكوة وان لم يجبر بحسبها وايضا اذا  
 اجتمع حق المدد وحق العبد عين ومضارقت عن الوفاء بها يقدم حق العبد والى  
 مع استغناء المدد وكرمه وتفضيل المقام ان الدين ان كان للعباد فالباقي  
 بعد تهنيتها سميت ان وفي به فذاك وان لم يفت فان كان العريم واحدا يعطاه  
 الباقي وما بقي له على اسميت انما اعفى وان شأ تركه الى دار الخبز وان كان يتعد دافعا  
 كان الكل دين الصحة اعني ما كان ثابتا بالبنية او باقرار في زمان صحته او كان الكل دين الضرر  
 اعني ما كان ثابتا باقراره مرضه فانه يصرف الباب في اليهم على حسب مقادير ذوبهم  
 وان جتمع الدينان معا يقدم دين الصحة لكونه اقوى الا ترى انه محجور  
 في مرض موته عن التبرع بما زاد على الثلاث فنه اقراره روح نفع ضعف واما اذا

اذا اقرض مرضه بدین علم بطریق المغناتیه كما يجب بدلائع مال بلایه او سبب ملکه کان  
 ذلک باحقیقه من دین الصلوة اذ قد علم وجوبه بغیر قسمه اذ قد علم ان سواہ  
 فی الحکم وان کان الدین من حقوق العدم كما سبق من الفروض فان اوصی  
 به المیت وجب عند ما شفیذہ من ثلث ماله الیاتی بعد دین العباد وان لم  
 یوص لم یجب ثم نقول اذا فاته صلوۃ و اوصی ان یطعم عن فعلی الورثۃ ان یطعموا  
 عنہ بالثلث لكل صلوۃ نصف صاع من بر و کذا للورثۃ عند انخفاقه اذ قد  
 عنہ ان الورثۃ فرضتہ وان فاته صوم رمضان بمرض او سفر و یکن من فضائه بعد  
 برہ او اقامتہ ولم یقبض ستمات و اوصی بالاطعام فعلی الورثۃ ان یطعموا له  
 من الثلث لكل یوم نصف صاع من بر لما روئے انه عم ما سئل عن ذلک  
 قال ان مات قبل ان یطیق الصوم فلا شیء علیه وان اطاقه ولم یصم فلیقبض عنہ یعنی  
 بالاطعام بدل علیہ حدیث ابن عمر رضی عنہما و مرثوفا لا یصوم احد عن احد ولا یصلی  
 احد عن احد فوجب لكل علی الاطعام لان الفدیۃ تقوم مقام الصوم فی حق شیخ الفانی  
 فکذا فی حقہ لا شراک لہ فی وقوع الیارس عن اداء الصوم وان کان الدین الزکوۃ و اوصی  
 بہا یوجب اربعین ثلث ماله وان کان الحج و اوصی بہ یوجب عن الثلث ایضا و لو حج عنہ الوارث بلا حنیئ  
 من الدنم قبولہ ثم یفقد و صایہ ہذا ہونالت الاربعۃ ای سبب او تنفیذ وصیتہ من ثلث ما بقی بعد الدین  
 و لکن لا من ثلث اصل المال لان ما تم من التکفیل فضاء الدین صار مبروراً فاضروا نہ الی اللہ بہا  
 فالباقی ہو ماله الذ کان لہ من غیر ثلثہ و ایضاً بما استغرق ثلث الاصل جمیعاً فیرد لی حرمان  
 الورثۃ بالوصیۃ و مقتضی عبارة الکتاب تقسیم الوصیۃ علی الارث فی مقدرات الباقی الدین سواء كانت  
 الوصیۃ مطلقۃ او معنیۃ و ہو الصحیح و قال شیخ الاسلام خواہر زادہ فان كانت معنیۃ كانت مقدمتہ علیہ وان  
 كانت مطلقۃ کان یوجب ثلث ماله اربعۃ كانت فی معنی التکفیل بشیء عہا فی الزکوۃ فیکون الموصی لہ شریکاً  
 فی الورثۃ لا معصاً علیہ و بدل علی شیء حقہ فیما لکن الوارث انہ اذا زاد المال بعد الوصیۃ زاد علی حقہ و اذا

نقض لقض غنها حتى اذا كان باله حال الوسيطة الفاسدة لا تم صارا الفين فله ثلث الا الفين وان العكس  
 كان له ثلث الا الف ثم لغيتهم الباقي هذا الرابع الاربعة وهو ان يقسم بالقي من ماله بعد التكميل في الدين او  
 بين ورثة اي الدين ثبت اذ بهم الكتاب المذكورين في الالة القرآنية في السنة كمن ذكر في الاحاديث  
 نحو قوله علم اطعموا السدس اجماع الالة كاحد واين الابن فثبت الابن سائر من علم ثورهم بالاجماع  
 وقد يقال في الميراث باجماع الامم ما هو النسب اذ منه بل اراد به ما يتناول ايضا اجتماعهم في ميراثهم فيما  
 لا قاطع فيه حتى لا يتصل كلامه الوارث الذي اختلف في كونه وارثا لذي الارحام وغيرهم لا يجعل ان يقال  
 انه الكفو يذكر ما يتوحي فبعد استعرج ان يتبين اجمالا الترتيب بين الورثة اي سبب ابي في تقسيم هذا الباقي بين  
 الورثة باصحاب الفرض نعم الذين لهم سهمهم مقدرة في كتاب الله ثم اوسته رسول الله واولا اجماع  
 كما ذكر السرخسي في تفسيرهم على العصية لقوله علم احقوا الفرض لمها فاما البقية الفرض فلا ولي حل  
 ذكر اجماع قدرت لهم تلك السهام فلا تعرض لغيرهم لياخذوا من التركة ابتداء فان لم يقربوا ياخذ  
 غيرهم ايضا فبقية العصية بوجوب حرمان اصحاب الفرض وهو باطل فطعامهم بربا اباء العصيات  
 من جهة النسب فان العصوية النسبة ائوي من السببية يرشد كما في الكتاب ان اصحاب الفرض  
 النسيبة يراد عليهم دون اصحاب الفرض السببية اعني الزوجين والعصية مطلقا كل من لا يخدم التركة  
 ما البقية اصحاب الفرض اي حشنها وخذ الا افراد اي افرادهم عن غيره في الورثة تجز جميع المال  
 بجهة واحدة فلا يراد ان اصحاب الفرض اذا اخلت عن العصوية فقد تجز جميع المال لان اسماؤه لبعضه نصيب  
 والباقي بالرد واغرض بان الاخوات عصيات مع الذيات لا يجوز ان تجمع المال عند الافراد بجهة  
 واحدة فلا يكون التفرع باجماعا واجب بان المراد بالعصية منها من هو عصية بنفسه فلا يتناول من هو  
 عصية مع غيره او لغيره بل بما في الحقيقة من اصحاب الفرض كما مستغف عليه بخلافه ان اذا اخصص التفرع  
 به كان المفهوم من كلامه تقديمه على العصية السببية مع ان تقدم عليهم ليس مختصا بل المتباركة فيه فوجه  
 ثم سبب بالعصية من جهة السبب هو ولي العتاقه اي المعقون ذكر كان او موشا فان من اعقق عبدا او امته  
 كان الولد له ويرثه به ويسمي ذلك له لا العتاقه او النعمة ثم نعصية اي به لا يخدم مولى العتاقه والعصية

المذكور ولا يهينها من قبل المذكور كما سببنا في من قوله صلعم وليس للنساء من الولد الا ما اعتقن او اتفق  
 من اعتقن او دبر من دبره من غير ان يكون من كاتبن او كاتبن من كاتبن ثم الرادي سيد العبد العصبية  
 بالرو علي ذوي الف وثلثي سبعة كما مر في الاقرار بهما بعد اخذ فريضتها بقدر حقها فيهم اي بعين فريضتها مقدار السهم  
 بعضها على بعض وبرد الناقى عليهم خمسة اتم ذوي النعام اي سيدا عندهم الرولان في ذوي الغرض  
 النسبية بذوي الارحام وهم الذين لهم فرائد ولبس لغصبة ولا ذى سهم وانما اخرا وعن الرولان اصحاب  
 اصحاب الغرض النسبية فربما الى المبتدع اعلى درجة منهم ثم مولى المولات اي عند عدم مولا  
 المذكورين في جميع الالمات سيدا مولى المولات ان لم يوجد احد الزوجين ان وجب سيدا له المكن  
 في الباقي من يرصد كذا ذكر في الفرائض العثمانية وصورة مولى المولات تنحصر بمجهول النسب قال القاضي  
 انت مولا يدترني اذا مت ولعل عني اذا جئت وقال الخزق قبلت فعندنا الصحيح هذا العقد ولجعله في  
 وارثا عاقلا وسببه ايضا مولى المولات واذا كان لا اخرا ايضا مجهول النسب فقال الاول مثل ذلك وقبلة  
 ورث كل منهما صاحبة عقل عنه وللجهول ان يرجع عن عقد المولات ما لم يعقل عنه مولا وكان الميراث  
 الخفي يقول اذا سلم الرجل على بي رجل ثم والا وصح قال مسلم الائمة الشريعة لعل السلام على بيديته من  
 صحة عقد المولات وانما ذكره فنبه على سبيل العادة وكان الشيعي يقول خلا الماولا والعنافة وبنه  
 ربح ومو نسيب زيد بن ثابت رضى ما ذنبنا اليه مذنب عمرو علي ابن سعود ورواها اخرها مولى المولات  
 عن ذوى الارحام بينهم ثم المقر بالنسب على غير حيث لم يثبت نسبه بقراره من ذلك انغير اذا المقر على اقراره وان الميراث  
 في الارث عن مولى المولات ومقدم على الموصي اليه جميع احوال واعتبر فيه بقوله الماولا ان يكون لاقرار  
 بنسبه من المقر ضمن الاقراره بنسبه عليه غيره كما اذا اقر المجهول النسب بانه اخوه فانه ضمن اقراره على  
 بانه ابنه الثاني ان يكون ذلك الاقرار بحيث لا يثبت بنسبه من ذلك الغير كما اذا لم الصد لغيره في هذا  
 النسب الثالث ان يموت المقر على اقراره وفرائد القيد طاهرة اما الاول فلان اقراره المجهول سببه  
 اذا اتم من كمثل نسبه على غيره وشتم على شتمه ابط صحته او جب بكون نسبه منه واندر لغيره بما ذكره من  
 الورثة النسبية كان بقوله بانه ابنه والثاني فلان ابنه او احد قلوبه في ذلك النسب يثبت باقراره على

المستحب  
 في قوله تعالى  
 حبسوا  
 اي حبسوا  
 مخرج

نسب من اسبه ايضا وكان الجبول احوال التفر وكذا الحال اذا انسابه عنه فصدقني ذلك صوابه  
فانه يكون عماله مندرجا فيما مضى ذكره واما الثالث فلانه اذا اصرح المقتصر في ذلك الاقرار  
لا يقتضية قطعا فلا يشتت به ارث هلا واذا اجتمعت هذه الصفات في المقتصر لصاحبها وارثا  
في المرتبة المذكورة وعندئذ اضعى روح الابصير وارثا اصلا وذلك لان المقتصر في هذه الصورة  
كان مقترا بين النسب استحقاق المال بالارث لكن سهره بالنسب لانه يحمل نسبه  
على غيره والاقرار على الغير دعوى فلا يسمع وتبقى اقراره بالمال صحيحا لانه لا بعد هذه الاخر  
اذا لم يكن له وارث معروف ثم الموصى اليه جميع المال اى اذا اعدم من تقدم ذكره سببا  
من اوصى اليه جميع المال فيكفى له وصيته لان منعه عارضا على الثلث كان العمل الورثة فاذا لم يوجد له منهم احد فغدا  
باعين له كما عندئذ اضفى له الثلث فقط واما اذ ذلك من المقتصر لانه على ان يرفع قرينة تجلوا في الموصى له  
ثم بيت المال اى اذا لم يوجد احد من المذكورين توضع التركة في بيت المال على انها مال ضليع  
فصار لجميع المسلمين فتوضع هناك ليس في كل طريق الارث بناء على انهم اخوة الاثران الذي اذا لم  
يكن له وارث يوضع ماله في بيت المال ولا ميراث للمسلم الكفار وشبهه له ايضا انه يسوي بين الذكر والانثى  
من المسلمين في العطية من ذلك لا تسوية بينهما في الموارث وعندئذ افغيت ان بيت المال ان كان مشغلا  
ليقدم على ذلك الارحام والردوان ثم ينظم ردوا ولا على ذوي الفروع النسبية نسبة فراضهم ثم يصر  
الى ذلك الارحام ولا ميراث لغيرهم هلا كمولى عند بعضهم كمولى الكمالات ولا للمقر له بالنسبة لغيره ولا للمقر  
له بجميع المال كما ينبغي ان عليه **فضل المانع من الارث اربعة الاول الرق** واذا اكل كمالا كان لغير  
اوتاه قصا كما كان في الممد بروام الولد وذلك ان الرقيق مطلقا لا يملك المال سائر سبابا كما فلا يملك  
ايضا بالارث ولان جميع ما في يده من المال فهو له ولا ورثاه من ذرية له لوقوع ملك سيده فيكون نورثا  
لاضربى بلا سبب هو الباطل اجماعا ومتفق البعض عند ابي حنيفة ثم غلبت له المملوك وكذا المكاتب الباقي عليه ثم  
في ذلكا رتبة فلا يرث ولا يحجب احد عن ميراثه وعندنا هو حر فيرث بحجبه المسلمة فثبت على ان الرقيق يخرج من  
اخراجها ما ورثه لعل الذي يتعلق به وجوب القصاص والكفارة اما القفل الذي يتعلق به وجوب القصاص



وهو ان قيل عند ذلك بان موجد شره سلاح او ما يجري مجراه في الشرقي لا اخرا كالحدود من الحشت او الحرج  
 موجه لا ثم القصاص لا كفارة فيه وعند يوسف ارح وجرم ارح اذا تعذر شره بما يقتل قالوا بان  
 لم يكن مجرد الحرج عظيم فهو البض عمدا واما القتل الذي يتخلو به وجوب الكفارة فهو اما شبهة حد كان  
 شره بما لا يقتل غالبا وموجه على القولين معالدية على العاقلة والاثم والكفارة ولا تود فيه واما  
 خطا كان رمي الي صيد فاصاب انسانا والقتل في النوم عليه فقتله او وطبه دابة وهو كبير او سقط  
 من سطح عليه سقطت حجر من يده فمات وموجه الكفارة والدنية على العاقلة ولا ثم فيه عليه عندنا بحرج  
 القاتل عن المبرأة في هذه الصور كلها اذ لم يكن القتل بحق واما اذا قتل مورثة قصاصا او جدا او  
 فعا عن نفسه فلا يحرم اصلا وكن اقل العادل مورثة الباغي وفي حكمه خلاف يوسف ارح واما  
 القتل بالتسبب دون المباشرة كجاء الراد او اوضح الحرج في غير ملكه فقتله الدنية على العاقلة لا قصاصا  
 فيه الا كفارة وكذا الحال اذا كان القاتل صبيا او مجنونا فلا حرمان عندنا بالقتل في هذه الصور  
 فان قلت ليس اذ قتل الاب ابنه عمرا لم يثبت به قصاصا ولا كفارة البصر انه محرم انفاقا قلت  
 فهو موجب اصله للقصاص لانه سقط بقوله عليه السلام لا يقتل الوالد بولده ولا السيد بعبيده ولا  
 يقال مقتضى قوله عليه السلام القاتل لا يجنح بحرم مطلقا كما ذهب اليه في ترك تكليف اخرجه ملك  
 الصور لانا نقول اما اخراج القاتل حتى فلان الحرمان شرع محضه على القتل المخطور واما اخراج المسبب فلانه  
 ليس لقاتل حقيقة الماتري انه يفعل ذلك في ملكه لم يواحدة بشئ وان القاتل يواحد ليعمله واما كان في ملكه  
 او في غيره كالاربي وايضا القتل لا يتم الا بمقتول قد تقدم حال التسبب فان حقه القتل بالارض  
 دون الحيوان لا يمكن ان يحل فاما عند الوقوع في البرد بما كان الخارج مقتيا واذ لم يكن قاتلا حقيقة لم  
 يتخلو به جرم القتل اعني بالحيات والكفارة واما وجوب الدنية على عاقلة فلعصيانه دم المقتول غير  
 خلاف المخطي فانه مباهة القتل بفعله فيلزم الكفارة والحرمان اما اخراج الصبي المجنون فلان  
 الحرمان كما ذكرنا جزاء القتل المخطور فعلمها مالا يصلح ان يوسف المخطو شرعا اذ لا يصور توجبه خطا  
 الشارح اليها بخلاف المخطي فانه لئلا يكذب الحرمان باعتبار القضي في الزر يصور ان يقتص الى الخط

دونها واما علم ان رتبة المقتول خطأ كسائر امواله حتى اقصى منه اديونه وتنفق وصاياه وديرها وكل  
 من يرث سائر امواله قال مالك رح لا يرث الزوجان من الدية لا لقطع الزوجية بالموت لا  
 بوجوب الدية لما بعده ولما انه عليه السلام امر بتوريث امه اشيم الضياني من عقل زوجها قال  
 الرزح كان قتل اشيم خطأ وكذا اثبتت عندنا حتى الزوجين في القصاص لقوله عم عن تركه لا ادا  
 بها فلو رثته ولا تترك ان القصاص حقه لانه بدل لنفسه فستحقه جميع الورثة بحسب اربهم كذا قال  
 ابن ابي ليلى لا يخفى لهما في القصاص لا يستحق العاق الذي هو سبب استحقاقهما كما لا يخفى فيه للموصي له  
 وهو موديان استحقاق الارث بالزوجية يتوقف على القبول كما استحقاقه بالمقرنة بخلافها لو  
 فان جن الموصي لم يتوقف على قبوله يريد بدو كذا ذكره ابا المصنف في شرح كتاب الدية والكتاب  
 اختلاف الدينين فلا يرث الكافر من المسلم جهرا ولا المسلم من الكافر قطي قول علي بن زيد عاتمة  
 رضي الله عنهم واليه ذهب طائفة من فقيهيهم لقوله عم لا يورث اهل طاعتين شيئا القياس ان  
 لقوله عم الاسلام يعلم ولا يعلى ومن للعدوان يرث المسلم من الكافر ولا يرث الكافر من الكافر  
 ابن جليل ومعاوية بن مسعود بن الحسن بن محمد بن علي بن الحسين مودع رحمهم الله تعالى  
 والنجاسات ان كذا كور في هذا الحديث نفس الاسلام حتى ان ثبت الاسلام على وجهه ولم يثبت على  
 وجه اخر فانه ثبت ليعلو كالموود بين المسلم والكافر فانه يحكم باسلام الولد وان الراد العا وبسبب الحج  
 او بحسب القهر والعلنية اي النصر في العاقبة للمسلمين واما ان المسلم يرث عند من المرتد عند  
 اثافي لا يرث المرتد خذوا لا يرثه احد بل ماله في المال مع انه لا يرث من المسلمين لان الاسلام  
 منه يستدل في حال الاسلام لانه قال ابو حنيفة فانه يرث منه ما كتب في زمان الاسلام ولا يورث من  
 كتب في زمان رتبة بل يكون في الاسلام والوجه على قولهما ان الجميع لورثة الن الرتبة يقر على  
 اعتقده بل يحبر على العود الى اسلام فيعتب حكم الاسلام في حقه لا فيما يتفجع منه بل فيما يتفجع به  
 ولورثته ثم ان الكفار يورثون فيما بينهم وان اختلف ما بينهم لان الكفر له واحدة وذكره المذاهب  
 في مختصر عن الشافعي رحمه وذكره ابو القاسم عن مالك رحمه وقال ابن ابي ليلى اليهود والنصارى

مواردون فيما بينهم ولا توارث بينهم وبين الجوس مستدل انهما على التوحيد والافراغوة موسى علم  
وانزل التوريت به فمما على مله واحدة بخلاف الجوس حيث يتكفرون التوحيد ويشقون الهمين بزيادان و  
ابسين ولا جعفر نون بني الاكتاب منزل فيهم اهل لتاخرى وذهب بعض الفقهاء الى عدم النوار  
بين اليهود والنصارى لعدم الاختلاف اعتقادهم في عيسى عمه لا يخجل فيما اهل ملتين كالمسلمين <sup>المنصفين</sup> مع  
بختلاف اهل الاسماء فانهم معتقدون بالانساب اذ الكتب تختلفون في تاويل الكتاب السنة و  
ذلك لا بوجوب اختلاف الملل والبلع اختلاف الدارين اما حقيقته كما حربي والذمي فاذا مات كحر  
في دار الحرب له اب ابن ذمي في دار الاسلام ومات الذمي في دار الاسلام له اب ابن ذار الحرب  
لم يرث احد هاتين احران الذمي بن اهل دار الاسلام والحربي بن اهل دار الحرب وان اخذ الملة  
لكن ثبائين الدارين حقيقة تنقطع الولانية بينهما فتقطع الوارثة انبثت على الولانية لان الوارث يختلف  
المورث في ماله ملكا وبادا وقرضا وحكما كالمتنا من الذمي الحربي من دارين مختلفين بالامثال  
الاول فظاهر لان الحربي اذا دخل دار الاسلام لم يان فهو الذمي في دار واحدة حقيقته لكنهما في دارين  
مختلفين كما لان المتنا من اهل دار الحرب حكما لا تربي لانه يمكن من الرجوع اليها ولا يمكن من استنه  
استه الا فاته في دارا بخلاف الذمي فلا توارث بينهما بل اذا مات المتنا من يوفى بالوثة  
الذين في دار الحرب لان حكم الامان باق في ماله الحقة ومن حيلة حقه ايصال ماله بالوثة فلا يصير  
مساويا كما اذا مات الذمي ولا وارث له على ماله واما المثال الثاني فان حمل كما قبل على الحرب  
في دارهما المختلفين اتجه عليه انه من قبل اختلاف الدارين حقيقته فكان حصه ان يقدم على قولنا و  
حكما ويتجأ الى ان يحاب بان الكفرلة واحدة فالكفار كلهم في دار واحدة حقيقته فالأختلاف بين  
بين ديارهم انما هو بسبب الحكم دون الحقيقة ان يرد عليه ان كون الكفرلة واحدة فحكمه حكمي لان  
ان الكفار على ملل شتى حقيقته وذلك لا يقتضي كون ديارهم واحدة حقيقته بل حكما وان حمل على ان  
الحربي من دارين مختلفين حكما لم يتجلبب بالكرناه وبوئيه حمله على ذلك المعنى انه قال من دارين لا في  
دارين وان كان الذي يرجح ان يقول اول متنا منين بدل او ايسرين وكانه ترك هذا الاولى

حقيقة لا يخفى  
في دار الاسلام  
في دار الحرب  
حقيقة في دار واحدة  
متشقة

إشارة إلى أنه يمكن جعله من الأختلافين والخاصة أن المحرمين المذكورين أن كان في دارهم كان  
 الاختلاف في الدار حقيقيا وإن كان في دارها كان الاختلاف حكما لا ناسخا لكل واحد منهما كانت  
 داره التي خرج منها الدنيا بآيات فلا يتوارثان في دار الإسلام إلا إذا صاب أهل الذمة وإذا كان المحرمين  
 المستأمنان من دار واحدة ثبت بينهما التوارث لا تربي أن المستأمنين أن كانوا من دار واحدة  
 قبل الشهادة بعضهم على بعض أن كانوا من دارين لم يقل فلكه التوارث لأن الشهادة  
 والميراث من باب الولاية والدار بما يختلف باختلاف المنفعة أي العكر واختلاف الملك للعطاع  
 العصمة فيما بينهم كان يكون مثلا أحد المسلمين الهند وله دار ومنعة والاخر في الترك وله دار ومنعة  
 أخرى والقطعت العصمة فيما بينهم حتى يستحيل كل منهما قال خروا إذا طفر رجل من عسكر أحد سماه  
 رجل عن عسكر الاخر قلته فيما كان الداران مختلفان فيقطع باختلافهما الوارثة لأنها فتي على العصمة  
 والولاية وأما إذا كان بينهما فاصروا وتعاون على اعدائهما كانت الدار واحدة والوارثة ثابتة  
 اختلاف الدار ما يقع من الارث عند الشافعي ربح اصلا وهو عند رابع فيما بين دول المسلمين التوارث  
 بين أهل التقي في أهل العدل أن اختلاف المنفعة والملك ذلك لأن الإسلام دار احكام فلا يختلف الدار  
 فيما بين المسلمين باختلاف المنفعة والملك ذلك ربح الحكم الاسلام بجميعهم وأما دار الحرب فهي دار قهر وعقل  
 فيها خلاف المنفعة والملك فيما بين الدارين بما بينهم وتباينها يقطع التوارث ذلك اذا جرحوا اليها كالمكر  
 منه من شح منها لا يستبرأ من غلبت كافي العرفي وكان ما نفع من البيت على الاصح لذكره ابا  
 مفصلا في آخر الكتاب **باب معرفة الفروض وتحصيلها** الفروض المقتضية لسيما  
 المعيشة في باب الميراث المذكورة في كتاب الله تعالى ستة الاول النصف وقد ذكره في ثمانية مواضع  
 فقال ان كانت ابي لبنت واحدة فلها النصف وقال والكم نصف ما ترك ازواجكم او لم يكن  
 لهن ولد وقال ولخت فلها نصف ما ترك والثاني النصف النصف وهو الربع الميراث من  
 حريث قال فلكم الميراث مما تركن وقال لهن الربع مما تركن والثالث النصف النصف وهو  
 وذكره مرة واحدة فقال ولهن الثلثين مما تركن والرابع الثلثان قد ذكره في موضعين فقال في

البنات فان يكن لسا فوقي اثنين فليس ثلثا ما ترك في حق الاخوات فان كانت اثنتان فلهما الثلثان  
وانما من نصف الثلثين وهو الثلث الذي ذكره في موضعين الصنفان فلأمة الثلث قال  
وان كانوا بي اولاد والام اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والسادس نصف نصف الثلث  
وهو السادس المذكور في ثلاثة مواضع حيث قال ولا يورث لكل واحد منهما السدس قال فان  
كان للأخوة فلأمة السدس وقال في حق ولد والام ولد اخ واخت فلكل واحد منهما السدس على  
التصغير والتضييق واصحاب هذا السبهم ام اي يتخفوا سواء علم استحقاقهم لها بفضل الفرا  
او بغيره من الدلائل اثنا عشر فقرة اربعة من الرجال وهم الاب فالحاجة للصحيح وهو اب الاب وان  
والاخ لام والزوج قدم الاب على حد لكونه محجوبا بابا لاب وكذا يجب الحد الاخ لام حماتها وتقده  
على الزوج لان النسب اقوى من السبب كما عرفت وثمان من النساء وهن الزوجة والبنات بنت  
الابن وان سفلت ولاخت الاب وام والاخت لاب والاخت لام والام والسيدة الصحيحة وهي  
التي لا تدخل في نسبتها الى الميت حد فاسد قدم الزوجة على البنات لانها اصل الولادة وغيرها  
يتولد الاولاد واليضع ذكرها قريبا من ذكر الزوج وقدم البنات على بنت ابن لكونها اقرب الى الميت  
منها ولان بنت الابن تقوم مقام البنات عند عدمها واخر الاخت لاب وام عن بنت الابن  
لكونها ابنة بنتها في القرابة ولان لام قدمها على اخت لاب لقوة القرابة ولان الاخت ليقومها معها  
عند عدمها وتقديرها على الاخت لام لان قرابة الاب اقوى من قرابة الام وتقديرها على الاخت  
لام على الام لان الاختين لام محجبتان لام من الثلث له السدس وجنس الحاجة يقدم على المحجب  
وتقدم الام على الجدة لكونها اقرب الى الميت لا يقال تقدم الاب الرجال القضي تقديرهم الام في  
النساء لاننا نقول معرفت نصيب الام توقف على معرفة نصيب الاخوات من جهة كاسيئاتي ولا الام  
السدس مع الولد اولاد الابن او الاثنين بن اخوة والاخوات دون العكس في الجدة بالصحة  
وقد سئل ان لا تدخل في نسبتها الى الميت حد فاسد وهو الذي يدخل في نسبتها الى الميت ام كذا  
ان لا يدخل الحد الصحيح المفسر كاسيئاتي بالذي لا يدخل في نسبتها الى الميت ام في الجدة الا دخلت

عن الجدة الفاسدة كانت تحتج سوا كانت مملية بحض إلا ما كانت كام الام وام ام الام او بحض المذكور  
 كام الاب وام اب الاب ويحيط منها كام ام الاب هي صابغة الفرض في البريات كالجد الصحيح  
 في الاجداد ولذا دخل في سببها الى الميت الجد الفاسد كانت فاسدة متممة بحمل المذكور والامات  
 كام ام الام وام اب ام الاب . ليست هي صابغة فرض كالجد الفاسد بل هي من في الارحام  
 الذين يرثون بالقرابة لا بالعصوبة ولا بفرض اباب الاب فلما حوال ثلاث الفرض المطلق التي في الفرض  
 عن التعصيب فهو السدس ذلك مع الابن وابن الابن ان سفلى الفرض التعصيب معا ذلك  
 مع الابنة او ابنة الابن ان سفلت في بيان ذلك انه تعالى قال ولا يورث كل واحد منهما السدس بما  
 ترك ان كان له ولد فهذا تخصيص على ان فرض الاب مع الولد هو السدس لكن اسم الولد في اول  
 الابن والابنة فان كان مع الاب ابن فله فرضه عني السدس الباقي للابن بقوله عليه السلام  
 الحقوا الفرض لمن اهلها فما بقية فلا ولي رجل ذكر واولي الرجال من العصبات هو الابن كما شعر  
 وان كانت مع بنت فله السدس وللبنت المصنف بالفرض وبالقى فللاب لانه اولي رجل ذكر من  
 العصبات عند ام الابن وابنة والتعصيب المخصص وذلك عند عدم الولد وولد الابن  
 فان سفلى ذلك لقوله تعالى ان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللامه الثلث اذ يقسم منه ان الباقي للاب  
 فيكون عصبة والجد الصحيح كالاب عند عدمه في ثبوت تلك احوال الثلاث بل في جميع احكام  
 الميراث الا في اربع مسائل مستدكرها التناهد تعالى الا واولي ان ام الاب لا ترث مع ثرت مع الجد  
 واثنتان في الميت اذا ترك ابوين احد الزوجين فللام ثلث ما يقسم بعد فرض احد الزوجين لو كان مكان  
 الاب جد فللام ثلث جميع المال لا عند ابلي يوسف رح فان لم يترك الباقي اليه والاثنتان ان شئ  
 الاعيان الاعداء كلهم سيفيطون مع الاب اجماعا ولا يقطعون مع الجد لا عند اخيصة رح والمراتب  
 ان اب المفق مع ابنه ياخذ سدس الولد لا عند اب يوسف رح وليس للجد ذلك بل الولد كله لا ار  
 ولا فرق بينهما عند سائر الائمة الا لا ياخذان شيئا من الولد — واذا جعلت المسألة الثانية سبب  
 كافي بحمد الكتاب فلا ولى ان يقال الا في خمس مسائل ستاتيكم تمتة الكلام وليفظ الجد بال

لان الاب اصل في طلبها حتى الي الميت واعترض علي به التعديل بأنه لم يرم منه سقوط اولاد الام بالام  
 لانها اصل في قرينة اولادها وقد يرفع باعتبار انضمام العصوة التي تخرج بزيادة القربى الجدد  
 بهو الذي لا يدخل في نسبة الي الميت ام كاب الاب ان علوا لولا ان يذكر الاخ لام في فصل  
 الرجال وكانت الاخ لام مساوية له في الاحكام عظم الكلام كلبا يحتاج الي ذكرها في فصول  
 النساء فقال اما اولاد الام فاحوال ثلاث السدس للواحد لقوله تعالى ان كان رجل يورث  
 كلالته او امرأة وله اخ واخت فلكل واحد منهما السدس المورث اولاد الام اجاء ويحل عليه فزادة  
 الي رص ولأخ واخت من الام والثلث للامتين فصا عا لقوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك  
 فهم شركاء في الثلث ذكروهم واما سهم في القسمة والاستحقاق سواء في القسمة فلان الاثني منهم  
 باخذ مثل ما اخذه الذكر كما دل عليه جعلهم شركاء في الثلث واما في الاستحقاق فلان الواحد  
 منهم ذكر كما كان او مؤنثا يستحق السدس اذا تعدوا ذكورا او اثنا او مختلفين استحقوا  
 الثلث ولا يخفى عليك ان الاستحقاق يعم الواحد والمتعد وبخلاف القسمة وايضا يورث الولد وله  
 الابن اصل بالاب الجدا بالاتفاق لانهم من قبل الكلاله كما علم من الآية وقد شرط في اوثقها عدم  
 الولد والوالد الجدا لقوله تعالى قل لست فقيكم في الكلاله ان امرا بملك ليس له وله اخ فلوله صلحهم  
 الكلاله من ليس له ولد ولا والد لكن له الابن داخل في الولد لقوله نعم يا بني ادم والجد اصل في الولد  
 لقوله تعالى كما يخرج ابوكم من تحت ظلمات الاولاد الام مع بهو لانهم لفظ الكلاله في الاصل بمعنى  
 الاعباء وذهاب القوة كقوله الميت لا ارثي لها من كلاله ثم استعيرت لقربة من ضد الولد والوالد  
 كانهما كانه ضعيفه بالقياس الي قرينة الولاد ولطلق اليه علي من لم يخلف له اولاد او علي ليس  
 بولد ولا والد من المخلفين بالزوج في المثلان النصف عنه عدم الولد وله الابن ان اسفل اي عنه  
 عدم عامنا ولذلك عطف بالواد بالربع مع الولد وله الابن وان اسفل اي كفي وجود واحد بهما في  
 ذلك ومن ثم عطف باو وكلها الي اثنين صرح بهما في نظم النضران كما عرفت في ذكر السهام فصل  
 في النساء للزوجات حالتان الربع للواحدة فصا عدل عنه عدم الولد وله الابن ان اسفل والثلث

مع الوحدانية والابن وان فصل قد صرح بهما في الحاشية في السطر المذكور به شاك في قوله في حين  
بزوجهين ان للذكر كنهها صحت خطأ الذي على التقديرين بالبنات الصليب فاحوال ثلاث النصف  
لواحدة وهذه صرح بهما في الامة والثلاثان للثلاثين فضا عددا المستصوص عليه في القرآن  
انها اذا كانت نسا فوق اثنين فلهن اثنتان اما الاثنتان فحكمهما عند ابن عباس حكم الواحدة وهو ظاهر  
وعند سائر الصحابة حكم الجماعة وعلى قولهم بوجوه ثلاثة الاول انه قال الله تعالى للذكر مثل حظ الأنثيين  
واذا في مراتب الاختلاط ابن وبنات فلا يلزم من الثلاثان بالاتفاق ففكرت بهذا الاشارة الى التفسير  
لها الثلاثان في الجملة وليس ذلك لاني حالته الفهردهما عن الابن فلا حاجة الى بيان حالها بما  
الي بيان حال فوقها فلهذا قيل فان كن نساء فواثنتان اي فان كن جماعة بالغات ما يلزم  
من العدد فلهن الاثنتان اعني الثلثين لا تجاوزنه الثاني ان فتيان من ربي من الاثنتين للثنتين  
مخرجان الثلثين فبالاولي بذلك الاحراز الثالث ان الاثنتان اذا كانت مع اخيهما وجب لهما  
في الاول ان يجب لهما ذلك اذا كانت مع اخيهما وكذا الاخرى يجب مع اخيهما مثل ما كان يجب  
لها لو انفردت مع اخيهما فوجب لهما الثلاثان في صرح الابن للذكر مثل حظ الأنثيين وهو يعبر عن قوله  
تعالى الوصية لكم في الاولادكم الذكر مثل حظ الأنثيين فانه لما لم يبين لصيب البنات عند الاجتماع مع الابن  
ول على انه يعبر عن ان الحال قسم بين بنين الابن على ذكر من الستة بطريق العشرة وبنات الابن كبنات  
الصليب وثبت تلك الاحوال الثلاثا ولهذا في ثلاثي فذلك قال فليس التوال سبب النسف الا  
والثلاثان للثنتين فضا عددا عند بنات الصليب فاما ان ثلثان من الثلاث الاول في ستة في اعداد  
لانهم ورد فيها صريحاً فاذا عرفت قامت بنات الابن بمقام بنين من السدس مع الواحدة الصليبية  
للثنتين يرد في الحالة الاولى من الثلاث الاخرى الدليل عليها اخن البنات الثلاثان فذاحدة الصليبية  
الواحدة النصف لقوة الظرة فيبقى السدس من بنات فباخذ بنات الابن واحدة كانت ستة  
وبالقي من اكثر من ذلك في عصبته فبنات الابن من ذوات الفروض مع الواحدة من الصليبيات  
معها من العصبية ان كان معهن ابن الابن فان كان معهن ذكر اسفل منهن في رتبة فلم يرض من خلاصين مع



الصليبيتين عناية الشجاعة ان لم يبق معها شيء من حق النبات خلافا لابن عباس  
 رضي الله عنه اذ حكى ما عثره حكم الوحد وبنده حالة ثمانية من النباتات الاخرى الا ان  
 يكون بخلافه من او سفل من غلام فيعصبه من حر يكون الباقي بينهم للذكر مثل خط الاثنين  
 حالة ثالثة من النباتات الاولى فان نبات الابن اذا كان بخلافه من غلام سوار كان اخا من  
 عن غير فانه يعصبه من كس ان الابن الصليبي يعصب نبات الصليبية وذلك لان الذكر من  
 الابن يعصب النبات الا ان في درجة اذ لم يكن للنبات الصليبي الاتفاق في حقائق جميع مثال فكل  
 يعصبه في استحقاق الباقي من الاثنين مع الصليبيتين في اليه ذهب عامة الصحابة وهو عليه  
 جمهور العلماء قال ابن سحر وبنو البصيرين بل الباقي كله لابن الابن والاشي لنبات اذ جعل الباقي منها  
 للذكر مثل خط الاثنين كذا عن نبات على ثلثين قد قال النبي علم لا يراو حتى نبات على ثلثين واولم  
 انها عصية بالذكر اذا كانت صاحبة فرض عند الانفراد عنه كالنباتات الاخوات اما اذا لم تكن كذلك  
 تصير عصية كنبات الاخوة والاعمام منهم بنو جيب عن الاول ان استحقاق الصليبيتين بالفرض شققا  
 نبات الابن بالتصيب كما سببان مختلفان فلا يفرق بينهما حتى ان الاخر فلا زيادة على الثلثين وعن الثاني ان  
 الابن صاحبة فرض عند الانفراد عن ابن الابن لكنها محجوبة بالصليبيتين منها الا ترى انها ما خذ لنفسه  
 عند عدم صليبيت بخلاف نبات الاخ والعلم اذ لا فرض لها عند انفردا عن غيرها فلا تصليبت عصية  
 بقا كله اذا كان الغلام بخلافه من اما اذا كان من نسل من فالحكم كذلك ايضا عندنا في ظاهر الحديث وقال  
 بعض المتأخرين لا يفرق بين الباقي للغلام خاصة لان الذكر ما يعصب من درجة لا من وجع اعلى منه  
 فان ابن الابن لا يصب لنبات وايضا لو عصب الذخيرة من على منه لصار محرما لان ارث عصية  
 يقدم الاقرب على الابعد ذكر ان كان الاقرب او نسي الا ترى ان الاحتياط لما صارت عصية  
 لنبات قد رتب على ابن الاخ واذا صار محرما لم يعصبه اولا لما ان يذو الا نسي لو  
 كانت في درجتها الذكر لكانت بعصية فاذا كانت اقرب منه كانت بذلك  
 اولى وكيف لا ومن في درجة الغلام منها من الانا شئت تسحق شيئا لغيره

بان الاقرب من النبات محروم مع استحقاق الالبته من شبيه الجبال وسيعطى اى  
 نبات الاين بالابن بخلاف نبات الصليب فبذره ثالثه من الاحوال الثلاث الاخرى  
 وبها تم الاحوال الست لنبات الاين مع لو ترك الحبيث ثلاث نبات ابن بعضهم مثل بعض  
 ترك ايضا ثلاث نبات ابن ابن اخر بعضهم اسفل من بعض ترك ايضا ثلاث نبات ابن ابن

اخر بعضهم اسفل من بعض بهذه الصورة

الفريق الثالث	الفريق الثاني	الفريق الاول	العليا من الفريق الاول لا يوازيها احد
ابن	ابن	ابن سببت طيا	انتهيا بها الى اكسيت بوسطه واحدة لغير
ابن	ابن	ابن سببت طير	في هذلا لنبات من هو كذلك الكور
ابن	ابن سببت	ابن سببت فخر	من الفريق الاول يوازيها العليا ابن
ابن سببت	ابن سببت	ابن سببت	الفريق الثاني لان كلاهما يدل الى اكسيت فوسطتين
ابن سببت	ابن سببت	ابن سببت	والسقط من الفريق الاول يوازيها الوسطى من الفريق الثاني والعليا
ابن سببت	ابن سببت	ابن سببت	من الفريق الثالث اذ كل واحدة منهم يمد الى اكسيت بثلاث وساطة واسفل من الفريق الثالث يوازيها
ابن سببت	ابن سببت	ابن سببت	من الفريق الثالث لا يتجاكل منها اليه اربع وساطة واسفل من الفريق الثالث لا يوازيها احد
ابن سببت	ابن سببت	ابن سببت	لانها تدلى اليه خمس وساطة وليس في هذه النبات من هو كذلك واذا عرفت هذا فنقول للعليا من الفريق الاول
ابن سببت	ابن سببت	ابن سببت	الثلث لانها قامت مقام ثلث الصليب عند عدمها والوسطى من الفريق الاول مع من يوازيها وهي
ابن سببت	ابن سببت	ابن سببت	من الفريق الثاني السدس كملته للثلثين وذلك لان العليا من الفريق الاول قامت مقام الصليب
ابن سببت	ابن سببت	ابن سببت	قام من دونها بدرجته واحدة مقام نبات الاين للثلاث اوى الست الباقية من النبات التسع
ابن سببت	ابن سببت	ابن سببت	لانه قد جعل الثلثان الثلث فليم يوازيها من هو في ثوبه قطعاً فلا يتركها الا ان
ابن سببت	ابن سببت	ابن سببت	يكون حين اى مع تلك الشظية الست واسفل منها على خمس من بعض من كان تحت بخدائه ومن كان
ابن سببت	ابن سببت	ابن سببت	كما سبق تقريره على قول عامته لصحيته وجسود العلماء ممن لم يحسن واسهام فانها تاحدها بها ولا يترك
ابن سببت	ابن سببت	ابن سببت	وهي العليا من الفريق الاول التي اخذت النصف والوسطى منهم مع العليا من الفريق الثاني حيث

اخذنا السدس و هذا فيه ربعين كانت فوقه دون من كانت بجذائه فانه يعصبها سلقا  
 يسقط من مرونه اى من دون ذلك الغلام فى الدرجه بين السفليات فان كان الغلام مع  
 السفلى من الفرقى الاول اخذت العليا منهم النصف واخذت الوسطى منهم مع العليا من الفرقى  
 الثانى السدس ويكون الثلث الباقي بين الغلام بين السفلى من الفرقى الاول والوسطى من الفرقى  
 الثالث والعليا من الفرقى الثالث للذكر مثل خط الانثيين فى خمس اسقطت سفلى الثانى ووسطى الثالث  
 وسفلاه وان كان الغلام مع السفلى من الفرقى الثانى كان الثلث الباقي بينه وبين سفلى الاول  
 ووسطى الثانى وسفلاه وعليا الثالث ووسطاه سباعا للذكر مثل خط الانثيين وسقطت سفلى الثالث  
 وان كان مع السفلى من الفرقى الثالث كان الثلث الباقي بين الغلام وبين السفليات است  
 انما نأخذ ما صرح به فى الكتاب وان فرض الغلام مع العليا من الفرقى الاول كان جميعهم كال  
 بنين بين اخيه للذكر مثل خط الانثيين ولا شئ للسفليات ومن ثمان وان فرض مع وسطى  
 الاول فما خذ العليا الاول النصف والنصف الكتاب مع من يحاذيه ووسطى الاول وعليا الثاني  
 للذكر مثل خط الانثيين وكذا الحال اذا فرض مع عليا الثانى اما تفصيل المسائل فى جميع هذه  
 هذه الصوره على سحيطه فيما بعد فلا حاجة الى ايرادها هنا واعلم ان العلويات من نبات الابر  
 فى اى الدرجه كانت متى اخذت الثلثين بالفرضيه ثم اخطلط المذكور بالا انات فلى قول  
 عامه الصحيه يعصب المذكور الانات على التفصيل المذكور وعند ابن سعود يكون الباقي  
 من الثلثين المذكور وحدهم بالعصويه كما مر وان اخذت العليا منهم النصف ثم اخطلط المذكور  
 بالانات فان كان عدد المذكور اكثر من عدد الانات او مساويا له كان الباقي منهم للذكر  
 مثل خط الانثيين بالاتفاق ان كان عدد الانات اكثر فعند العامة كذلك عند ابن سعود وغيره بالانات  
 ح السدس فانه كان ينظر الى ما هو اضرغيات الاين من القاسمه والسدس فيعطيهم ما هو  
 اقل احتراز عن الزيادة على الثلثين فحق النبات واعلم ان ذكر النبات على اختلاف  
 الدرجات كما ذكر فى الكتاب يسمى مسطحة التشبه لانها بقرتها وحسنها تشبه الخيل

وتنبيل الأذان إلى استماعها فثبتت في الشعر القصيدة لخبثتها وقسوتها إلا صغارا إلى غيرها  
 والالاخوات الأب أم فاحوال خمس في المصنف منها أربعاً منها واحد خامسة لذكرها مع  
 سابعه حوال الاخوات الأب وروا الاختصار المصنف للوحدة لقوله تعالى وله خت عليها نصف  
 ما ترك الثلثان للثنتين فضا حد القول فان كانتا اثنتين فليها الثلثان المراد الاخوات  
 أم فقد علمت خالها في ابنة الميراث كما مر وإذا سقطت الاثنتان لثنتين كان استحقاقها فوقها  
 أظهر وقد يقال صرح في الاخوات بالاثنتين في البنات بما فوقها يعلم من حال الاثنين حال البنتين  
 ومن حال البنات حال الاخوات بطريق الاولوية ومع الاخ لأب وأم المذكر مثل خط الأختين  
 يصيران عصبة جلاستوا بهم في القرابة إلى الميت لبدء تعالى ان كانوا اخوة جلا لولاء  
 فلذلك مثل خط الأختين فلم يقدر نصيب الاخوات في حاله الاختلاط كالم يقدر نصيب الاخوة  
 فذل لك على أن يقرن صرح بعصبات معهم وقد خالف بعض العلماء فيما إذا خالف الميت انتبه  
 أخا وخال الأب وأم فقال الباقي بعد نصيب الميت للاخ دون الاخت ستمد لا لقوله عم  
 فما بقية الفرائض فلا يولي رجل ذكر ورثا منهم محبوبا في بنت وبنات ابن ابن علي الباقي  
 من نصيبها من لدى الابن المذكر مثل خط الأختين جمعوا ايضا في بنت وعم وعمته على ان  
 الباقي للعم وحده ويختلفوا في الاخ والاخت مع بنت فمقول أحاقها بابن الابن بنت الابن  
 أولى من أحاقها بالعم وعمته لا ترى أنهم كما جمعوا على انه اذا لم يكن مع بنت الابن ابن الابن بنت  
 كان الحال منها المذكر مثل خط الأختين كذلك جمعوا على انه اذا لم يكن مع الاخ والاخت بنت كان  
 الحال منها كذلك بخلاف العم وعمته فانه اذا لم يكن معها بنت كان الحال كله للعم وحده فكذا الحال  
 في الباقي بعد نصيب الميت كما ذكره الشافعي في شرح الآثار وليس الباقي أي النصف أو الثلث  
 مع البنات ومع بنات الابن لقوله عم ويحبوا الاخوات مع البنات عصبة فوجب أكثر  
 والصحيحة إلى تعصيب الاخوات مع البنات وهو قول جمهور العلماء وقال ابن عباس في  
 تعصيب ابن عم لبنات كما ذكرنا اذا جمع بنت وخت بان النصف للبنات ولاشي للأخت

خلاصة أم وأب لابن الاخوات للأم

فَقِيلَ لَهُ إِنَّ عَمْرَهُ كَانَ يَقُولُ لِلْأَخْتِ بَالِقِي نَفْسِي قَالَ أَيْتَمَ عَالِمُ أَمِّهِ يَرِيدُ أَنْ يُعَالِيَ عَالِ  
 أَنْ أَمْرًا يَكُنْ لَدَيْهِ وَلَوْ رَخِيتَ فَبِهَا نَصْفُ بَارِكْ فَقَدْ جَعَلَ الْوَلَدُ لِلْأَخْتِ حَاجِبًا وَلَقَطَا  
 الْوَلَدُ مَيَاوِلَ الذِّكْرِ وَالْأُنْثَى كَمَا فِي حُجُبِ اللَّامِ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السَّدْسِ وَحُجُبِ الزَّوْجَةِ مِنَ السَّيْعِ إِلَى الْغَمْرِ  
 فَلَا مِيرَاثَ لِلْأَخْتِ مَعَ الْوَلَدِ وَكَذَا كَانَ أَوْشَى خَلَاوِفَ الْأَخِ قَانَةَ يَأْخُذُ بَالِقِي مِنَ الْأُنْثَى بِالْعَصْرِ  
 وَلَا عَصَوِيَّةَ لِلْأَخْتِ نَفْسَهَا وَنَهَا تَصْغِيرَ عَصْبَتِهِ لِقَبِيلِهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْغَيْرِ عَصْبَتِهِ وَلَيْسَتْ لِلنِّسَاءِ  
 عَصَوِيَّةٌ بَلْ يَنْفَقُ تَصْغِيرُ الْأَخْتِ مَعَ عَصْبَتِهِ وَاجْتَابَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْوَلَدِ هُنَا سَوَالِدُ تَرْبِ لَيْلٍ قَوْلُهُ  
 وَبِوَرِثَتِهَا أَنْ لَمْ تُنْجِ الْحَبْلَ وَلَدَايَ ابْنٌ بِالْإِتِّفَاقِ لِأَنَّ الْأَخَ رِثَ مَعَ الْأَبْنَةِ وَقَدْ يُؤَيِّدُ ذَلِكَ  
 بِالسُّنَنِ حَيْثُ رَوَى عَنْ مُزَيْلِ بْنِ جَحِيلٍ أَنَّ جَدَّ سَالِ الْأَبُوسَيِّ الْأَشْعَرِيَّ عَمْرٍ خَلَفَ ثَنَا وَثَبَتْ  
 ابْنٌ وَخَاتَمُ الْقَبِيلَةِ لِنَفْسِهِ وَالْبَقَا لِلْأَخْتِ ثُمَّ قَالَ السَّائِلُ سَلْ عَنْ ذَلِكَ ابْنِ جَدِّهِ  
 وَخَبَرَنِي عَمَّا يَجِبُ فَلَمَّا سَأَلَهُ قَالَ أَنْتَ سَوَّلَ لَدُنَّ صَدَقَ نَفْسِي الْقَبِيلَةِ بِالْأَخْتِ وَالْأَبْنِ  
 كَمَلَهُ لَتَمْلِكُنِ لِلْأَخْتِ بِالْبَقَايِ فَلَمَّا خَبَرَ السَّائِلُ الْأَبُوسَيِّ الْأَشْعَرِيَّ نَبَذَ كَفَّالَ الْأَسَاوِي عَنْ  
 شَيْءٍ يَأْخُذُ بِهِ أَوْ يَجْزِيهِمْ فَدَلَّكَ عَلَى أَنَّهُ عَمَّ جَعَلَ الْأَخْتِ مَعَ الْقَبِيلَةِ عَصْبَتَهُ وَالْأَخْتِ لَاب  
 كَالْأَخَوَاتِ لَابٌ أَيْ أَمٌّ وَلَهُنَّ أَحْوَالٌ مَعَ النِّصْفِ الْوَحْدَةِ وَالْثَلَاثِ وَالْأَتْنِ فَصَادَ عَدَاغُهُ  
 تَعْدَمُ الْأَخَوَاتِ لَابٌ أَيْ أُمٌّ وَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ النِّصْفِ فِي الْأَخَوَاتِ لَابٌ أَيْ أُمٌّ عَلَى أَسْمَاءِ السُّنَنِ  
 مِنْهَا وَلَكِنْ السُّدُوسُ مَعَ الْأَخْتِ لَابٌ أَيْ كَمَلَهُ لَتَمْلِكُنِ ابْنِ حَقِّ الْأَخَوَاتِ الثَّلَاثِ وَقَدْ  
 اخْتَدَتْ الْأَخْتُ لَابٌ أَيْ أُمٌّ لِنَفْسِهَا بَقِيَتْ مِنْهُ السُّدُوسُ فَعَطِيَ الْأَخَوَاتُ لَابٌ حَتَّى يَكُونَ حَقُّ الْأَخَوَاتِ  
 وَلَا يَرِثَنَّ مَعَ الْأَخْتِ لَابٌ أَيْ أُمٌّ لِأَنَّهُ قَدْ كَمَلَ لَهَا حَقُّ الْأَخَوَاتِ حَتَّى تَمْلِكُنِ فَلَيْسَ لِلْأَخَوَاتِ لَابٌ  
 شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ اخْتِ لَابٌ فَيُعْصِبُهُنَّ وَجَرُّهُنَّ إِلَى الْبَقَايِ مِنْهُنَّ لَكَرْسُ خَلِ الْأَتْنِ وَذَلِكَ لِأَنَّ  
 مِيرَاثَ الْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ لَابٌ أَيْ أُمٌّ أَجْرِي مِيرَاثَ الْأَوَّلَاءِ الْعَمَلِيَّةِ وَمِيرَاثَ الْأَخَوَةِ  
 الْأَخَوَاتِ لَابٌ أَجْرِي مِيرَاثَ الْأَوَّلَاءِ ابْنِ ذَكَرٍ كَمَا تَوَرَّجَتْ وَأَمَّا ثَمَّ كَمَا نَهَمُ وَالسَّادَةِ  
 أَنْ يَصْرَفَ عَصْبَتُهُ مَعَ النِّسَاءِ وَمَعَ نِسَاءِ الْأَبْنِ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِهِ عَمَّ وَجَعَلَ الْأَخَوَاتِ

وَحُجُبِ الزَّوْجَةِ مِنَ السَّيْعِ إِلَى الْغَمْرِ

مع النبات عصيته وهو قول اكثر الصائبة خضر والعلماء خلافا لابن عباس رضي الله عنهما  
 اسامه دون غيرهما للثانيون هم ان قوله الا ان يكون منهن اخ لاب من ثمرة الرابعة كونه  
 منها فلا يكون حالة خامسة ولكن مثل ذلك قد مر في احوال نبات الابن فاكفي ههنا  
 المعنى فقط ونحو الاعيان اي الاخوة والاخوات لاب وام ونحو العللات اي الاخوة  
 والاخوات لاب كلهم سقطون بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب بالاتفاق وبالجد عند  
 الحقيقة رحمه ما ذكره ههنا من حكم السقوط مشتمل على الاحالة الخامسة للاخوات لاب وام  
 على السابعة للاخوات لاب اما سقوط الاخوة بالابن فيقبوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن له ولد  
 اي ابن كاهم واما سقوط الاخوات به فيقبوله تعالى ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك و  
 امره بالابن وكما مر واما سقوطهم بالابن فلا بد له تحت الابن في قياره مقامه عند عدمه واما  
 سقوطهم بالاب فلا نهم كالاته وتورث الكالة مشروط بقصد الولد والوالد كما عرفت واما سقوطهم  
 بالجد عند الحقيقة رحمه فلا ياتي في باب خامسة الجراث الصدق وهذه مسئلة لمن يلا  
 التي ستشأن في اول الباب من كون الجد الصحيح كالاب فان ابايوسف ومحمد رحمه لم  
 يجعلاه سقطا كالب لهؤلاء الاخوة والاخوات لسقوط بنو العللات بالابن لاب وام وذلك  
 لما عرفت من ان ميراث الاخوة والامخوات لاب ام جارية ميراث الاولاد والصلبانية وان  
 ميراث الاخوة والاخوات لاب كبيرات اولاد الابن ذكورهم كذكورهم وانما ميراثهم كالبانهم  
 يحجب اولاد الابن بالابن كذلك تحجب بنو العللات بالابن لاب وام فان قلت ما ذكره  
 على حالة ثامته للاخوات من جهة الاب وسقوطهم بالابن فكيف قال اخو الهن  
 قلت هذه من ثمرة سابعة من احوال الهن كانه قال ونحو العللات كلهم سقطون بالابن ابن  
 الابن بالاب والابن لاب لم الاله كما ذكر اولابني الاعيان مع بنى العللات لم يكن ان  
 يذكر الابن لاب وام ههنا كما لا يخفى فذلك اردفه بسقوط بنى العللات وحدهم ويوجد في  
 بعض النسخ بنو الاخوات لا بنو الاخوات واصار مع عصيته اي اذا كانت مع النبات او مع

مع نبات الابن كما علمته وانما سقطوا بها لانها — كما لا يخفى في كونها عصبة اقرب اليها نسبت  
 كما سيأتي في باب العصبية والامام فاحوال ثلاث السدس مع الولد لقوله نعم ولا بولي لكل واحد منها  
 السدس مما ترك ان كان له ولد ولفظ الولد يتناول الذكر والانثى ولا قرينة تخصه باحدهما او  
 ولد الابن وان سقط وذلك لان لفظ الولد يتناول ولد الابن ايضا واما للاجماع على انه يقوم  
 مقام ولد الصلب في توريث الام والاشنين من الاخوة والاختوات فصاعدا من اي جهة كان  
 اي سواء كانا من جهة الابوين معا ومن جهة الاسباء ومن جهة الام لقوله تعالى فان كان له اخوة فلا  
 السدس ولفظ الاخوة يتناول الكل لا يشترط في الاخوة والى هذا ذهب اكثر الصحابة جمهور  
 العلماء خلافا لابن عباس رضي الله عنه جعل الثلثة من الاخوة والاختوات حاجبة للام وروى الاشنين  
 فلما معها اشكت عنه بنار على ان الاخوة من صبيته اجمع فلا يتناول اشنتين وروى بان  
 حكم الاشنين في الميراث حكم الجماعة الا ترى ان اشنتين كالبنات والاشنين كالاخوة  
 في استحقاق الثلثين فكذلك في الحجب ايضا معنى الاجتماع المطلق مشترك بين الاشنين في ما فوقهما  
 لان الاجتماع ضم شي الى شي وهذا معنى موجود الاشنين ما فوقهما وهذا انما يناسب الدلالة على اجمع  
 المطلق فدل بلفظ الاخوة عليه ثم السدس الذي يجوبوا عنه للاب عتبة جمهور الصحابة وبه  
 عن ابن عباس رضي الله عنه لانهما اخوة لانهم انما جوبوا عنه لياخذوه فان غير الورث لا يجوب كما اذا  
 كانت الاخوة كفارا او ارقاء وقد يستدل عليه بما رواه طاووس مرسل من انه علم على الاخوة  
 السدس مع الابوين ولما انه تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلا الميراث فان كان له  
 اخوة فلا الميراث السدس والحكم من صدر الكلام ان الامام الثلث والباقي لا ينفذ الا في آخره  
 كانه قيل فان كان له اخوة وورثه ابواه فلا الميراث السدس ولا بولي البتة ان شرط الحجاب ان  
 يكون ولو شافى حتى من عصبته والاخ مسلم وارث حتى الام بخلاف الرقيق والكافر فالأخوة  
 محجوبون عنهم محجوبون بالاب الا انهم لا يرثون مع الاسباء شيئا عند عدم الام لانهم كلالة فلا  
 ميراث لهم مع الوالد وليس حال الاخوة مع وجود الام باقوى من حالهم مع عدمها وقد ذكرنا

طائفة من ربه انه قال لقيت ابن جابر من الاخوة الذين عطاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 الابوين في سألته عن ذلك فقال كان ذلك صوته وح صاير حديثه ليدلنا اذ لا يصحبه  
 للوارث والطا انه لا يصحبه الرواية عن ابن عباس ربه لانه يوافق الصديق ربه في حجب الابرار  
 فكيف يقول بربهم مع الاب كذا في شرح الامام الشريفي وذهب الزيدية الى ان الاخوة  
 لام لا يجنبوا بخلاف غيرهم فان بحجب بهنبا المعنى معقول وهو انه اذا كان بهنبا اخوة  
 الاب وام او لاب فقد كثر عيال الاب فيحتاج الى زياده مال للاتفاق وهذا المعنى لا يوجد فيما  
 كان الاخوة لام اذ ليس نفقتهم على الاب وجمهور العلماء على انه لا فرق بين الاخوة لان الام حنفية  
 في الاصناف الثلاثة وبذلك حكم غير معقول المعنى ثبت بالنص لا ترى انهم يحجبون الام بعد موت  
 الاب لانفق عليه بعد موته ويحجبون كبار اوليس عليه نفقتهم وللأم ثلث الكل عند عدم  
 المذكرين اي عند عدم الولد وولد الابن ان سفل عدم الاثنين من الاخوة والاخوات فصلا  
 حكم ذلك بقوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللمه الثلث فان كان له خوة فللمه السدس  
 هذا اذا لم يكن مع الابوين احد الزوجين اما اذا كان معهما احداهما فللمه ثلث الباقي بعد فرض احد  
 الزوجين وذلك في المسئلة كما انه اراد في صورتين لان هداها مسئلة حقة يوجب زيادة  
 المسئلة نشأة في حجب على الرابع كما اشترنا اليه فيما سلف فيمكن ان يقال جعلها مسلتين في قوله  
 الام مع الاب وسئل في احد في تورثها مع غيرها في كل من يجعل من جعلها مع غيرها وروى  
 وابوين في قوله يوجب جمهور الصحابة والفقهاء وكان ابن عباس يقول ان كان ثلث اصل الزوجة  
 في اثنين الصوتين مستدلا بانه تعالى جعل لها اولادها من الزوجة مع الولد لقوله ثم وللأبوين  
 لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ثم ذكر ان لها مع عدم ثلث لقوله ثم فان لم يكن له  
 ولد وورثه ابواه فللمه ثلث فيقوم منه ان المراد ثلث اصل الزوجة اي يورثه ان السهام المعتدلة  
 كلها بالقباس لم اصلها بعد الوصية والدين كان ابو بكر الاصم يقول ان لها مع الزوج ثلث  
 من فضة ومع الزوجة ثلث الاصل لانه لو جعل لها من الزوج ثلث جميع المال لم يورثها نصيب الاب لان



المسئلة من ستة الاجماع النصف والثلث للمزوج ثلثة وللأم ثنان على ذلك التفصيل في  
 اللاب وهدوفي ذلك لتفصيل الانثى على الذكر واذا جعل لها ثلث ما بقي من فرض الزوج كان  
 لها واحد وللأب ثنان لجعل لها مع الزوجة ثلث الاصل لم يلزم ذلك لتفصيل لان  
 المسئلة من اثني عشر لاجتماع الربع والثلث فاذا اخذت الام اربعة بقي للاب خمسة وللأب  
 لها عليه لئلا ان معنى قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه لثلاث جوان لها  
 ثلث ما ورثه سواها كان جميع المال وبعضه وذلك لانه لو اريد ثلث الاصل لكان في  
 البيان فان لم يكن له ولد فلامه لثلاث كما قال في حق البنات ان كانت واحدة  
 فلها النصف بعد قوله فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلث ما ترك فليعلم ان يكون ثلثه وورث  
 ابواه خاليا عن الفائدة فان قيل تخلف على ان الورثة لها فقط قلنا - ليس في العباد ولا لله على  
 الارث فيها وان سلم فلا دلالة في الآية ح على صورة النزاع صلا لا نفيا ولا اثباتا فيرجع  
 فيها الى ان الابوين في اصول كالابن البنت في الفروع لان السبب في وراثة الذكر  
 الانثى واحد وكل واحد منهما يتصل بالميت بلا واسطة فيجعل ما بقي من فرض احد الزوجين كما  
 انما كان في حق الابن البنت كما في حق الابوين اذا انفردا بالارث فلا يزيد نصيب  
 الام على نصف نصيب الاب كما يقتضيه القياس فلا مجال لما ذهب اليه الاصم والذكر  
 لم يسع ما ذكرناه من معنى الآية وعلما ان الام اذا اعطيت ثلث الباقي مع الزوجة جتمع في  
 المسئلة بيان حقيقة اللفظ فان ثلثها ربع في حقيقة ولو كان كان الاب جده فلا ثلث  
 جميع المال فلو ذهب ابن عباس وجمهور الروييين عن الصديق روى ذلك ايضا بل الروي  
 عن ابن مسعود في صورة الزوج الاخذة يوسف ح فان لم يسع احد ايضا ثلث الباقي  
 كما سح الاب وسوا الرواية الاخرى عن ابى بكر روى فعله الرواية تجعل احد كالأب في نصيب  
 الام كما يعصبها الاب والوجه على الرواية الاولى وسواها تركت اطراف قوله تعالى فلامه لثلاث  
 في حق الاب والناه سواها لم يلزم تفصيلها عليه مع ثلثها في القرب واذا ما وولد يتولى

اكثر الصحابة ربه واما في حق محمد فاجزئناه على طائفة لعدم التساوي في القرب قوة الاختلاف  
 فيما بين الصحابة ولا استحالة في تفضيل الانثى على الذكر مع التفاوت في الدرجة كما اذا ترك  
 امرأة وجمالاً وام داخلاً فان للمرأة الربع وللأخت النصف وللأخ الباقي وقد  
 فصلت بين الانثى لزيادة قربها على الذكر وايضاً للام حقيقة الولاد كما للاب فيصبيها ويحمله  
 الولاد لا حقيقة فلا يعصبها اذ لا تعصب مع الاختلاف في سبب بل مع الاتفاق فيه  
 المسئلة من المسائل الاربعة التي استثنانا في اول الباب فان ابا حنيفة ومحمد لم يحسبوا  
 كالاب بينا وللجد السدس للام كانت كام الام اولاب كام الاب احدى كانت او اكثر  
 اذا كن ثباتاً اي صحبات كما نذكره في فروع الفاسدات من ذوى الارحام كما سببنا في كتابنا  
 في الدرجة لان القربى تحجب البعدى كما سيجب طيه علماً اما اعطاء احدى الوحدة السدس فلما رواه  
 ابو سعيد الخدري في مغيرة بن شعبة وقبيصة ابن ذؤيب عن ابي عمير عطاء السدس اما بالتشريك  
 بينهن وفي ذلك اذا كن اكثر متساويات فلما روى ان ام الام جاءت الى ابي حنيفة وقالت اعطني  
 ميراث ولد ابنتي فقال صبري حتى تشاور صحابي فاني لم جد لك في كتاب الله تعالى نصيباً لم  
 سمعنيك من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ثم سأل الفقيه المغيرة باعطاء السدس فقال بل هو لك حد فشهد  
 به ايضاً محمد بن سلمة فاعطاهما ذلك ثم جاءت ام الاب اليه طلبت الميراث فقال اري ان لك السدس  
 بينكما وسولم النفقة منكما فبشركا فيه وفي رواية اخرى ان ام الاب جاءت الى عمر بن الخطاب  
 اولى الميراث من ام الام اولومات لم يرثها ولد ولدها ولو مت رثنى ولد ولد في قال هو ذلك السدس  
 فان جمعتهما فهو بينكما او بينكما خلعت فهو لها فحكم بالتشريك بينهما فقد جمعنا على ان احدى الصحت  
 المتساويات تشارك في السدس بالسوية وذؤيب ابن عجلان الى ان احدى ام الام تقوم مقام الام  
 عدتها فاخذ الثلث اذا لم يكن لليت ولد ولا اخوة والسدس اذا كان له جد كما ان احدى الاب  
 تقوم مقام الاب عند عدته ابن الابن يقوم مقام الابن مع عدمه ثم ان الام لا يرثهما في كل من  
 احد من اجدات فذلك لك ام الام لا يرثهما احد من ورثان الادلاء بالاشياء ليس سبباً لاستحقاق الولد

والى فرضته المولى به كليات النبات ونبات الاخوات لكن تركنا هذا القياس في احاديث الهامة  
 ولم نرد فيها ما زاد على السدر والكتفينا به وليقتل اي احاديث كل من سوا كانت الالبات او ميتا  
 بالام اما الالبات فلو جرد الالطوب بالام واتحاد السبب الذي هو الامومة واما الالبات فلما  
 السبب حده وليقتل الالبات دون الالبات ايضاً بالاب وهو قول عثمان بن علي وزيد بن  
 وغيرهم رضي الله عنهم ونقل عن عمرو ابن مسعود وابي موسى الاشعري ان ام الاب ترث مع الاب  
 وخماره شرح وحسن ابن سيرين لما رواه ابن مسعود من انه عم على ام الاب السدس ومحمود  
 الاب المعنى في ذلك ان ارث احاديث ليس عبا بالاول والاول بالان الاول بالانثى لا موجب  
 الاستحقاق شي من فرضتها كما امرنا فاعلم استحقاته للارث بالجمعة ومساوي في هذا الكلام  
 ام الام وام الاب فلما ان الاب لا يحجب الاول لا يحجب الثانية ايضا وسواء كان مجرد  
 الام اسم لا موجب الاستحقاق والقرابة بل لا بد من اعتبار الاول والاول ثم نقول بينهما معنيان شح  
 السبب الاول لكل منهما ما يثري يحجب فلما ان اتحاد السبب اذا انفرد عن الاول لا يخلق به  
 حكم يحجب الارثي انه تحجب بات الابن بالبنين لاتحاد السبب مع عدم الاول كذلك اذا  
 انفرد الاول لا يرثه ثبت به يحجب ايضا فاجد التي تدعى بالاب تحجب به لوجود الاول وان انفرد مع  
 اتحاد السبب واجد التي هي من قبل الام ترث مع الاب لانعدام الاول واتحاد السبب واما ان  
 اللام لا يرث مع الام مع كونه عليا بها فقد قيل لانه لم يوجد بينهما اتحاد السبب ولا المشاركة  
 في النصيب وقيل بغير الصوة مستثناة عن القاعدة القائلة بان المولى يغير ويحجب به فلا واما  
 ما رواه ابن مسعود فهو انه يحتمل ان يكون ابو ذلك الميت قريبا او كافرا او كذا تسقط الاول  
 بالمجد الا ام الاب ان جلت كلام ام الاب وليكذافا انها ترث مع السجد لانها ليست من قبله  
 ليست قرابتها من قبل السجد بل هي زوجة فحي لا تسقط به بل ترث معه كالام مع الاب هذا اذا كان  
 بعد السجد عن الميت بدرجة واحدة واما اذا بعد بدرجتين كاباب الاب فانه يرث مع ابوتان ام اب  
 ام اب التي هي زوجة السجد المذكور وام ام الاب التي هي ام زوجة اب الاب هي بغير الصوة

صبيحت اذا بعد عنه ثلاث درجات مع ثلاث ابويات على هذه الصورة  
ابن امهم وكلما اكلوا درجات بعد اسجدوا وحبسها عدد الابويات التي ترين امهم  
منه و الجدة القربى من اي جهة كانت اي سوار كانت من قبل الام او من قبل الاب تجب الجدة  
البعدي من اي جهة كانت البعدي فثبت بحسب ما في قسام اربعة و هذا ما يجب على رضى و  
الرويتين عن زيد بن ثابت و في رواية اخرى عنه ان القربى ان كانت من قبل الاب و البعدي  
من قبل الام فمساو فليكون حبس القربى في ثلاثة قسام من تلك الاربعة و قد عمل بهذه الرواية  
مالك و انما فنى رضى على اصح من قوله الدليل عليها ان اسجدت انما تستحق بالامومة و هي في القربى  
من جانب الام فلهذا ما ام تدلى بام و الاخرى ام تدلى بام فاذ كانت القربى من جهة الام  
فليها حجان بزيادة القرب و طهور صفة الامومة جميعا فكانت اولى و اما اذا كانت القربى من  
جهة الاب البعدي من جهة الام فلا حد بينهما بطور الصفة و الاخرى زيادة القرب فتوازي  
في استحقاق الارث و لسان استحقاق اسجدت باعتبار الامومة و هي الاصلية و معنى الاصلية  
في القربى اظهر و اقوى منه في البعدي مساو و كانا من جهة واحدة او من جهتين فتكون هي مقدمة  
على البعدي مطلقا و لو كان ظهور الامومة موجبا للتقديم كانت ام الام مقدمة على ام الاب  
مع تساويهما في الدرجة و هو باطل اتفاقا و ارشده كانت القربى كام الاب عند عدمه مع ام الام  
و كام الام مع ام الام الاب و محجوبة كام الاب وجوده فانها محجوبة به و مع ذلك تجب ام الام  
ففي هذه الامومة اعني ان يخلف الميت الاب ام الاب و ام الام يكون المال كله للاب  
عندئذ لان ابدي محجوبة بالقربى و القربى محجوبة بالاب و نظير ما ان الاخوات تحجبن الاب  
من الثلث الى السدس مع كونها محجوبة بالاب و قال حسن بن زيار و ميراث احداث بيننا لام  
ام الام و ان كانت البعدي من ام الاب و هذا على قياس قول علي بن رضى و ان القربى انما تجب  
اذا كانت ارثه و اذا كانت حصة ذات قرابة واحدة كام ام الاب و الاخرى كما  
قررتين او اكثر كام ام الام و هي ايضا ام اب الاب بهذه الصورة

صبيحت وتوضيها ان امرأة زوجت ابن بنها بنت بنتها فولد منها ولد فمعه  
 اب ام ام ام المرأة هذه الولد الذي مات من قبل هبة لانها ام ابى هبة ومن قبل  
 امه لانها ام ام امه فمعه ذات قريتين ثم نقول منك امرأة اخرى فكانت تزوج بنتها  
 ابن المرأة الاولى فولد من بنت الاخرى ابن ابن الاول الذي سواها لميت فمعه الاخرى ام  
 ام ابى لميت فمعه ذات قرابة واحدة فهما ان المرأتان جدتان في مرتبة واحدة فاذا اجتمعا  
 فقد وجبت ذات قريتين مع ذات قرابة واحدة واما صورة اجتماع ذات ثلاث وراثات  
 مع ذات قرابة واحدة فهي بهذه الصورة صبيحت وتوضيها ان تلك المرأة التي  
 زوجت ابن بنها بنت بنتها فولد منها ذكر ام ام ابى اذ ازوجت هذه المولود بنت  
 بنت بنت اخرى لها فولد منها ولد كانت تلك ام ام ابى ام ام ابى المرأة للمولود الثاني ام ام  
 ام الام وام ام ام الاب وام ابى ابى الاب وكانت صاحبتهما اعني ام زوجة ابنها للمولود  
 ام ام ابى الاب يقسم السدين بينهما على يوهن انصافا باعتبار الابان سو قول شيان وعند  
 اثلاثا باعتبار ابها مو قول فرم وقول محمد ان استحقاق الامت باعتبار الابان في اجتماع  
 البنين من جنس كان في الصورة واحدة وفي المعنى متعدد فبفتح الارث بسببها معا كما اذا اجتمع فيه  
 سبعان مختلفان الا ترى انه اذا ترك ابني عم جدماخ لام فانه يأخذ ذلك الاخ السدر  
 بالفرض والباقي بينهما نصفيين بالعصوبة وكذا اذا تركت ابني عود جدماخ فانه يأخذ الزوج  
 بالفرضه ويقاسم الاخر في النصف الباقي بالعصوبة وكذا اذا ترك المجوسى امه وبى خته لانيه  
 ترش بالسدين مع الانفال الاخ لاب وام يرث من جنس قريته معا لاننا نقول اخوته من جهة الام قد عتبت  
 في الترحم حتى يقدم على الاخ لاب فلا يكون مستعير في الاستحقاق بخلاف الحجة المذكورة ووجه قول  
 ابو يوسف ان تعدد الحجة ان يقتضى تعدد الاسم كما في الامثلة الثلاثة المذكورة وكان مقتضيا  
 لتعدد الاستحقاق بحسب تعدد ما اذا لم يقتض تعدد الاسم كان في حكم حجة الوحدة وما حكر  
 فيه من هذا القليل فان ذات القرابين تسمى بالحجة لذات القرابة الوحدة واذا كانت حدة ذات

قرايات ثلاث مع جده ذات قرابة واحدة تقسم السكس منها الضافا عند أبي يوسف  
واربا حاشا عند محمد بن قيس قال الامام الشريفي لا رواية عن حنيفة في صورة تعدد قرابة احدي الجوز  
وذكرني فرائض حسن بن محمد الرحمن بن عبد الرزاق الشاشي من صحاب الشافعي ثم ان قول  
ابي حنيفة وما لك في الشافعي رحمه الله تعالى عليهم يقول ابي يوسف ح باب العصبية  
عصبته الرجل في النعمة قرابة لابييه وكانها جميع عاصبه ان لم يسمع بعصب القوم قبل ان  
اذا احاطوا به فالاب طرف والابن طرف والعلم جانب والاخ جانب ثم سمي به الواحد وجمع و  
الذكر المونث وقالوا في مصدر بالعصوية والذكر لعصب الانثى اى جعلها عصبه لعصبة  
النسبة قد مهلا لانها اقوى من سببية كما مر ثلاث عصبية بنفسه عصبه بغيره وعصبته  
غيره اما العصبية بنفسه فكل فكر غير المذكورة لان الانثى لا تكون عصبية بنفسها بل بغيرها او غير  
الامتزاج في نسبة الى الميت انثى فان من دخلت الانثى في نسبة اليه لم يكن عصبته كالولد  
الام فانها من ذوات الفروض في كتاب الامم وابن النسب فانها من ذوى الارحام فان قلت  
لاب وام عصبته بنفسه مع ان الام دأته في نسبة اليه قلت قرابة الاب اصل في استحقاق العصبية  
فانها اذا انفردت كفت في ثبات العصبية بخلاف قرابة الام فانها لا تصلح بانفرادها على الانثى  
ففي شفاة في استحقاق العصبية لكننا جعلنا ما بمنزلة وصف زايدة فخرجنا بها الاخ لاب ام على  
الاخ لاتب ثم العصبية بانفسهم اربعة اصناف الاول جزء الميت الثاني اصله والثالث جزء  
اسبه والرابع جزء جده فيقدم في هذه الاصناف المسند جين بهما الاقرب فالاقرب ابي ثم جده  
بقرب الدرجة اعني به اولهم بالميراث الذي يستحق بالعصوية جزء الميت البنون ثم بنوهم  
وان سقطوا ثم اصله اى الاب ثم اجداب الاب وان علا وانما قدم البنون على الاب لانهم  
فروع لميت والاب اصله اتصال الفرع باصله اظهر من اتصال الاصل بفرعه الا ترى  
ان الفرع متبع اصله ويصير مذكورا يذكروا دون العكس فان البناء والاشجار تدخل في سبع الاثر  
ولا تدخل في سبعة ونظروا اتصالهم يدل على انهم قسموا الى الميت في الدرجة كما وان

وان لم يكن في ذلك حقيقة لان الاتصال من جانبين بغير واسطة وقد علم البنين ان من سفلوا  
 والاب لان سبب استحقاقهم ايضا النبوة المتقدمة على الابوة وكون الاب اقرب درجة من  
 اجد باب الاب ليخرج عنه ابو الام الذي هو اجد الفاسد فيكون ذلك تصرحا بما علم جنوبا  
 من قوله فكل ذكر لا يتخل في نسبة الى الميت انشئ لزيد الاهتمام بامرهم وحوادث ارثه وحرمانه  
 بغير وجه جلاس الاجداد اذا تعدد والقديم منهم من كان اقرب درجة ثم جزاء به اى الاخوة ثم  
 بنوهم وان سفلوا تاخير الاخوة عن اجد وان علا قول بجديفة خلافا لما استقصى الميت في  
 بانفس سببه اجد وانما يطلق الحكم سببا بلاتنية على الخلاف لانه الجناح للفتوى تاخير بينهم  
 درجهم ثم خبر جده اى الاعام ثم بنوهم وان سفلوا تاخير الاعام من الاخوة وتأخير بنوهم عنهم لجد الدرجة فكل من  
 اسباب الصورية بنفسه انواع اربعة النبوة بغير واسطة او بواسطة والابوة كذلك في عملاء الاخوة في عملاء العمومة و  
 وحيها بالترتيب بلعرفة ثم اى اجد التحريم بقرب الدرجة تجوز في القرابة عني به اى بالجد نور وهو التحريم بقرب  
 ان والقرابتين من العصباء اولى من في قرابة واحدة مع نسا وبها في الدرجة ذكر كان ذو القرابتين او ان في  
 علم ان عيان بنى الام توارثون دون بنى اعمام اى بنو الاعيان اولى بميراث من بنى اعمام والمقصود  
 ذكر الام سببا لانه يترجم به بنو الاعيان على بنى اعمام كالأخ لاب ام فانه تقدم على الاخ لاب اجنبا عا  
 ونحو امثال المذكور من في القرابتين او الاخ لا اب ام اذا اصابت عصبته مع الميت اى من  
 البنات الصليبة او بنات الابن فانها الفم اولى من الاخ لاب خلافا لابن عباس فان اخت  
 لا نصير عصبته مع البنات عنده كما مر ونحو امثال الانشئ من في القرابتين وانما ذكر ما سبها وان لم  
 تمكن عصبته بنفسها المشار كتبها في الحكم لمن هو عصبته بنفسه واو لم تصر عصبته بل كانت ذات فرض  
 عليها فرضها والباقي للاخ لاب وابن الاخ لاب لهم فانه اولى من ابن الاخ لاب لانها تساويها  
 في الدرجة مع كون الاول اقربتين وكذلك الحكم في اعمام الميت ثم في اعمام جده اى لم يتبين  
 الاستفاضة من الاعام قرب الدرجة اولاً وقوة القرابة ثانياً فم الميت مقدم على عم ابيه المقدم على  
 عم جده فذلكه لقرب الدرجة وفي كل واحد من هذه الاصناف لقديم ذو القرابتين على في قرابة

أحد كطهور فيما بين الابن والجد

معه

واحد مع التساوي في الدرجة فعم الميت لا يتم اولى من غيره لابل كذا حال في علم ابيه وعمه  
 وبكذا حكم في فروغ نذر الاصناف فيعتبر اول اقرب الدرجة واما قوة القرابة فان علم الميت  
 مقدم على ابن ابن عمه وابن عمه الميت لا يتم مقدم على ابن عمه لابل واما العصبة بغيره فاربع  
 من نسوة ومن اللاتي وربعهن النصف والثلاثان الاولى منهن ابنت اذ للوحدة النصف  
 للاثنتين فصاعدا الثلثان الثانية بنت الابن فان حالها كحال ابنت عند عدمها الثالثة الا  
 لابل وام فانها كذا كذا اذ لم يوجد بنات الصلب بنات الابن الرابعة الاخت لابل فان  
 حكمها ذلك اذ لم توجد الثلث المتقدمة فهو لاربع نصيب عصبة باخوين كذا في حالها  
 ويدل على صيرورة الاوليين عصبة قوله نعم يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين في علم  
 صيرورة الاخرين عصبة قوله نعم وان كانوا اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين ومن الاخر  
 لابل من الامات واما عصبة لا تصير عصبة باخيه وذلك لان النص الوارد في صيرورة الامات  
 بالذكور عصبة انما هو في موضعين البنات البنين والاخوات بالاجرة كما عرفت انما والامات  
 في كل منها ذوات فروض فمن فرض لمن الامات لا ينال النص واليه الا ان يعصب ختمه  
 من فرضها حاله الا افراد الى التصوبة لئلا يلزم تفضيل الانثى على الذكور والمساوات بينهما فاذا لم  
 يكن الانثى بافراذ صاحبته فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم تعصبها باخيه كالعم واهله اذا كانا  
 لابل وام اذ لابل كان حال العم دون العمة وكذا حال في ابن العم مع بنت العم لابل وام لابل  
 وفي ابن الاخ مع بنت الاخ لابل وام اذ لابل اما العصبة مع عمه فكل انثى تصير عصبة مع انثى اخرى  
 كالاخت لابل وام اذ لابل مع ابنت سوا كانت صليبية او بنت ابن وسواء كانت واحدة  
 اكثر لا ذكر من قوله نعم وجعلوا الاخوات مع البنات عصبة والمراد من اجمعين بينهما بنات واحدا  
 كان او متعددا والفرق بين بنين بعصبتين ان الغير في العصبة بغيره يكون عصبة بنفسه فبغيره  
 لسببه العصوبة الى الانثى وفي العصبة مع غيره لا يكون عصبة صلا بل يكون عصوبة تلك العصبة  
 مجامعة لذلك الغير فخر العصبات مولى التقاطع مقدم عندنا على ذوى الارحام والارواح على ذوى



ذوى الفروض وهو قول علي وزيد بن وقال ابن مسعود بن وهو موخر عن ذوى الارحام الفرض وسند القول  
 لهم واو لا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ما يقرب الى بعض من ليس له رحم وليس  
 ينسب على القرب بقوله علم من عمو عموه مولاك فان شكره فهو خير له وان كفره فهو شر له  
 وان مات ولم يرثك اثمك كنت انت عصبته فقد شرط في تورث مولى العاقبة ان لا يدعى لمعتق  
 وارثا وذو الارحام من قبيل الورثة واجواب ما عن الآية فهو ان سبب ذوى الارحام ذوى الفروض  
 اقدم المدة اخص من غيرها جبريل الانصار وكانوا يتوارثون بذلك فسبح الله انما هذا الحكم بهذه الآية و  
 من ان الرحم مقدم على المولى والمولات ولا نزاع لنا في تقدم ذوى الرحم على مولى المولات  
 واما عن الحديث فهو انه عم اراد بقوله ولم يدع وارثا انه لم يدع وارثا عصبته لا ترى انه قال في  
 اخره كنت انت عصبته ولم يقل كنت انت وارثه واذا كان مولى العاقبة عصبته هو اخر العصبات  
 كما دل عليه الحديث كان مقدما على ذوى الارحام والرد لتقدم العصبات عليها ثم المعتق ويرث  
 من معتقه مطلقا سواء عتقه لوجه الله وللشيطان او عتقه على انسانيته او بشرط ان لا يورثه عليه او  
 عتقه على مال او بلا مال او بطريق الكتابة الى غير ذلك قال مالك رحمه الله ان عتقه لوجه الشيطان او بشرط  
 ان لا يورثه عليه لم يكن صحيحا لولا ان الله صلبه شرعية والقاصد لوجه الشيطان قد ارتكب شيئا لا يورثه  
 بالمعصية فيحرم من بعده الصلة ويصير بمنزلة الولد او فقد ردا فلا يستحقها ولما ان اسبغوا بها  
 لقوله عم الولد لمن عتق وهذا السبب يستحق في جميع هذه الصور فثبت به سبب في جميعها ثم عصبته  
 اى عصبته مولى العاقبة على السبب الذي ذكرناه في العصبات فيكون عصبات النسبية متقدمة  
 على عصبات السببية عنى معتق ولما راد بالعصبات لنفسية فهو عصبته بنفسه فقط كما استعرفه الله  
 من جلال العصبيات ما فيكون ابن المعتق اولى عصباته ثم ابن ابنه وان سفل ثم ابوه ثم جده وان علا  
 الى اخره فصلة بينك لقوله عم الولد والحكمة في النسب متعينة ذلك ان احرية حياة للانسان اذ بها تميت  
 له صفة المالكية التي امتاز بها عن سائر اهلها من الحيوانات والجمادات والرقية تلف وبلاك فالعتق  
 سبب لا خيار للمعتق كما ان الولد سبب لا يسجد الولد فكما ان الولد يصير نسوبا الى ابيه بالنسب

والى اقرانية بالبيعة كذلك المعنى يصير سوا الى معقته بالولاء والى عصبية بالبيعة كما ثبتت الارث  
بالنسب كذلك ثبت بالولاء ولا شئ للامات من برته المعنى ليس عصبية المعنى الوارثين من  
المعنى بالولاء من هو عصبية بغيره او مع غيبه كما ثبتت انها عليه ذلك لقوله عم ليس للنساء

من الولاء الا ما عتق او عتق من عتق او كاتب من كاتب او دبر من او دبر من  
دبر او جرد لا معتق من معتق بذا الحديث وان كان فيه شذوذ لكنه قد ما كبر وجي من  
ان كبار الصحابة كعمرو بن عبد الله بن مسعود قالوا لم يشل ذلك فصار بمنزلة المشهور ومعناه ليس للنساء  
شئ من الولاء الا ما عتق او ولاء ما عتقه من عتقه او ولاء ما كاتبه من كاتبه او  
ولاء ما دبره او ولاء ما دبر من دبره فكلية ما للثورة والقدرة عبارة عن فوق يتعلق به العتق  
فانه بمنزلة سائر ما لا عقل له كما في قوله نعم او ما ملكت انكم وكلتم من عبارة عن صرحا ما كما  
فاستحق ان يصرحه بلفظ العتق وقوله او جرحه الى ان يفد رعه ان جنى يصير ولا بالمصدر  
اي ليس لمن شئ من الولاء الا ما دبر او ان جرد لا معتق من حاصل ليس لمن شئ من الولاء  
الا ما معتق او لا معتق معتق من اه او ولاء الذي هو جرد معتق من او جرد معتق معتق فلول  
معتق من كاتب من كاتب ولا معتق معتق من اذ اعتقت امرأة عبد افشري ذلك العبد عبد  
اخر عتقه ثم مات المعنى الثاني وليس له عصبية نسبة وقد مات قبله العبد الاول وعصبية فيه  
لذلك المرأة بالعصوبة مرجحة الولاء وكذا انما في كتاب كتابها وصورة ولا دبر من ان دبر  
امرأة عبد انما اردت وحققت بدار الحرب وظلم القاعنى بحرية عبد المذبر ثم مات وجبت الى دار  
الاسلام ثم مات المذبر ولم يخلف عصبية نسبته فمهد المرأة عصبية وظلم دبره المذبر كذلك اذا حكم القاعنى  
ليعتق دبر بالسبب الحاقيا فاشترى عبد او دبره ثم مات وجبت المرأة مائة الى دار الاسلام ما قبل  
موتها او بعده ثم مات المذبر الثاني ولم يخلف عصبية نسبته فلولاه كنهه المرأة وصورة جرد معتق الولاء ان  
عبد امرأة تزوج باذنها جارية قد عتقها غير ما قوله بينهما ولد وهو حر تبع لأمه فان الولد شيع لأمه في حرة  
والقبة ولولا لمولى امه فاذا عتقت تلك المرأة عبد ما جرد ذلك العبد باعنا قباياه ولا ولد له الى

الى نفسه ثم الى مولاته حتى اذا مات المعتقد ثم مات ولد وخلف محقة ابيه فولادها وسورة جعفر  
 محقة الحج لا وان امرأة عقت عبد افاشته العبد المعتقد عبد اوزوجه محقة غير قوله بنها  
 وهو حرة كما انه ولده المولى منه فاذا عتق ذلك العبد المعتقد عبد جبر عتاقه ولله محقة  
 الى نفسه ثم الى مولاته وقد يستدل ايضا على خبر الولد بما روي من ان الزبير بن راعي فثته عجيبة ففهمهم  
 بمولاة لرافع بن خديج وابوهم عبد جبر فاشترى الزبير بابهم وعقته ثم قال لثقتهم نتمسوا الى قناغمة ما فهم وقال  
 يحرم موالى فاختصما الى عثمان بن عفان بالولد للزبير فدل ذلك على ان الولد منسوب الى موالى اسمه الزبير  
 له ولا من قبل ابيه فاذا ثبتت له من قبله خبر الاب والولد الى موالى وكيف لا ونسبته الى الام  
 للضرورة كولد الزنا وولد الملا عتقت حتى اذا كذب الملا عن نفسه صار الولد منسوب اليه ولو ترك لسي المحق  
 وابنه كان عند ابي يوسف خمس الولد للاب الباقي للابن بن قوله الاخير وسوا حدى الزبير  
 عن ابن مسعود وبه قال شريح والنخعي وعنده جعفر بن محمد والولد كله للابن بن قوله الاخير وسوا حدى الزبير  
 ونسب الشافعي هم والقول الاول لابي يوسف ح وجه القول الاخير ان الولد اثر الملك فيلحق  
 الملك ولو ترك المعتقد بالابا وانما كان لابيه خمس الباقى لانه فلذا اذا ترك ولدا  
 واجوابا له وان كان اثر الملك لكنه ليس بالمال كالبعضا من الذي يجوز الاعتياض عنه  
 بخلاف الولد فلا يجري فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال بل هو حسب يورث به بطريق العصبية  
 الاقرب فالاقرب الابن اقرب العصبات ولو كان يجري فيه سهام الورثة بالفرضية كما في المال لكان  
 النسب انصيب من الولد بالارث على ان قوله ثم الولد عتمة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب لا يورث  
 دليل واضح على قوله الاول الذي هو منسبها ولو ترك المعتقد وجده ولله ولا كله للابن بالانبا  
 وذلك لان الاب كالابن في العصبية بحسب الطالان اتصال كل منهما بالميت بلا واسطة ويكون  
 الابن اقرب يحتاج الى امر من ان زيادة قربة امر حكى فوق اختلاف سنك خلاف استجدان اتصاله بواسطة  
 الاب فيكون الاب اقرب من الجد ويكون الابن اقرب منه بلا اشتباه فلذا نيزحه الجد في الولد بلا اشتباه  
 ونحو من السائل الاربعة استثناء على قول الاخير لابي يوسف ح حيث لم يجعل فيه ابيه كالأب

قال شيخ الاسلام خواهرزاده ولو ترك جد المعتقد وادخا كان الولاء كالمعتق عند جديته حم لانه  
اقرب الي ابي في العصوبة من الاخ على منسبه عندهما الولاء بينهما نصفين في ذكره في كتاب  
الولاء عن كبار النجاشية كعمرو بن علي بن مسعود وزيد بن ثابت وابي بن كعب وغيرهم انهم قالوا الولاء  
للكبير فتأمل بعض الفقهاء بطاير وعلى ان الولاء لا كبير في المعتقد سنا بعد موته فانه قائم مقامه في  
الغيبه وكم كان المذهب غريبنا ان المراد بالكبير اي لقديم في استحقاق الولاء اقرب بنى المعتقد  
يوم موته حتى ان مات المعتقد عن ابن ابن ابن اخر كان الولاء لانه الاقرب من ملك ارحم محرم  
عقود عليه ويكون ولاده بقدر الملك نذر المبحث تمهيداً لمباحث العصبية السببية وتبنيه على ان  
العقود وان لم يكن حياً يسبب للولاء وتفصيل الكلام في هذا المقام ان القرابة على ثلثة انواع الاول  
القرابة هي قرابة ذوال الرحم المحرم من الولاء اما بطريق الاصليه كالابوين والاجداد وان علوا وما ينظر  
الفرعية كالاولاد والاولاد والاولاد وان سفلاً فمن ملك احد ايسر الولاء يمتنع عليه اتفاقاً اذ عتقه  
او لم يرد الثاني المتوسطه وهي قرابة المحرم غير العودين اعني قرابة الاخوة والاختات والاولاد واما  
سفلاً او قرابة الاعمام والعمات والاولاد في انحالات دون الاولاد وهم من ملك واحد من نسله المحرم  
عقود عليه ايضا عندنا خلافاً لما في بعض النسخ الثالث السببية وهي قرابة ذى الرحم غير المحرم كالوالد الاعمام  
والاولاد فاذا ملك احد منهم لم يمتنع عليه بالاختلاف في النسخ في سببه بخلاف انه ليس بينهما قرابة  
لما في الاصول الفروع فلا يمتنع جهداً على صاحبه كالاولاد الاعمام الا ترى ان قرابتها في الاحكام كقرابة  
اولاد المحرم حيث يقل شيئا من نسلها لصاحبه يجوز لكل منهما ان يضع ركوعه في الآخر ويجري الفصل بينهما  
من ايجابين وتحمل حليته كل منهما لصاحبه بخلاف الوالدين المولودين لنا ما روي عن ابي بصير  
ان رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اني ابيع في السوق فاشترتني وانا اريد ان اعتقه فقال نعم قد اعتقتك  
والمعنى في ذلك ان القرابة المسايده بالمحرمة على العقود مع الملك كما في الاباء والاولاد وتوضيح ان  
العقود بطريق الصلة والقرابة المذكورة تاتى في استحقاق الصلة الا ترى ان حرمة المناكحة ثبتت في  
هذه القرابة لاجل الصيانة عن فعل الاستفراء والاستخدام فها ومن ايسر ان ملك اليمين

اليمين اقوى في الاستدلال من الاستغناء ايضا اجمع بين الاثنين في السكاح حرام لصيانة القدر  
 عن القطعية بسبب ما يكون بين الضام من السافرة وظاهر ان معنى القطعية في استدلاله للملك  
 ولا شبهة في ان الملك تاشير في استحقاق اصله فله العنق ندان الوصفان فلا يكون بعد  
 تبوتها لانتفاء الجزئية مضرة وايضا اتصال احد الاخرين بالآخر به طه الاب كما ان اتصال السافرة  
 بالجد كذا من ثم شبه بعضهم اجد مع السافرة كشجرة تشعب منها غصن ومن ذلك الغصن  
 اخرون الغصنين من شجرة واحدة وشبه الاخرون اجد مع السافرة بواو ويشعب منه نهر  
 من ذلك النهر جدول الاخرين نهرين قد انشعبا من اوا واحدة وعلى هذا يكون معنى القرب بين  
 الاخرين اظهر لخصولها بتشعب اجد صفيان اجد والسافرة الى شعبين فيكون باقتصار العنق اولى الا  
 لم يجعل الراجح كما يجد في حكم الولاية اذ مدارها على الشفعة مع القرابة وليس شفقة الاخ كشفقة اجد للو  
 حكم الارث عند اجد حقيقة لانه نوع ولاية وخلافة في الملك والتصرف كما سبق واما اولاد الاعمام  
 والاخوان فقد كثرت هناك الوسايط فكانت القرابة بعيدة ولهذا لم يثبت هناك حرمة النكاح  
 والاحرية اجمع في السكاح ثم ان الشيخ اورد لهذا الفصل مثالا فقال كذا ثبات حرار يولد  
 بين عبد وصرة للصغرى عشرون دينار والكبرى ثلاثون دينار فاشترى اباهما فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى  
 الاب وترك شيئا من المال فالتنان بين ذلك المال بينهما ثلثا بالقرض والباقي وهو الثلث  
 الاخر من شترى الاب خمسا بالولاء ثلثه خمسه الكبرى وخمسه للصغرى لان الكبرى قد عتقت  
 ثلثه خمسه الاب ثلثه الصغرى قد عتقت خمسة بعشرين ونصف من خمسة والعشرين في ذلك  
 لان اصل المسألة من ثلثة لانها اقل عدد يصح منها الثلثان فاعطينا الثلث الثلث الاثنان منها  
 بالقرض واعطينا الكبرى والصغرى جدا منها بالولاء ولا يستقيم الاثنان على ثلثة بل منها مائة  
 فاختار جميع عدد رستين عن الثلثة ولا يستقيم ايضا الباقي وهو الواحد على سبام الولاة رستين  
 وذلك لما وجدنا بين الي الكبرى والصغرى مائة بالقرض لان العشرة اكثر عدد وليد فاعطينا الثلثة  
 ثلثة وعشرين ثلثان مجموعها خمسة عشر بمنزلة عدد الرؤس من الوثرة لان تقسيم الثلث الباقي

على الكبرى الصغرى يجب ان يكون على سبعة اليه باوي البدينية السبعة الوضين ومن الخمسة والواحد  
سانية فاخذنا مجموع خمسة الف ومائة مائة وثمانين وثمانين وثمانين وثمانين وثمانين وثمانين  
فصل ستة عشر ففرضنا ما في اصل المسئلة وهو ثلاثة فحصل خمسة واربعون منها الصلح المسئلة اذ قد  
كان للنبات من صلبها اثنان فاذا فرضنا ما في المضروب وهو خمسة فحصل ثلاثون فكلت  
عشرة وكان للكبرى الصغرى من صلبها واحد فرضنا ما في المضروب فلم يتغير فقسمنا خمسة عشر  
الباقية على سبعمائة والاولا فاصاب كل سهم ثلاثة فلكبرى من اعم خمسة عشرة وقد كان لها عشرة  
بطريق الفرعية ومجموعها تسعة عشر وللصغرى من اعم خمسة عشرة وقد كان لها عشرة بطريق  
الفرعية ومجموعها خمسة عشر وليس للوسطى الا ملك العشرة التي اصابها بالفرعية ثم ان الكبرى  
ان تزوجا اباهما بالاولا اذ احسن جوفا مطبقا فالشيخ الاسلام خواسر اذ كان شيخنا ابو بكر  
اجنبى يحكى عن ابي اسحاق ان اخطائه كان يقول من من الضرب التي يسأل عنها وسوان  
مكون بنت الرجل لقيه باسب كحجب في موني اللغة المنع ومنه احجاب لما يتبر الشئ ومنع  
من النظر اليه في صطلاح اهل نذر العلم منع شخصين عن ميراثه اما كليه او بعضه بوجود شخص اخر  
الحجب على زوجين احدهما حجب نقصان فيوجب عن سهم اكثر الى سهم اقل وذلك في الحجب النقصان  
لنفس من الورثة للزوجين والام بنت الابن والاخت لاب قد مر بيان في احوال هؤلاء فالرجل  
يحجب من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن لوجود الولد او ولد الابن والام حجب  
من الثلث الى السدس لولد او ولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوات وبنت الابن حجب  
مع بنت الصلب من النصف الى السدس كماله للثنتين والاخت لاب من النصف الى السدس  
ايضا كما اكشف لك تفصيلا فيما سبق في ثمانية حجب حرمان وسوان حجب عن الميراث  
بالمرقة فيصير محرما بالكلية والورثة فيما في حجب الحرمان وبالقيايس البيرقيان فرتقوا الحجب  
بذلك حجب الالة وان كان لبعض منهم حجب النقصان وهم ستة ثلاثة من الرجال  
الابن والاب والزوجة وثلاثة من النساء بنت والام والزوجة فان قلت قد حجب

هذا الفرق بالقول الرقة والرقية فلا يصح انهم لا يحجبون بحال البنية قلت الكلام في الورثة وهم  
 على ذلك التقدير ليسوا بورثة وقرين يرتدون بحال ويجوز ان يحجب الحرمان بحال اخرى ثم غير هؤلاء  
 المستتمين الورثة سواك فاعصبات اذ ذوى فروع في هذا اي حجب الحرمان في الفرق كما  
 بني على اصلين هما ان كل من يملك في شئ يملك في شئ اخر فلو لم يرش مع وجود ذلك  
 الشخص كالأب الا ان فانه لا يرش مع الابن سوى اولاد الام فانهم يرتون معهما مع انهم يولد  
 الى الميت وذلك لانعدام استحقاقها لجميع الزكوة وتحقيق هذا الاصل ان الشخص المذلي به ان  
 استحق جميع الزكوة لم يرش المذلي مع وجوده سواء اتحد في سبب الارث كما في الاب وبجد الام  
 وبه او لم يتحد كما في الاب والاخت والاولاد فان المذلي به لما غير جميع اسال لم يبق للمذلي  
 شئ أصلاً وان لم يستحق المذلي بجميع فان اتحد في السبب كان الامر كذلك كما في الام وام الام  
 لان المذلي به لا اخذ نصيبه بذلك السبب لم يبق للمذلي من النصيب الذي يستحق بذلك  
 السبب شئ ليس له نصيب اخر فصار محروماً وان لم يتحد في السبب في الام واولادها فان  
 المذلي به ياخذ نصيبه مستند الى سببه المذلي ياخذ نصيباً اخر مستند الى سبب اخر فلا حرم  
 فان قيل الميت الام يستحق جميع الزكوة اذا انفردت عن غير ما من حجاب الفراض والعصبات  
 قلت ليس كذلك الاستحقاق من جهة واحدة فانها تستحق بعض الزكوة بالفرض وبعضها بالزكوة  
 والمراد استحقاق جميعها من جهة واحدة كما في النصبة والاصل الثاني الاقرب فالاقرب كما ذكرنا في  
 العصبات قد مر بان في العصبات انهم يرجون بقرب الدرجة فالاقرب منهم حجب الاعداد  
 حرمان سواهم بحال في السبب الاول لا يجازي غيرهم الا ان كان هناك سبب في السبب  
 اجدات مع الام وفي نبات الابن مع اصيليين في الاخوات لاب مع الاختين لاب وام  
 ومن لم يحق له بالاصل الاول كالأبوين وان ولد الابن في لكان او انشئ يرش مع الاب  
 الذي ليس بابيه فانه لا يذلي به ولا بالاصل الثاني كالأبوين ان ام الام لا يرش مع الاب كذا  
 قيل فيه نظر لان الاصل الثاني ان اجري منها على ظاهره وهو ان الاقرب في الدرجة مطلقاً

يحب الاب بعد زعمه من حجب ام الام بالاب وحجب ابن الاخ بالاب وام بالاخ لام وان قيد بان يكون  
الاب بعد ليا بالاقرب كان الاصل الثاني بعينه الاصل الاول فلما معني لجلها صلحين وكان الوهم  
الاول لازما وسوان اولاد الابن يرثون مع الابن الذي ليس بابهم فان قلت المراد ان الاقرب  
بحجب الدرجة من العصابات بحجب الاب بعد ويدل على ذلك قوله كما ذكرنا في العصابات قلت  
الاصل في ذكر الفرق الثاني الذي يرثون نارة ويجرمون اخرى فيندرج فيهم العصابات وغيرهم فذكر  
العصابات على سبيل التمثيل دون التخصيص كما اشترنا اليه المحرم عن الميراث بالكتابة المحجب ما  
غيره اصلا لا محجب حرمان ولا محجب نقصان هو قول عامة الصحابة يروى ان امرأة مسلمة تركت  
زوجا مسلما واخوين من اهلها مسلمين ابنا كافرا فقتلها على زعم وزعمين ثابت بن بيان المزني النصف  
والاخرين الثلث وباقى فهو للعصبة وعند ابن مسعود في صحيحه وحجب النقصان لا محجب الحرمان  
ففي المسئلة المذكورة يكون عند الزوج الربع والاخون الثلث والباقي للعصبة بناء على مقتضى رواية هذا  
الكتاب وقد روي عنه ايضا انه جعل في تلك المسئلة للزوج الربع ولم يجعل للاخوين شيئا بل حكم بما زاد  
باقى للعصبة في حجب المحرم لغيره روايتان كالكا فوالقائل في الرقيق هذه المسئلة لا محرم الذبح  
لا محجب عنه ما اصلا ولا محجب عن ابن مسعود في حجب النقصان دليله على ذلك ان هذا محجب ثابت في  
النص باسم الولد والافخ وهذا الاسم يتناول اسم الكافر والحر والعبد والقائل وغيره والقائيد  
يكون الولد والاخ وارثين زيادة على النص في نسخ فلا ثبت الا بما ثبت به الفسخ والماحجب الحرمان  
فهو باعتبار قديم الاقرب على الابعد وانما يتصور ذلك اذا كان الاقرب مستحقا بخلاف حجب النقصان  
فانه نقل من الاكثر الى الاقل ولا فرق في هذا المعنى بين ان يكون اسحاجب وارثا او غير وارث ولنا  
ان الاسم وان كان عام لكن ذكره في اية الميراث يدل على ان المراد الوارث فان من لا يصلح الميراث  
اصلا كالكا فملا يجعل حق استحقاق للارث كما لم يستحق فكذا يجعل في حق محجب بغيره  
لنحوات الاملية بخلاف الاخوة مع الاب فانهم يحجبون الام ولا يجعلون كالموتى وان كانوا الاب  
مع لان ابيه لارث ثابتة لهم وانما لم يرثوا في هذه الحالة لفقدان الشرط وهو عدم الاب والفقهاء







التمسك في فرضه سبع الوثيرة على سبعة واحدة كما سياتي تفصيلا وقيل هو ما هو ومن المعنى  
 الاول لان المسئلة بالت على اهلها بما يجوز حيث نقصت من فروضهم او من المعنى الثاني كان  
 المسئلة على اهلها باذخال الضر عليهم واول من حكم بالعول عمر بن قيس فانه وقع في عهد وصو قرضا  
 فخرجها عن فروضها فاشاء في الصحابة فيها فاشاء العباس العول فقال عباد الفراء في ابي العول على  
 ذلك ولم ينكر احد الا انه بعد موته فقبل له بها المكرمة في من عمر فقال شيبه وكان مهيبا وسأله رجل كنيته  
 تصنع بالفريضة العائلة فقال ادخل الضر على من هو هو حاله او هي النبات والاخوات فانهم  
 ينقلن من فرض مقدرا الى فرض اخر غير مقدرا فقال الرجل ما يعنيك فتواك شيئا فان سيراك  
 من رتاك على غير ما يك فغضب بال جدا فاجتمعون على حتى فتهبل فحبل لغته الله على الكاذبين ان  
 الذي حصى بل عالج خذوالم يجعل في مال نصفين فثما ويؤيد كلامه انه اذا اتعلق حقوق مال لا يبيع  
 يقد من نهيا ما كان اقوى كالخبر والدين الوصية واليراث فاذا اتفق التركة عن الفروض قديم الاقوى لا  
 يساكن من ينقل من فرض مقدرا الى فرض اخر مقدرا يكون صاحب فرض من كل وجه فيكون اقوى  
 ينقل من فرض مقدرا الى فرض اخر غير مقدرا لانه صاحب فرض من وجه وعصمته من وجه فاذا دخل  
 واسحران عليه اولى لان في الفروض مقدمون على العصابات ولنا ان اصحاب الفروض مقدمون  
 في التركة فساووا في سبب الاستحقاق فهو افضى في الاستحقاق فحراخذ كل واحد منهم جميع حقه ان  
 احل كانه في التركة فاذا اوجب الله تعالى في مال نصفين فثما مثلا علم ان المراد الضرب بهذا الفرض  
 في ذلك المال لا حاله فانه بها بخلاف التجهيز او انه فانها حقوق كما سلف والنقل من الفرض  
 الى العصوبة لا يوجب ضعفا من بلان العصوبة اقوى سباب الارث فكيف ثبت النقصان او حرم  
 بهذا الاعتبار في بعض الاحوال فاذا ان الحق ما عليه عامة الصحابة وجمهور الفقهاء علم ان مجموع الحارج  
 سبعة لان الفرائض المذكورة في كتاب الله ستة ومخارجها خمسة اعداد الاثنان في الثلثة  
 والاربعة والستة والثمانية وذلك لاتحاد مخرج الثلث والثلثين كما مر وقد عرفت ان الاحتياط  
 الذي يكون في نوع واحد لا يشقة مخرجها خارجا عن ملك نخسته وان الاحتياط من النوعين

بقضی مخارج ثلاثة وسبعة واثنا عشر واربعة وعشرون لكن استثنى من سبعة فبقی ثمان اذ انما  
 انحصار المجموع سبعة اربعة منها ای تلك السبعة لا تقول أصلاً لأن النفس وض  
 المتعلقة بهذه المخارج الاربعة ما بقی الحال بها او بقی من شیء زائد عليها وبقی الانسان الثلاثة والآلة  
 والثمانية فلا تقول الاثنین لان السبعة انما تكون من اثنين اذ كان فيه نصفان كزوج  
 وخت لآب ام او نصف و ما بقی كزوج ولخ لآب ام ولا فی السبعة  
 لان اخراج منها المثلث ما بقی كام ولخ لآب ام واما المثلثان فما بقی كبنین و آخ لآب ام  
 واما المثلث وثلثان كاختین لام وختین لآب ام ولا فی الاربعة لان ما يخرج منها المربع وما  
 كزوج وابن اربع ونصف ما بقی كزوج و بنت و آخ لآب ام اربع وثلث ما بقی كزوج و  
 ابوين ولا فی الثمانية لان اخراج منها اثنین ما بقی كزوج وابن اربع ونصف ما بقی كزوج  
 و بنت و آخ لآب ام فلا تقول فی شیء من مسائل هذه المخارج الاربعة وثلاثة منها قد تقول كما  
 فانهما تقول الى عشرة و تراشفعا ای تقول بسببها الى سبعة فيما اذا اجتمع نصف وثلثان  
 كزوج وختین لآب ام او اجتمع نصفان في سدس كزوج وخت لآب ام وخت لآب ام وثلثان  
 الى ثمانية اذا اجتمع نصف وثلثان و سدس كزوج وختین لآب ام و ام او اذا اجتمع نصفان  
 وثلث كزوج وخت لآب ام وختین لام و تقول نصفها الى السبعة اذا اجتمع نصف وثلثان في ثلث كزوج  
 وختین لآب ام وختین لام او اجتمع نصفان في سدس كزوج وخت لآب ام وختین لام و تقول ثلثها الى عشرة اذا  
 وثلثان وثلث و سدس كزوج وختین لآب ام وختین لام و ام و هذا المسئلة تسمى بحيرة  
 اذ قضی شیء فیها بان للزوج ثلاثة من عشرة فجعل الزوج يطوف فی البلاد و یسأل الناس  
 امرأة خلقت زوجها ولم تترك له اولاداً این لا یتصب الزوج فكانوا يقولون انصف فبقول  
 لم يعطی شیء لان النصف والثلثا فبلغه وذلك فطلبه و عذره وقال قد سبق فی هذا الحكم امامنا  
 ورجع و اراد به عمره واما انشی عشر فبقی قول الى سبعة عشر و ترا لا شفعا ای تقول نصف سدها  
 الى ثلاثة عشر اذا اجتمع ربع وثلثان و سدس كزوج وختین لآب ام وخت لام و تقول ربعها

يزيد الى خمسة اذ اجمع ربع وثمان مئتين كزوجته وختين الاب وام وختين الام وادوية  
ربع وثمان مئتين وثمان مئتين كزوجته وختين الاب وام وختين الام وادوية  
اذ اجمع ربع وثمان مئتين كزوجته وختين الاب وام وختين الام وادوية  
فانما بقاها الى سبعة وعشرين عولاً واحداً كالمسئلة المنبرية التي اجمع فيها الثمن والثلثان  
الذي يساوي امرأه وبنان ابوان وانما سميت منبرية لانها سلت عن علي بن علي منبر الكوفة  
فاجاب عنها ياريت فقال السائل تغفلنا اليس للزوج الثمن فقال صاعته بناتنا وصفي في خطبة فتعجبوا  
من قبطته ولا يزدعول اربعة وعشرين على هذا العدد الذي هو سبعة وعشرون الا عند ابن جود  
فان عنده لعول اربعة وعشرون الى احدى وثمانين زيادة سدسها وثمانها عليها كما مره وام  
اختين الاب وام وختين الام وادوية وجماعتهم اذ عتد ويحجبون بالابن الزوجة من الربع الى الثمن  
عنده من اربعة وعشرين لاحتياط الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني وانما عالت الى احدى  
وثلاثين اولاً للزوجة الثمن وسوئلته وللام السدس وسواربعة وللأختين الاب وام الثلثان اعني سبعة عشر  
وللأختين الام ثلثت وهو ثمانية فالحجوع حده وثمانون وعند غيره وهذا المسئلة من ثمانية عشر وعول  
الى سبعة عشر والدليل على خصم العول فيما ذكر من الوجوه استقرار صورته في جميع الفروض كما لا يخفى  
في معرفة التام في الداخل والتوافيق والبسائط بين العدد وبين مقتضىه يحتاج الى مزيد  
في التفسير المذكور على عهد الاستحقاق بل اكبر مماثل الحددين كون حد جاسا وباللاخر ثلثاته وثلاثه ثلثا  
وسميان بالمتماثلين لا بد منها من عتسبار بما في تحليل الاطلاق الثلاثة فحده عن الحاصل لاعتد  
فيه فلا تصعب بالمساوات مطلقاتها وداخل العدد بين المختلفين ان يعدا قلها الاكثرى لغيره  
سبعة اى افارها ياء انه اذا التقى الاقل من الاكثر مرتين او اكثر لم يبق من الاكثر شئ كالثلثة وستة  
فانما اذا القيت الثلاثة من ستة مرتين فثبت الستة بالكلية وكذا السجالات اذا القيت من الستة  
ثلاث مرات انقث الستة بالثلاثة فثبت ان العددان سميان بالمتماثلين صطلاحاً فالحاصل  
الثمانية فانك اذا القيت منها الثلاثة مرتين بغير اثنان فلا يمكن افارها بالثلاثة لكن اذا القيت منها

اثنتان اربع مرات فثبت الثمانية فهما ايضا اثنتان اختلاف العددين في انفسهما بالعدد  
 الاكثر لا يتصور في التماثل بل في التداخل حده واستغربه فيما بعده ثم انه فسر التداخل بمعنى ان  
 شلّا من له فقال او نقول تداخل العددين هو ان يكون اكثر العددين منقسما على الاقل قسمه  
 صحيحة اى قسمه لا كسرها كالسنة فانها منقسمة على اثنتي عشرة وعلى الاثنين ايضا بلا كسر فصب  
 من اثنتي عشرة كل واحد من الثلاثة اثنتان من الاثنين ثمانية ونفس ذلك سائر المتدخلين واما  
 فيه انه اذا عدد ما هو اكثر منه كان الاكثر مثل الاقل او مثاله فصب بالقسمه كل واحد  
 احاد الاقل احاد صحيحة بعد مثال الاقل في الاكثر ونما هو بسبب ايضا فذكره بقوله او نقول  
 هو ان يزيد على الاقل مثله او مثاله فيساوى الاكثر فاذا زيد مثالا على الثلاثة مثله امة صارت ستة  
 ومن غير صارت تسعة واما قوله او نقول هو ان يكون الاقل جزء الاكثر فمن سبيل الاختلاف في  
 العبارة فقط فان العدد الاقل ان كان بعد الاكثر يسمى خيرا لانه في الاصطلاح وان لم بعده كان  
 اجزا له فالمراد بالجزء ما كان جزءا واحدا لأكبر افعلا ينتقص التعريف بالاربعة مقسمة الى العشرة  
 فانها خمسة ما ولا بالثلاثة بالقياس الى خمسة لانها ثلاثة اقسامها مثل ثلاثة وتسعة فان الثلاثة ثلث  
 التسعة في جزء لها تعدى ثلاث مرارة تساويها بان يراى عليها مثلها مرتين التسعة منقسمة عليها  
 بلا كسر كما مر هذا مثال للتداخل على جميع التفاسير توافق العددين في جزء كالنصف ونظائره  
 ان لا يعدا فلها الاكثر ولكن بعد ما عدد ثالث ثم التعريف صحيح اذا فسر العدد بالكمية المتداخلة  
 من الوحدات فلا يكون الواحد احد او كذا البص على هذا التقدير تعريف التداخل كما ذكره واما اذا فسر  
 العدد بما تقع في مراتب العدد فله الواحد ايضا فاجب منها الى ان يقال ولكن بعد ما عدد  
 غير الواحد وتقتض تعريف التداخل ان يكون بلا شبهة الا ان يعتبر مغايرة كل واحد من العددين  
 المختلفين للواحد وذلك لان الواحد بعد جميع الاعداد وليس في الاصطلاح بينه وبين شئ منها  
 تداخل بل تباين وليس ايضا بين عددين بعد ما الواحد فقط توافق والطاهر ان المصريح لم يجعل الواحد  
 عددا فلا شك حال على نسبة قطعا كالثمانية مع العشرين فان الثمانية لا تعد العشرين ولكن تعد ما



فيك العددين بركاب الخ فيتوافقان في الكسر الذي هو مخرج داما الى الواحد فيتباينان  
 وكل في الاحكام مبنية بما ذكر في كتاب الأصول بحساب ما ذكره المصنف الى ذلك فانه اذا  
 اتفقا في جانب الى الواحد فلا بد ان ينتهي اليه في الجانب الاخر فيتفقان في الواحد اذا اتفقا  
 في احد الجانبين في عدد بعد ما قبله فلا بد ان يقي شمله في الجانب الاخر فيتفقان في ذلك  
 العدد فيكونان متوافقين في الكسر الذي هو مخرج ففى الاثنين يتوافقان بالنصف كما في الاربعة و  
 العشرة وفي الثلاثة يتوافقان بالثلث كما في التسعة والاثني عشر وفي الاربعة يتوافقان بالربع كما في  
 والاثني عشر كذا الى العشرة أي يكون التوافق في الاحداد التي هي العشرة وما دونها بواحد من الكسور  
 التسعة المشهورة من النصف في العشرة وتسمى هي مع ما تكتب منها بالاضافة او بالتكرار او العطوف  
 بالكسور المنطقية وفيما وراء العشرة يتوافقان بحزب الوفاق من الكسور الاصل التي لا يمكن التعبير عنها الا  
 الى خارجها اعني في احد عشر توافقان بحزب من خمس عشر كائنا بن عشريين مع ثلاثة وثلاثين فان العدد الذي  
 بعد ما احده عشر فقط هو مخرج جز من احد عشر وفي ثلاثة عشر توافقان بحزب من ثمانية عشر وعشرون  
 وتسعة وثلاثين فان العدد الذي ثمانية عشر فقط وفي خمسة عشر توافقان بحزب من خمسة عشر كذا  
 ونحوه ثم عشرة واربعين فان خمسة عشر بعد ما سبعا فيها يتوافقان بحزب منها ويمكن ان يعبر  
 عن ذلك الاخير بانها يتوافقان بثلث الخمس في مخرج خمسة عشر كما يعبر بما بعد ما اثني عشر كاربعة و  
 عشريين وستة وثلاثين بانها يتوافقان بنصف السبع في ما بعد ما اربعة عشر كثمانية وعشرين و  
 واربعين بانها يتوافقان بنصف السبع وبجمله يمكن فيما وراء العشرة ما سبعا ان يعبر في التوافق  
 بالاخراج المضافة الى الخارج كجز من احد عشر وجز من ثمانية عشر وجز من ثمانية عشر وجز من ثمانية عشر  
 ان يعبر بالكسور المنطقية المكنية على ذلك فخط الشيخ المنطق بالا صم حيث ذكر احد عشر وجز  
 عشر معا فاعتبر في ذلك في سائر الاحداد تعرف توافقها بالسطحات والاخراج المضاف  
 الى خارجها والوجه في اخصار النسبين الاحداد في اقسام الاربعة انك اذا نسبت  
 الى اخر فان ساوا فيها مثلا في الا فان كان الاقل مفتيا لاكثر فتد اخلان وان لم





اذ كان المخرج من أصل المسئلة ثلاثة وقد ضربنا بما في المضروب الذي هو ثلاثة فصار تسعة وكان  
 للابوين اربعة وقد ضربنا بما في ثلاثة فصار اثنى عشر فكل سهم سبعة وكان للبنا سبعة  
 ضربنا بما في ثلاثة فحصل اربعة وعشرون فكل سهم واحد منه من اربعة والثالث من الاصول  
 الثلاثة ان نيكسر السهام المضرب على طائفة واحدة فقط ولا يكون بين سهامهم ودرهم موافقة كسر  
 بل سبانية فيضرب كل عدد من السهام في أصل المسئلة ان لم يكن عالمه  
 وفي أصلها مع عولها ان كانت عالمه ثم ذكر مثال العالم بقوله كزوج خمس اخوات لا ايام  
 فاصل المسئلة من ستة النصف هو ثلاثة للزوج والثلاثان وهو اربعة للاخوات فحصلت  
 المسئلة الى سبعة وانكسر سهام الاخوات عليهم فقط وبين عددي سهامهم وسهم عن الاربعة و  
 الخمسة سبانية فضربنا كل عدد من السهام في أصل المسئلة مع عولها وهو سبعة فصار حاصل  
 وثلاثين فيها تصح المسئلة اذ كان للزوج ثلاثة وقد ضربنا بما في المضروب وهو خمسة عشر  
 وكان للاخوات خمس اربعة وقد ضربنا بما في المضرب فكل سهم واحد من اربعة مثال  
 غير العالم زوج وجدة وثلاث اخوات لأم فالمسئلة من ستة للزوج منها نصفها وهو ثلاثة وللجدة  
 سدسها وهو واحد وللأخوات ثلثها هو اثنان ولا يبقى ثمانية على عدد من السهام بل منها سبانية  
 فضربنا كل عدد من السهام في أصل المسئلة فصار حاصل ثمانية عشر فصح المسئلة منها اذ  
 كان للزوج ثلاثة ضربنا بما في المضروب الذي سارت تسعة وضربنا النصف اربعة في المضروب  
 وكان ثلاثة وضربنا النصف الاخوات لأم في المضروب سبانية فاعطينا كل واحد سهمين  
 اثنين وقد يقال في المصريح منها أصل المسئلة واحد واو و مثال من العول وحده وتبينها على ان  
 المسئلة عولها معاصرا بمثل أصل المسئلة في ان عدد الروس يضرب فيها كما ذكر في  
 أصلها وحاصل فيه الاصول الثلاثة انه ان استقام السهام على الورقة فذاك هو الاصل الاول  
 وان لم يستقم فاما ان نيكسر على طائفة واحدة او اكثر الثاني هو المذكور في الاصول اربعة والاو  
 الاخر من ان يكون بين سهام تلك الطائفة وبين عدد درهم موافقة او لا او الاول هو

هو الاصل الثاني والثاني هو الاصل الثالث اما الاصول الاربعة التي من الركوس الرؤس  
فاصلها ان يكون الكسر على السهام على طائفتين من الورثة او اكثر ولكن بين اعداء رؤسهم  
رؤس من انكسر عليهم سببهم ثم له المراد باعداد الركوس ثانياً من تلك الاعداد وفيها  
اليه فانه اذا كان بين ركوس طائفة وسببهم مثلاً موافقة يعد رؤسهم لفقة او لا تفهم  
المائة تنبيه وبين سائر الاعداد كما ستطلع عليه فاحكم فيها اي في هذه الصورة ان يضرب احد  
للمائة في اصل المسئلة فيحصل ما تصح به المسئلة على سبع الفرق مثل ستينات ومئات حبات و  
ثلاثه اعمام المسئلة من تحت اللبنات الششنان في هواربعة ولا يتقيم عليهم لكن من الاربعة  
وعدد رؤسهم موافقة بالنصف فاخذنا نصف عدد رؤسهم في ثلثة وللجداث الثلاث الشش  
هو واحد ولا يتقيم عليهم بل موافقة من الواحد وعدد رؤسهم فاخذنا جميع عدد رؤسهم في هواربعة  
ثلاثه وللاعمام الثلاث الباقي وهو واحد ايضا وبنية رؤسهم سبانية فاخذنا جميع عدد  
رؤسهم ثم تنبنا هذه الاعداد الماخوذة بعضها الى بعض فوجدنا بما مماثلة فضرنا احداً وبه ثلثة  
في اصل المسئلة اعني الستة فصار ثمانية عشر فضرنا الستة في المسئلة او كان اللبنات اربعة ضرنا بها  
في المضروب الذي هو ثلثة فصار اثني عشر فلكل واحدة منهم اثني عشر وللجداث واحد ضرنا به ايضا  
في ثلثة فكان ثلثة فلكل واحد منهم واحد للاعمام واحد ايضا ضرنا به في الثلاثه وعطينا كل واحد  
منهم واحد ولو فرضنا في الصورة المذكورة عماداً واحداً بدل الاعمام الثلاثه كان الانكسار على طائفتين  
فقط وكان وفق عدد رؤس البنات مماثلاً لعدد رؤس الجداث اذ كل منهما ثلثة فيضرب  
الثلثة في اصل المسئلة فتصير ثمانية عشر وتصح سببهم على الكل كما هو الاصل الثاني من الاربعة ان  
يكون بعض الاعداد اي بعض اعداد رؤس الورثة انكسر عليهم سببهم ثم على طائفتين او اكثر  
منه اخلا في بعض فاحكم فيها اي في هذه الصورة ان يضرب ما سوا اكثر تلك الاعداد في اصل  
المسئلة كما ربع رؤس حبات ومئات حبات اثني عشر عماداً اصل المسئلة من ثمانية عشر للجداث الثلاث  
السدس في هوارثنان فلا يتقيم عليهم من رؤسهم وسببهم سبانية فاخذنا مجموع عدد

روسين وبنو ثلاثة للزوجات الاربع والربع وسو ثلاثة فلا استقامة ومن عدد روسين وسهامين وسهامين  
 فاخذنا عدد الروس تسامة وللأعمام الساني وسو سبعة فلا يستقيم على اثني عشر من بناتها  
 فاخذنا عدد الروس ميسر ثم طلبنا النسبة بين أحد الروس اما هو ذو فوجدنا الثلاثة والاربع  
 ستة اهلين في الاثنا عشر الذي هو اكثر اعداد الروس فضرنا في اصل المسئلة وهو ايضا اثني  
 عشر فصار مائة واربعة واربعين فنصح منها المسئلة اذا كان للجدات من اصل المسئلة ثمانية  
 وقد ضرنا بما في المضروب الذي هو اثني عشر فصار اربعة وعشرين فلكل واحد منهم ثمانية و  
 للزوجات من صهايا ثلاثة ضرنا بما في المضروب المذكور صار ستة وثلاثين فلكل واحد منهم  
 تسعة وللأعمام سبعة ضرنا بما في اثني عشر ايضا فحصل اربعة وثلاثون فلكل واحد منهم سبعة  
 ولو فرضنا في هذه المسئلة زوجة واحدة بدل الزوجات الاربع كان الاكسار على طائفتين  
 فقط اعني اجدات الثلاث في الأعمام الاثني عشر وكان عدد روس اجدات ستة اهلين على  
 رؤس الأعمام فيضرب اكثر من عدد رؤس السدس اهلين على اثني عشر في اصل المسئلة فيحصل  
 واربعة واربعون فيقسم على الكل على قياس معرفة والاصل الثالث من الاربع ان يوافق لبعض  
 الأعداد اى بعض اعداد روس من انكسر عليهم وسهامين من طائفتين واكثر بعضا فاحكم فيها  
 اى في هذه الصورة ان يضرب في أحد الأعداد اى اجداد اوزوسم في جميع العدد الثاني  
 ثم يضرب جميع المبلغ في وفق العدد الثالث ان وافق ذلك المبلغ الثالث والا فابكم  
 وان لم يوافق المبلغ الثالث ثم يضرب المبلغ في جميع العدد الثالث ثم يضرب المبلغ الثاني في  
 العدد الرابع كذلك في وفقه المبلغ الثاني او في جميعه ان لم يوافق ثم يضرب المبلغ الثالث  
 اصل المسئلة كما ربع زوجات وثماني عشر نيا وحشس جده وستة اعمام اصل المسئلة اربعة و  
 عشرون للزوجات الاربع الثمن وسو ثلاثة فلا يستقيم عليهم من عدد وسهامين وسهامين وسهامين  
 جميع عدد وسهامين وللبنات الثماني عشرة الثلاثة وسو ستة عشر فلا يستقيم عليهم من عدد  
 روسين وسهامين وسهامين موافقة بالنصف فاخذنا النصف عدد روسين وسو ستة عشر فوجدنا للجدات

الحيات عشر السدس مواربعة فلا يستقيم عليهم من صدوين وسهين وسهيا مهنين سانية فحفظنا  
 جميع عدد وسهين للاعام الستة الباقى وهو واحد لا يستقيم عليهم وبنيه وبين عدد وسهين مهنين سانية فحفظنا  
 جميع عدد وسهين فصل لنا من عدد واحد مائة وثلاثة عشر ثم ثلثنا مائة وثلاثة عشر فوجدنا  
 الاربعة موافقة الستة بالنصف فردنا احداهما الى النصفها وضرنا به فى الاخرى صارا المبلغ اثني عشر  
 وهو موافق للستة بالثلث فضرنا بالثلاث احدى ما فى جميع الاخر صارا المبلغ ستة وثلاثين من مائة المبلغ  
 الثانى من مائة عشر موافقة بالثلث ايضا فضرنا بالثلاث مائة عشر ومائة ستة وثلاثين فحصل مائة وثلاثون  
 ثم ضرنا بمائة المبلغ الثالث فى اصل المسئلة اعنى اربعة وعشرين صارا حاصل اربعة الاف وثلاثمائة  
 وعشرين فبنا تصح المسئلة اذ كان للزوجات من اصل المسئلة ثلثة ضرنا بما فى المضروب مائة وثلاثون  
 فحصل خمس مائة واربعون فلكل من الزوجات الاربع مائة وخمسة وثلاثون وكان للبنات  
 الثمانى عشر وعشيرة وقد ضرنا بما فى ذلك المضروب ايضا نصارا الفين وثمانمائة وثمانين فلكل من  
 منهن مائة وستون كان للحيات اثني عشر اربعة وقد ضرنا بما فى المضروب المثلثون فصارا  
 وعشرين فلكل واحدة منهن مائة واربعون كان للاعام الستة واحد فضرنا به فى المضروب كان مائة  
 وثمانين فلكل واحد منهم ثلاثون اذا اجتمعت جميع الصيار الورثة تبلغ اربعة الاف وثلاثمائة وعشيرة  
 والاصل الرابع من الاربعة ان يكون للاعداد اى اعداد وروس من الكسيرة سها من مائة فليقتبين او اكثر  
 متبانية لا يوافق بعضها بعضا فافهمها ان يضرب حد الاعداد جميعها انما يضرب بالمعنى جميعها الثالث ثم  
 يلحق جميعها الى اليمين ثم يضرب بالجميع فى اصل المسئلة كما ترى من جدات عشر مائة وسبعة مائة اصل المسئلة اربعة  
 وعشرون فللزوجتين الثمن مائة وثلاثة لا يستقيم عليهما وبين سها مائة وسهيا مائة فاختارنا عدد سها  
 وسهيا مائة والحيات الست مائة مواربعة فلا يستقيم عليهم من عدد وسهين وسهيا مهنين سانية فوافقة  
 بالنصف فاخذنا النصف عدد وسهين مائة وثلاثة والبنات العشر الثمان مائة وستة عشر فلا يستقيم  
 عليهم من وسهين وسهيا مهنين موافقة بالنصف فاخذنا النصف عدد وسهين وسهيا مهنين وسهيا مهنين مائة  
 السبعة الباقى وهو واحد لا يستقيم عليهم وبنيه وبين عدد وسهين مهنين سانية فاختارنا عدد وسهين وسهيا مهنين

فصار خمس الاعشار مأخوذة للروس ثمان مائة ومائة وسبعة مائة وكلها اعداد مبنية فصار  
الاثنان في الثلاثة صار ستة ثم ضربنا ثمانية المبلغ في خمسة صار ثمانين ثم ضربنا الثلاثين في  
السبعة فحصل ثمان مائة وعشرة ثم ضربنا ثمانية المبلغ في اصل السلسلة وهو اربعة وعشرون فصا  
المجموع ثمان مائة واربعين منها تسعة مائة على جميع الطوائف اذا كان للزوجين  
من اصل السلسلة ثلاثة فضرنا بما في المضروب الذي هو ثمان مائة وعشرة فحصل ثمان مائة  
فلكل واحدة منها ثمان مائة وعشرة فكان للجدات الست اربعة وقد ضربنا بما في ذلك المضروب  
فصار ثمان مائة واربعين فلكل واحدة منهم ثمان مائة واربعون وكان للبنات العشرة ثمان مائة وعشرة  
في المضروب المذكور فبلغ ثمان مائة الف وثمان مائة وستين فلكل واحدة منهم ثمان مائة وستة  
وثلاثون وكان للاعمال السبعة واحد ضربناه في ذلك المضروب فكان ثمان مائة وعشرة فلكل  
واحدة منهم ثلاثون ومجموع هذه الانصبا خمس الاف اربعون وذكر بعضهم انه قد علم بالاستنباط  
ان انكار السهام لا يقع على اكثر من اربع طوائف فان قيل قد اعتبر في الاصول التي بين  
الروس والروس التماثل المتدخل والنوافق والتباين حتى صار باعتبار اربعة فلم يعتبر في  
الاصول التي بين الروس والسهام المتدخل كما اعتبر اخواته الثلاث حتى يكون اربعة ايضا فلما لم يعتبر  
المتدخل بينا بل وقع الى الموافقة ان لم تنقسم السهام على الروس او الى المماثلة ان لم تنقسم  
عليها وما للاختصار مثال الاول زوج وابنان وبنان اصل السلسلة ثمانية اربعة للزوج واحد  
والثلاثة الباقية بين الابنين والبنين المذكور مثل خط الاثني عشر فالابنان بمنزلة اربع بنات والثلاثة  
ما ينقسم على ستة لكنها متوافقان بالثلث الذي محضه اقل من عدد البنين المتدخلين فبعد ذلك  
استنتج الى مائة وهو ثمان مائة وعشرة في اصل السلسلة فيصير ثمانية وقصص منها السلسلة اذا كان  
للزوج واحد وقد ضربناه في المضروب الذي هو اثنان فكان ثمان مائة وعشرة فاعطينا بما اياه والباقي  
ستة يستقيم على الوتر الباقية ومثال الثاني ابوان وبنان اصل السلسلة ثمانية فالبديان هما  
اثان للابوين والثلثان هما اربعة للبنين وهو مستقيم عليها كما في صورة التماثل فكان ثمان مائة

بين اسهام والروشن فاما في حقيقة فذلك ما لا اصول  
 محتاج اليها سبعة لاثباته فان قلت اذا كان بين بعض  
 اعداد الرؤس متساو بين بعضها الاخره بداخل او توافق او  
 تساو في فساد الفعل منك قلت ان اتفق ذلك يعمل  
 في كل بعض ما علم في نفسه فيكتفي من التساو ثلثين بواحد  
 تساو ويؤخذ وفق احد التساو فتبين في الاخر ثم ينسب اليه الى احد التساو ثلثين ويعمل  
 على يقين في هذه النسبة **فصل** اذا اردت ان تعرف نصيب كل فوق كالتبنيات وجمادات

الزوجات والاعمام وغيرهم من النسخيم الذي استقام على الكل فاضرب ما كان لكل من فوق من قبل  
 المسئلة فيما ضربته في اصل المسئلة اي في المضروب الذي ضربته في اصلها فما حصل من هذه المضروب  
 كان نصيب في كل الفرق وقد تكرر عليك هذه العمل في المسئلة السابقة للاصول استعمل  
 ما بقي فيها ضرب فلا حاجة الى ايراد مثال هنا واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من

احاد ذلك الفرق من التصحيح فاقسم ما كان لكل من قبل من اصل المسئلة على عدد رؤسهم ثم ضرب الخارج  
 من هذه القسمة في المضروب الذي ضربته في اصل المسئلة لاجل التصحيح فاحاصل من ضرب الخارج  
 في المضروب نصيب كل واحد من احاد ذلك الفرق مثلا في المسئلة المذكورة للتبنيات عدد  
 رؤس الورثة كان للزوجين من اصل المسئلة ثلاثة فاذا قسمتها عليها كان الخارج واحد ونصفها  
 فاذا ضربته في المضروب الذي هو ثمان في عشرة نحصل ثلاثا عشرة وخمسة عشر وهو نصيب  
 كل واحد من الزوجتين وكان للبتات من اصلها ستة عشر فاذا قسمتها  
 على عشرة التي هي عدد من خرم واحد وثلاثة اثناس عشر واحد فاذا اضربت  
 هذا الخارج في ذلك المضروب نحصل ثلثا ثمانية وستة وثلثون من نصيب  
 نصيب كل بنت وكان للجدات من اصلها اربعة فاذا قسمتها على  
 الستة التي هي عدد من كان الخارج ثلثي واحد فاذا ضربته في المضروب

والذكر حصل مائة واربعون فهي نصيب كل حصة وكان له عظام من جهتها واحد فاذا  
قسمته على السبعة التي به عدد سبع كان الخارج سبع واحد فاذا اضربته في المضروب فهي  
سبعمائة وان وعشرة حصل ثلاثون فهي نصيب كل واحد من اجاد الفرق من النصيب وجب اخره سبعمائة  
نصيب المضروب اي العدد الذي ضربته في اصل المسئلة للتصحيح على اي فريق قسمت  
فرق الورثة ثم اضرب الخارج من هذه القسمة في نصيب الفريق الذي قسمت عليهم المضروب  
فالحاصل من هذا المضروب نصيب كل واحد من اجاد ذلك الفريق ففي المسئلة المذكورة  
للبنين اذا قسمت المضروب سبعمائة عشرة على الفرائض خرج مائة وخمسة فاذا ضربت في  
الخارج في نصيبها من اصل المسئلة خرج مائة وخمسة عشر فهي لكل واحدة منهما واذا قسمت  
ايضا على البنات التخرج احد وعشرون فاذا ضربت في نصيبها من اصل المسئلة  
وسبعمائة عشر حصل ثلاثمائة وستة وثلاثون فهي لكل بنت واذا قسمت ايضا على المحبات  
الخارج خمسة وثلاثون فاذا ضربتها في نصيبها من اصلها وسبعمائة حصل مائة واربعون  
فهي نصيب كل حصة واذا قسمت المضروب ايضا على الاعمام السبعة خرج ثلاثون فاذا  
ضربت هذا الخارج في نصيبهم من اصلها وسبعمائة حصل ثلاثون فهي لكل عم فكل واحد  
من بنين الوجع طريق القسمة الا ان الاول قسمة النصيب من اصل المسئلة على الفرق  
الثاني قسمة المضروب في اصلها عليهم سناك وجب اخره سبعمائة والنسبة وهو الاوضح اذ لا يحتاج  
فيها الى قسمة وضرب كما في الاولين وسوان نسب سبعمائة كل فريق من اصل  
المسئلة الى عدد رؤسهم فمروا عن عدد رؤس غيرهم ثم تعطي بمنزل تلك  
النسبة من المضروب لكل واحد من اجاد ذلك الفريق ففي مسئلة البنين اذا نسبت  
سبعمائة الفرائض في ثلثه اليها كانت النسبة ثلثا ونصفا واذا اعطيت كل واحدة منهما  
من المضروب بمنزل تلك النسبة اعني مشددة ونصفه كان ثلاثمائة وخمسة  
عشرة واذا نسبت سبعمائة البنات في سبعمائة عشر الى عدد رؤسهن وسبعمائة



ومو عشرة كانت النسبة مثلاً وثلاثة نجاس مثل فاذا أعطيت كل ثلث مثل المصروف  
 ومثل ثلاثة خمسة كان لها ثلاثة خمسة وستة وثلاثون واذا نسبت سهام بحبات  
 وهي أربعة إلى عدد رؤسهم في خمسة كانت النسبة ثلثي واحد واذا أعطيت كل حصة ثلثي  
 المصروف كان لها مائة واربعون واذا نسبت سهام الاعمام وهو واحد إلى عدد رؤسهم  
 بنو سبعة كانت النسبة سبع واحد واذا أعطيت كل واحد منهم سبع المصروف حصل  
 له ثلاثون **فصل في قيمة الشركات بين الورثة والعزما والتركه** فعند من العزما  
 بمعنى المترك كالشركة بمعنى المطلوب ثم انه لا يخرج عن تعيين المسائل وتعيين النصيب  
 منه لكل فريق من الورثة ولكل واحد من الفريقين شرع في تعيين قسمة الشركات  
 بين الورثة والعزما وتعيين الانصاف من الشركة وتقريره ان كان بين الشركة والمصنفين  
 بمائة فالامر ظاهر وان لم يكن بينهم مائة فان ضرب سهام كل ارث من المصنفين في  
 جميع الشركة ثم قسم المبلغ على المصنفين فخرج من هذه القسمة نصيب كل وارث  
 كما سألوه مثلاً اذا خلفت زوجاً واماً وخسين الاباء ام كانت الشركة من ستة و  
 نقول الى ثمانية فلزوج منها ثلاثة وللأم واحد ولكل من الاثنين سيمان فان فرضنا ان يسير  
 الشركة خمسة وعشرون ديناراً كان بينهما وبين المصنفين الذي هو ثمانية مائة فاذا  
 اردت ان تعرف نصيب كل وارث من هذه الشركة فان ضرب نصيب الزوج في ثمانية  
 وهو ثلاثة في كل الشركة يحصل خمسة وعشرون ثم قسم المبلغ على اربعة عشر ثمانية  
 وثمانين مثلاً ان كان دياراً في نصيب الزوج من تلك الشركة وان ضرب نصيب الام من نصيب  
 وهو واحد في جميع الشركة فيكون احوال خمسة وعشرون فاذا قسمتها على الثمانية خرج ثلاثة دنانير  
 وثمانين ديناراً في نصيب الام من الشركة وان ضرب نصيب كل اخت من المصنفين في ثمانية في كل  
 الشركة يحصل خمسة وعشرون فاذا قسمتها على الثمانية خرج ستة دنانير وربع ديناراً في نصيب كل  
 من الشركة واذا كان بين الشركة والمصنفين مائة فاضرب سهام كل ارث من المصنفين في ثمانية ثم

قسم يبلغ حاصل من بضائع الضرب على وفق القسمة فانما خرج نصيب ذلك الوارث في الورثة  
 اى في الوجه الاول كما اشترنا اليه والوجه الثاني في فان قلت لم اذا اطلق الوجه الاول لم يعيد  
 بشي وفيه الثاني بالمواضعة قلت اما اطلاق الاول فلكونه شاملاً لما حداصورة المماثلة سواء كان  
 بين التصحيح وكل التركة مبانة كما مر من المثال الثاني في المسئلة المذكورة او موافقة كما اذا كانت  
 التركة في تلك المسئلة خمسين ديناراً او كان بينهما باعاً له كما اذا كانت التركة في تلك  
 المسئلة ايضا اربعة وعشرون ديناراً فانه اذا ضرب في هاتين الصورتين نصيب كل وارث من  
 التصحيح في جميع التركة وقسم المبلغ على التصحيح عمل في صورة المبانة خرج فيها ايضا نصيب ذلك  
 الوارث من تلك التركة لم يفرق وضعا وانقيسا الثاني بالمواضعة فلا اختصاصا به بالتوافق  
 مقبلا الى التباين لكن نباركه فيه المتداخل لا اشتراك المتداخلين في كسره جبال لثمة عليهم  
 فوما في حكم التوافقين كما اشترنا اليه فيما سلف فيجوز في التداخل الوجهان ايجازان في  
 التوافق واعلم انه اذا لم يكن في التركة كسرة القاعدة ما قررنا ما واما اذا كان فيها كسرة  
 الى بسطة التركة لتصغير من جنس واحد وطريق البسط ان تضرب الصحيح من التركة في مخرج الكسرة وتزيد  
 على حاصل ذلك الكسرة ثم تضرب العدد الذي صححت منه المسئلة في مخرج كسرة التركة ايضا ثم تقسم  
 باحاصل ما مر من الضرب والقسمة فيكون انما خرج نصيب الوارث الواحد فان فرضنا في  
 المسئلة المذكورة ان التركة خمسة وعشرون ديناراً وثلث دينار ضربنا اجمته والعشرة من  
 مخرج الثلث اعني الثلاثة فيحصل خمسة وعشرون وتزيد عليه الثلث فيصير سبعة وسبعين ثم  
 ضربنا الثمانية التي هي التصحيح في الثلاثة ايضا فيحصل اربعة وعشرون ثم فاذا ضربنا نصيب  
 كل وارث من الثمانية في الستة وسبعين فقمنا المبلغ على اربعة وعشرين كان انما خرج نصيب  
 ذلك الوارث كان التركة كانت ستة وسبعين بدو صحيحا وكان اصل المسئلة اربعة  
 وعشرين نذر الذي ذكرناه من الوجهين انما هو لمعرفة نصيب كل فرد من الورثة اما لثمة  
 نصيب كل فرد منهم فا ضرب ما كان لكل فسر يق من اصل المسئلة في وفق التركة

التركة ثم أقسم ببلغ المخرج من ماله الضرب على فوق تصح المسئلة ان كان بين التركة و  
 تصح المسئلة وافقه وان كان بينهما مبانية فاضربا كان لكل فريش في كل التركة ثم قسم  
 احاصل على جميع تصحيح المسئلة فاسخرج نصيب كل الفريش في الزوجين الموافقة لمبانية مثال الموافقة زوج  
 واربع اخوات الاب والام وثمان لادم فاحصل المسئلة ستة وتعمل الى تسعة فافرضا  
 التركة ثلاثين كان بين التركة والتصحيح توافق بالثلث فاذا اضربا نصيب الزوج من اصل المسئلة  
 وهو ثلاثة في فوق التركة وهو عشرة حصل ثلاثون فاذا قسمنا هذا احاصل على ثلث المسئلة  
 وهو ثلاثة البقية خمسة وفي نصيب الزوج واذا اضربا نصيب الاخوات لاد وادم من  
 اصل المسئلة وهو اربعة في ثلث التركة صار اربعين فاذا قسمنا هذا على ثلث المسئلة كان  
 اسخرج وهو ثلاثة عشر وثلث نصيب هؤلاء الاخوات واذا اضربا نصيب الاختين لادم و  
 موشان في ثلث التركة حصل عشرون فاذا قسمناه على ثلث المسئلة كان اسخرج وهو  
 ستة وثمان نصيب بائتين الاختين وانت خيرة مما فصلناه سابقا بان لك في صورة  
 الموافقة ان تضرب نصيب كل فريش في كل التركة وتقسم احاصل على جميع التصحيح يخرج نصيب  
 البقية وبان الله جليلة في حكم الموافقة مثال لمبانية ان تفرض التركة في المسئلة المذكورة اثنين و  
 ثلاثين فيكون بينهما وبين التصحيح وهو تسعة مبانية فاذا اضربا نصيب الزوج وهو ثلاثة في كل  
 التركة حصل ستة وتسعون فاذا قسمنا هذا المبلغ على جميع التصحيح وهو تسعة كان اسخرج وهو عشرة  
 وثمان نصيب الزوج من تلك التركة واذا ضربت نصيب الاخوات لاد وادم وبنو اربعة ستة  
 وادم وبنو اربعة ستة في كل التركة حصل ثمانية وثمانية وعشرون فاذا قسمنا هذا احاصل على  
 التسعة كان اسخرج وهو اربعة عشر وتصار نصيب الاخوات من الزوجين من التركة المذكورة  
 واذا اضربا نصيب الاختين لادم وبنو سيمان في جميع التركة بلغ اربعة وستين فاذا  
 قسمنا هذا المبلغ على التسعة كان اسخرج وهو سبعة وقسم نصيبا من التركة المفروضة  
 ومن بسبب ان الواقع الظاهر يقتضي تقسيم نصيب كل فريش

في معرفة نصيب كل واحد منهم كما روعي ذلك بينهما في الفصل السابق واما في قضاء الديون  
 فدين كل واحد منهم بمنزلة بهام كل ارث في العمل ومجموع الديون بمنزلة التصحيح اعلم ان الباقي  
 من الزكاة بعد التجهيز والتكفين ان في بالديون فلا اشكال لان كل غريم يأخذ دينه فلا و  
 لم نصيب بهام تعدد التمرافا لطريق في معرفة نصيب كل غريم من تلك الزكاة القاضية  
 ان يجعل دين كل واحد منهم بمنزلة بهام كل ارث من تصحيح المسئلة ويجعل مجموع الديون بمنزلة  
 التصحيح لعمل بينهما ما في تعيين نصيب كل ارث فان مات شخص وترك تسعة دنانير وكان  
 عليه لواء عشرة دنانير ولا خمسة دنانير وجبنا الدينين جها للمجموع خمسة دنانير وبقي بمنزلة تصحيح  
 وبين التسعة وخمسة موافقة بالثلث فاذا ضربنا دين من له عشرة دنانير على الميراث في ثلث  
 التسعة حصل ثلاثون فاذا قسمنا هذا المبلغ على وفق التصحيح وبخمس كان الخارج وهو نصيب  
 من كان له عشرة واذا ضربنا دين من له خمسة دنانير على الميراث في وفق الزكاة اعني ثلثه  
 حصل خمسة عشر فاذا قسمنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح كان الخارج وهو ثلثه نصيب من  
 كان له خمسة ولو فرضنا ان الزكاة في الصورة المذكورة ثلثا عشر كان دين التصحيح والزكاة  
 سبانية فم يضرب دين صاحب العشرة في كل الزكاة فيحصل مائة وثلاثون فاذا قسمنا هذا المبلغ  
 على كل التصحيح وبخمس عشر كان الخارج وهو ثمانية وثلثان نصيب من كان له عشرة واضرب  
 ايضا دين صاحب خمسة في جميع الزكاة فبلغ خمسة وسبعون فاذا قسمنا هذا المبلغ على خمسة عشر خرج الزكاة  
 وثلث وهو نصيب من كان له خمسة ووفرضنا في تلك المسئلة ان الزكاة خمسة دنانير كان دين  
 الزكاة والتصحيح موافقة بالخمس مع كونها متساوية في الميراث فاضرب دين صاحب  
 العشرة في خمس الزكاة وهو واحد واثم احاصل وهو عشرة على خمس التصحيح وهو ثلث  
 فليكون الخارج وهو ثلثه وثلث نصيب من كان له عشرة واضرب ايضا دين صاحب خمسة في وفق  
 الزكاة واثم احاصل على وفق التصحيح وهو ثلثه فليكون الخارج وهو واحد  
 وثلثان نصيب من كان له خمسة وقد احاط عليك بان الطريق الجار

اجازى في البانية تناول الموافقة والداخلية الفصل في الخارج وهو قاع  
 من الخروج والمراد به هنا ان تبصالح الورثة على اخراج بعضهم عن الميراث لشيء معلوم  
 من الشرعة وهو جابر عند الرضا نقله محمد في كتاب الصلح عن ابن عباس وهو ذكر عن عمر  
 بن دينار ان عبد الرحمن بن عوف بن اطلق امراته تماضر الكلبي في عرض مائة سم ماتت وهي  
 العدة فور ثباعتها من مائة مائة سنة اخر فصالحوها عن ربع ثمنها على ثلاثة وثلاثين الفا  
 فقبض على ثمانية وقيل دراهم من صلح من الورثة على شيء معلوم من الشرعة فاطح سها مائة  
 انصحه صلح السئلة مع وجود الصالح بين الورثة ثم اطرح سها مائة من انصحه صلح السئلة  
 باقى الشرعة اى باقى ثمنها بعد اخذ الصالح على سها مائة الباقين اى على سها مائة باقى الورثة  
 من انصحه صلح السئلة مع وجود الزوج من ستة وبنى سئلة على  
 الورثة للزوج سها مائة ثلاثة وللأم سها مائة وللعم سها مائة وللعم الباقى وهو سها مائة فصل في خروج  
 نصيبه الذي هو النصف على باقى ذمتهم للزوج من الميراث وخروج من البين فقسيم باقى الشرعة و  
 هو ما عدا الميراث من الام والعم اثمنا بقدر سها مائة من انصحه صلح السئلة يكون سها مائة من الباقى للام  
 سها مائة للعم اى كان الحال كذلك في سها مائة من انصحه صلح السئلة فان قلت بل  
 جعلت الزوج بعد الصالحة واخذ الميراث وخروج من البين بمنزلة المعدم واما في ثمانية في  
 جعله اخلا في صلح السئلة مع انه لا يأخذ شيئا واما اخذ قلت فائدة انا جعلناه كان  
 لم يكن وجعلنا الكثرة ما والميراث انقلبت فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث باقى اذ لم يقسم  
 الباقى بينها اثمنا فيكون الام سهم وللعم سها مائة وبوجه خلاف الاجماع او قصدا لثلاثة الا  
 واذا اوطنا الزوج في السئلة كان للام سها مائة من ستة وللعم سهم واحد فبقية السئلة  
 بينهما على هذه الطريقة فيكون استوفية حقها من الميراث لو فرض انه صلح العم  
 ثلثي من الشرعة وخروج من البين فالسئلة ايضا من ستة فاذا  
 طرح نصيب العم منها بسبب مخمسة ثلاثة للزوج وثلثان

اللام يجل الباني انما يمين الزوج والام فكل زوج ثلاثة اخماس واللام خمس وان صاحبت  
 الام على شيء وخرجت كانت المسئلة ايضاً من استغناؤه اخرج منها سهمان للام بقي رتبة  
 فيجعل الباقي من التركة ارباعاً ثلثتها لزوجها للزوج واوله للام باب الرابع وهو مخصص العول  
 اذا العول نقص سهام ذوي الفروض ويزداد اصل المسئلة ويزداد ارباعاً لهما وبقية اصل  
 المسئلة وبعبارة اخرى في العول فنقص السهام على المخرج وفي الرد فنقص المخرج على السهام  
 فنقول ما فضل من المخرج عن فرض ذوي الفروض ولا يستحق له من العصبته يرد ذلك المقتل  
 على ذوي الفروض بقدر حقهم على حسب النسب بين سهامهم الا على الزوجين فانه لا يرد عليهما  
 اصلاً كما صنف اول الكتاب وهو اي الرد على الوجه المذكور قول عامة الصحابة اعي جهنم  
 على ايضاً ومن تابعه رضي الله تعالى عنهم وبه اخذ اصحابنا رحمهم الله تعالى وقال زبد بن ثابت  
 لا يرد الا اصل على ذوي الفروض بل لم يثبت المال وبه اخذ نكروة والزهرى وما كان  
 استغنى به لكن المختلفين من اصحابنا في شافعي راجع قالوا لو ائدر من بيت المال يرد المقتل  
 على ذوي الفروض نسبة فريضتهم كما في زناها والا كان لبيت المال ودرجهم ان يرد على من  
 انه لا يرد على ثلثته الزوجين والجدوة وقال عثمان رضي الله عنه يرد على الزوجين ايضاً يخرج من ثلث  
 الرد بان الله تعالى قدر نصيب اصحاب الفرائض بالنص الظاهر فلا يجوز ان يرد عليه لانه  
 تعد عن الحد الشرعي وقد قال الله تعالى ومن يعص الله ورسوله ويتخذ صدقة الآية وبار  
 الفاضل عن فروضهم باللاستحقاق فيكون لبيت المال كما اذا لم يترك وارثاً اصلاً غير ان  
 بالكل ولنا قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض من كتاب الله اي بعضهم اولى  
 بغيره بعض بسبب الرحم فلهذه الآية دلالة على استحقاقهم جميع الميراث بعبارة الرحم وآية التكميل  
 اوجب استحقاق خبر معلوم من المال لكل واحد منهم فوجب العمل بالآيتين بان يجعل لكل  
 احد فرضه بتلك الآية ثم يجعل الباقي مستحقاً لهم للرحم بهذه الآية ولهذا لا يرد على الزوجين  
 لانهم الرحم في حقها وايضاً ما دخل عليه سلام على سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه قال سعد

انه لا يرثي الا ابنته في افاد صبي جميع مالي قال لا قال لا ادعي بصفه قال لا قال لا ادعي بثلثه فان  
 الثلث كثير الحديث الى ان قال عليه السلام الثلث خير والثلث كثير فقد ظهر ان سعدا اعتقد  
 النبت بثلث جميع المال ولم يكن عليه النبي صلى الله عليه وسلم من الوصية بما زاد على الثلث مع انه  
 لا وارث له الا ابنته واحدة فدل ذلك على صحة القول بالرد اذ لو لم يستحق الزيادة على النصف  
 بالرد بجزءه الوصية بالنصف وفي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن حماد انه عليه السلام  
 ورثت كلها ثمة اى جميع المال من ولد ما ولا يكون ذلك الا بطريق الرد وفي حديث وثمة  
 بن الاشعث انه عليه السلام قال تحرر المرأة ميراث لعيطها واعتقها والا بن الذي لو عنت به  
 واذا اصحاب الفروض قد شاركوهم المسلمين في الاسلام وترجوا بالقرابة ومجرد القرابة في  
 حق اصحاب الفروض وان لم يكن عليه للعصوبة لكن ثبت بها الترجيح بمنزلة قرابة الام في حق  
 الاخ لا ان ام فان قرابة الام وان لم توجب بالفراوان العصوبة الا انه يحصل بها الترجيح  
 وبهذا خرج الجواب عن قوله ما فضل عن الفروض مال لا يستحق له فيوضع في بيت المال  
 لصالح المسلمين عامة وما كان هذا المبرح سبب الذي استحقوا به الفريضة كان منسباً على  
 الفريضة غير وعليهم على قدر النصيب لهم وكما يسقط اعتبار الاقرب والا قوى في اصل الفريضة  
 يسقط ايضا في استحقاق الرد ثم نائل هذا الباب اى باب الرد وعند من قال بقبام اعتبر  
 وذلك لان الموقوف في المسئلة ما حنف واحد من يرده عليه ما فضل واما اكثر من حنف واحد  
 وعلى التقديرين اما ان يكون في المسئلة من لا يرده عليه ولا يكون فاحضر الاتهام في اربعة  
 احدان ان يكون في المسئلة جنس واحد من يرده عليه ما فضل من الفرض عند عدم من لا  
 يرده عليه فالتقدير فاجل المسئلة من يرده عليهم وفس ذلك الجنس لو احد لان جميع المال  
 لهم بالفرض والرد معا ويرده عليهم ثمانية فلا فريضة لراس على آخر وذلك كما اذا ترك الميت ميراثا  
 او اثنين او جريش فاجل المسئلة من اثنين واعطى واحدة منها نصف التركة لتساويها  
 في الاستحقاق ورجوع جميع المال اليها على السوية فيكون القسم على عدد الراس كما في الجواب

اذا ترك ابنين او اخوين متساويين فتركة لم تقسم على عدد رؤسهم فمقسم الكل كذلك ابتداء  
 قطعاً التطويل المسافة في القسمة وقسم الثاني اذا اتبع في المسئلة جنسان او ثلاثة خباً  
 ممن بر عليه عند عدم من لا ير د عليه دل الاستقراء على ان الاجتماع الواقع بين من ير وط  
 انما يكون بين خمين او ثلاثة اجناس لا يزيد فلذلك لم يقبل جنسان او اكثر وعلى تقدير الاجتماع  
 المسئلة من سهامهم اي من مجموع سهام هؤلاء الخمسة ان لما اخذت من مخرج المسئلة انتهى  
 المسئلة من اثنين اذا كان المسئلة سدسان كخبرة واخت لا م لان المسئلة خمسة ولها منها اثنان  
 فاجعل الاثنين اصل المسئلة وقسم التركة عليها نصفين فكل واحد منهما نصف المال او  
 من ثلاثة اي اجعل المسئلة من ثلاثة اذا كان فيها ثلثت وسدس كولد الى الام مع الام اذا  
 على هذا التقدير ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة للورثة المذكورة ثلاثة فاجعلها اصل  
 المسئلة وقسم التركة اثلاثاً فبذلك السهام فلولدي الام ثلثان من المال وللام ثلثة  
 او من اربعة اي اجعل المسئلة من اربعة اذا كان فيها نصف وسدس كنبت ونبت ابن  
 او بنت وام لان المسئلة ايضا من ستة ومجموع السهام المأخوذة منها اربعة ثلاثة ثلثة  
 وواحد لنبت الابن او الام فاجعل المسئلة من اربعة وقسم التركة ارباعاً ثلاثة ارباعاً  
 للنبت وربع منها للام او لنبت الابن او من خمسة اي اجعلها من خمسة اذا كان فيها ثلثان  
 وسدس كشتين وام او كان فيها نصف وسدسان كنبت ونبت ابن وام او جده او  
 فيها نصف وثلث كاخت لاب وام واخيتن لام او كاخت لاب وام وام فاجعل  
 في هذا الصور الثلاث ايضا من ستة والسهام الذي اخذت منها خمسة ففي الصورة الاولى  
 للنبتين سهام اربعة وللأم سهم واحد فاجعل التركة اخماساً اربعة منها للنبتين وواحد منها للام  
 وفي الصورة الثانية قد اجتمع خباً من ثلاثة من الصحابة كابن عباس وابن الزبير وابن عمر ونبذة  
 بن اليان وابي سعيد الخدري وابن ابي كعب بن علقمة وابن الجبل وابي موسى الاشعري و  
 عائشة وغيرهم رضى الله تعالى عنهم ثوب الاعيان وثوب العائلات اي من الاخوة



والاخوان لا يرثون مع التجدد كما لا يرثون مع الاب بل الجديت بجميع احوال كالأب  
وهذا قول ابن حنبل في شرح وعطاء وعروة بن الزبير وعمر بن عبد العزيز والحسن بن سيرين  
وبه يفتي عند الحنفية وقال علي وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم مع الجد وهو  
قولهما وقول مالك الشافعي رحمهما الله بالاختلاف فيستقون مع الجد اجماعا كما يستقون  
بالأب كما هو اعلم ان الجد يشبه الأب في حجب اولاد الام وفي انه اذا تزوج الصغيرة او  
الصغيرة لم يكن لها خيار اذا بلغا وفي انه لا ولاية للاخ في النكاح مع قيام الجد في ظاهر  
الرواية كالأب وفي انه لا يقلل الجد بوالد الوالد وفي ان حيلة كل واحد من الجانبين تحرم  
على الآخر وفي عدم قبول الشهادة وفي صحة هتيلاد الجد مع عدم الاب وفي انه لا يجوز دفع  
الزكاة اليه وفي انه يتصرف في المال والنفس كالأب يشبه الاخ في انه اذا كان للصغير جدرم  
كانت النفقة عليها اثلاثا على اعتبار الميراث كما على الاخ والام وفي انه لا يفرض النفقة على  
الجد المعتبر كالاخ وفي عدم وجوب صدقة الفطر للصغير على الجد وفي ان الصغير لا يمسك بالاسلام  
الجد وفي انه اذا اقر بانه له وابنه جاز لا يثبت النسب بحجبه واقراره وفي انه لا يجر ولا نافقة الى مولاه  
كل ذلك في الاخ ولتعارض هذه الاحكام اختلف العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم  
في مسئلة الجد مع الاخوة وتوقف بعضهم فيها كما توقف ابو حنيفة رحمه الله في مسئلة الدبر وفي  
النحان والاطفال المشركين ولمنع جماعة عن الفتوى في الجد وقال محمد بن مسلمة يقتضي مع  
بالاصلاح وقال محمد بن فضل التجار يرفع اليه السدس الذي اجتمعت عليه الصحابة  
وهذا صحيح عن ابي عثمان ان با حنيفة رحمه الله اخبر قول ابي بكر رضي الله عنه ثبت على قوله ولم يختلف عنه  
الرواية وقد روى عن عبيدة بن اسلم انه قال حفظت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الجد سبعين قضية بخلاف بعضها  
بعضا وفي رواية ان عمر حليف الناس فقال بل رأي احدكم النبي عليه السلام قضى للجد شيئا  
فقال بل رأيت حكم للجد بالسدس فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادرى و  
قال لا ادرى ثم قام اخيه فقال رأيت حكم للجد بالثلث فقال مع

من كان من الورثة فقال لا ادرى قال لا ادرى وعلينا هذه الوتيرة تبدلت بالثمن  
 رابع بالجمع ثم انه جمع الصحابة رضي في بيت ليتفقوا في الجدل على قوا واحدا فستطعت جبهة من  
 ففروا عند غروب قال عمر بن الخطاب السدان تجمعوا في الجدل على شيء او الدليل على ما اختاره البرية  
 ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا يتبع العذر من ثابت بن جعل بن الاين بن ابا ورجل ايا ابا  
 ابا ومعه ان الاتصال والقرب من الجاهلين يكون على صفة واحدة فاذ مات محمد فامر  
 الاين مقام الاين في حجب الاخرة فكذا مات ابن الاين ينبغي ان يقوم ابا ابا بمقام  
 الاين في حجبهم ايضا واعلم ان عليا وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم اجمعين على ان تورث الا  
 مع الجدل اختلفوا في كيفية القسمة فذهب علي رضي الله عنه الى ان يقسم الاخرة بالمتقصر حظه من السدس  
 فاذا انقص بطي السدس لان ابا ابا لا ينقص حظه من السدس فاذا كان معه الاخرة  
 لابي ام او ثلاثة او اربعة فامتنع خيره واذا كانوا خمسة فامتنعوا من السدس سوا  
 ان كانوا ستة كان السدس خيره وايضا بنو العلات لا يعزرون في القسمة عنده  
 فاذا كان الجدل مع الاخ لابي وام واخ لابي كان المال نصفين بينه وبين الاخ لابي  
 وايضا الجدل عنده لا يعصب الاخوات المنفردات ابا لابي يكون الاخت عنده صاحبة فخر  
 فاذا كانت معه اخت لابي ام واخت لابي فلما ولي نصف المال والثانية سدس  
 للجد الباقي وذهب ابن مسعود رضي الله عنه الى ان الجدل يقسمهم بالمتقصر حظه من الثلث وافق زيد  
 وان بنو العلات لا يعتد بهم في القسمة مع بني الاعيان وافق فيه عليا رضي الله عنهما  
 المنفردات وذوات فروض مع الجدل كما عند علي رضي الله عنه وقد حض صاحب الكتاب قول زيد  
 بالذكر لان ابا يوسف بن محمد اخا قوله في القسمة دون قول علي وابن مسعود  
 ومن رسم المفتي انه اذا كان ابو خنيس ج في جانب وصا جاد في جانب كان هو محيرا في  
 اختيار رأي القولين ثم افاضل قول زيد بخصيص علي عليه قولها فلذلك  
 قال وعنه زيد بن ثابت للجدة مع بنو الاعيان والعلات فضل

الامر من المقاسمة من ثلث جميع المال اذا اجمعت اياهم فوهم ونسبهم المقاسمة ان يجعل الجدة في  
النسبة كما هي الاخوة فينتسبهم من الاخوات المذكور مثل خط الاقربين ويجعل نصيبهم مع الاخوة  
نصيب واحد منهم وذلك لانهم يشبه الابن حبة وشبه الاخ من حبة اخرى فوهم على حدة  
من الشبهين فيجعلناه كالاب في بنت الاخوة لأم وكما اخ في بنته فتمت المقاسمة  
خير له فاذا لم يكن خيرا له اعطينا ثلث المال لأم وبنت السدس فمع الاخوة ايضا  
ذلك ايضا اذا علم المال بين الابوين فالأم الثلث والاب الثلثان وبما في الدرجة الاولى  
وما كان الجدة والجدة في الدرجة الثانية وكان الثلثة السدس كان الجدة اعني الثلث  
فلو كان مع الجد اخ واحد اخذ بالمقاسمة نصف المال فهي خير له من الثلث واذا كان  
اخوان فمساويان اذا كان ثلاثة فثلث فثلث خير لان نصيبها بمقاسمة  
برع واذا كانت معه اختان لآب وامم وثلاث فمقاسمة جد له وان كانت معه  
اربعة اخوات فهي والثلث مساويان وان زاد من الاخوات على الاربعة كان الثلث خيرا

ونزوا العلات يدخلون في القسمين بنى الايمان نهار الجرفاد اخذ الجرفاد نصيبه  
 وصيته ثلاثة وسبعين مستقيمة على مسئلة من يرو عليه لانها ايضا ثلاثة لان حق الاخوان  
 ثلث وحق الحيات السدس فلما خوات سبعان والحيات سبع  
 واحد فنى هذه الصورة استقام الباقى على مسئلة من يرو عليه لكن نصيب الحيات  
 الاربع واحد فلما استقيم عليهم كل حينما بينتة فخطا عدد رؤوسهم باسرة فكل نصيب  
 الاخوان الست اشنان فلما استقيمان عليهم لكن بين عدد رؤوسهم بينها وبين موازنة  
 بالنصف فروفا عدد رؤوس الاخوان الى نصفها وهو ثلاثة ثم بينا التوافق بين عدد  
 رؤوس الرؤوس فلم نجد خيرا وفق رؤوس الاخوان وهو الثلاثة في كل عدد رؤوس  
 الحيات وهو الاربعة فحصل اثنا عشر ضمنا في الاربعة التي هي مخرج فرض من لا يرو  
 عليه ضمنا ثمانية واربعين فبها نصيب مسئلة كان للزوجات اربعة ضمنا في كل عدد رؤوس

هو اني معشر فلم تغير فاعطيناها الزوجه وكان للجدات ايضا واحد ضربا وفي ذلك المضروب مكان اثنين  
عشر لكل واحد منهما ثلثه وكان لاماخوات لأم اثنتان فضرناهما فمبلغ اربعة وعشرين فلكل  
واحدة منهما اربعة وان لم يستقيم يعني من مخرج فرض من لا ير وعليه على مسئلة من ير وعليه  
جميع مسئلة من ير وعليه في مخرج فرض من لا ير وعليه فالمبلغ الحاصل بهذا الضرب مخرج فرض الفرض  
اي فرقي من ير وعليه من لا ير وعليه ان لم يسلمة بالنسبة الى اجدادها كما ربع زوجات سبع نيات و  
اجداد اصل هذه مسئلة على ما سبق لكن اربعة وعشرين للاختلاف الثمن بالثلثين في السدس  
فكنا روية فردنا الى اقل مخرج فرض من لا ير وعليه هو الثمانية فاذا افعتنا منها الى الزوجات  
بني سبعة فلا يستقيم على الخمسة التي هي مسئلة من ير وعليه لان الاثنين ثلثان سدس  
لان منها مائة فضر جميع مسئلة من ير وعليه اعني الخمسة في مخرج فرض من لا ير وعليه  
وهو الثمانية فبلغ اربعين فهذا المبلغ مخرج فروض هذين الفرضين واذا اردت ان تعرف  
حاصل فرقي منهما من هذا المبلغ الذي هو مخرج فروضها فطريقه ما هتار اليه فقوله ثم  
اضرب سهام من لا ير وعليه من اقل مخرج فرضه في مسئلة من ير وعليه فيكون  
الحاصل نصيب من لا ير وعليه من المبلغ المذكور وذلك لانا ضربنا مسئلة من ير وعليه  
في اقل مخرج فرض لا ير وعليه فيكون الحاصل من ضرب سهامهم من هذا الاقل  
في المضروب الذي هو ذلك مسئلة تحت من المبلغ الذي حصل من ضرب هذا المضروب في  
المخرج الاقل على قياس ما حققه فيما مضى وضرب سهامهم في فرقي من ير وعليه من  
مسئلة فيما يتبع من مخرج فرض من لا ير وعليه فيكون الحاصل نصيب فلكل  
الفريق من ير وعليه وذلك لان حق كل فريق من ير وعليه انما هو في الكسبة  
من مخرج فرض من لا ير وعليه فبدر سهامهم في مسئلة المذكورة للزوجات  
من ذلك مخرج واحد فاذا ضربناه في الخمسة لنتى مسئلة  
من ير وعليه كان الحاصل خمسة فبما حق الزوجات من الاربعين

والنباتات من سبعة من يرد عليه أربعة فاذا ضربنا بما فيها بقى من مخرج فرض من الارب وعلية وسبعة  
 بلغ ثمانية وعشرين فيكون من الاربعين والاحدات من سبعة من يرد عليه واحد فاذا ضربنا  
 في السبعة كان سبعة فبقي للجدات فقد استقام بهذا العمل فرض من الارب وعلية فرض كل  
 فريق من يرد عليه ان لم يستقم على احد كل فريق فلذلك قال ان نكسر السهام بما خوذ  
 من مخرج فروض الفريقين على البعض او اجمع صحيح المسئلة بالاصول السبعة المذكورة في باب  
 التصحيح ففي الصورة التي نحن فيها كان من الاربعين نصيب الزوجات الارب خسة فبدر  
 روسين وسهام من سبانية فاخذنا جميع عدة روسين وكان السهام الثمانية التسع منها ثمانية عشر  
 فبين الروس والسهام سبانية ففكرنا عدد الروس بحاله وكان سهام الاحدات است منها  
 سبعة وبقيتها ايضا سبانية فاخذنا عدد روسين باسره ثم طلبنا بين اعداد الروس والروس  
 الموافقة فوجدنا روس الاحدات وروس الزوجات متوافقة بالنصف ففرضنا النصف الاربعة  
 في ستة فبالم ثمانية عشر وهي موافقة لروس النبات التسع بالثلث ففرضنا ثلث التسعة او  
 فحصل ستة وثلاثون ففرضنا هذا الحاصل في الاربعين فبلغ الفا واربعمائة واربعين منها  
 تصح المسئلة على احاد الفرق كان نصيب الزوجات من الاربعين خمسة وقد فرضنا  
 في المضروب الذي هو ستة وثلاثون فبلغ مائة وثمانين فلكل واحدة من الزوجات  
 خمسة واربعون وكان نصيب النبات منها ثمانية وعشرين وقد فرضنا ما في ذلك  
 المضروب فصار الفا وثمانية فلكل واحدة مائة وثمانية عشر وكان نصيب الاحدات  
 منها سبعة وقد فرضنا ما في المضروب المذكور فصار مائة وثمانين فلكل واحد  
 من الاحدات اثنان واربعون فان قلت قد اعتبر في القسم الثلث المائة و  
 المواقعة لنبات من الثاني من اقل مخرج فرض من الارب وعلية ومن عدد فرض من يرد عليه فلانها  
 اقتصر في القسم الرابع على المائة والى سبانية من ذلك الباب في ومن سبعة  
 من يرد عليه قلت لان الباب في من مخرج فرض من الارب وعلية المائتان او

او ثلثة او سبعة كما سبق تقريره من ان المحرر اما اثنان اما اربعة واما ثمانية ومثلثة  
 من يراد عليه اما اثنان او ثلثة او اربعة او خمسة كما سلف تصويره ولا موافقة لصلوات  
 هذه الاحداد وبين تلك بخلاف القسم الثالث او يمكن ثبوت ان يكون عدد رؤس من يراد  
 عليه دوا موافقا للباقى من يخرج فرض من لا يراد عليه كما فى اثنان الذى سبق ذكره  
**باب مقاسمة بحبل المقاسمة المتفاعلة من اقسمة ولا قسمة بين اجد والاخوة والاخوات**  
 على ترتيب الحقيقة فلقب هذا الباب بالمقاسمة بينى على قول صاحب يد من وافقها قال  
 ابو بكر الصديق رضى ومن تابعه وسهامهم الماخوذة من اقسمة خمسة ايضا ثلثة منها للبنات وواحد  
 للبنات الابن وواحد للام فيقسم التركة عليهم اربعة اساقدر سهام من فللمبنات ثلثة اقسام  
 للبنات الابن خمس وللأم خمس وفى الصورة الثالثة تكون السهام الماخوذة من  
 اقسمة خمسة ايضا فلاخت من الابوين ثلثة سهم وللأنتين للام سهمان وكذا للام سهم  
 الاخت من الابوين سهمان فجعل خمسة اصل المسئلة فيقسم التركة اقسام وكل ذاك المقسم  
 المسافة يجعل اقسمة قسمة واحدة الا ترى انك اذا اعطيت كل واحد من الورثة ما يخصه  
 من السهام ثم قسمت الباقي من سهامهم بينهم بقدر تلك السهام صارت اقسمة عشرين ثم  
 ان اقسمة على الوجوه المذكورة ان استقامت على الورثة فذاك وان لم يستقيم كما اذا خلفت  
 بنتا وثلث بنات ابن فللمبنات ثلثة سهم للبنات ولبنات الابن سهم واحد فللمبنات  
 عليهم كان نصيب المسئلة على قياس ما عرفت فاضرب الثلثة اعنى عدد رؤس من انك عليهم  
 السهام فى اصل المسئلة وبقى الاربعة فتصير ثمانية عشر للبنات منها تسعة ولبنات الابن  
 ثلثة مستقيمة عليهم والقسم الثالث من الاقسام الاربعة ان يكون مع الاول أى سهم  
 الواحد من يراد عليه من لا يراد عليه يعنى ان يكون فى المسئلة سهم واحد من يراد عليه  
 ويكون معه من لا يراد عليه كالزوج او الزوجة عطف فرض من لا يراد عليه من اقل خارج انهم  
 الباقي من ذلك المخرج على عدد رؤس من يراد عليه عن ذاك بخمس الواحد فاقسم

جميع المال على عدد رؤوسهم اذا انفردوا وعن لا يرده عليه فان استقام الباقي على عدد  
 رؤوس من يرده عليه فبإي مرتبة ينفذ الاستقامة ونعمت أدلا حاجة ح الى  
 الضرب كزوج وثلاث نبات فان اقل محتاج من لا يرده عليه رتبة فاذا أعطيت  
 الزوج واحدا منها بقي ثلاثة وهي مستقيمة على عدد رؤوس النباتات وهو نظير ما مر في  
 باب التصحيح من انه ان كان سهم كل فريق منقسم عليهم فلا حاجة الى ضرب والا  
 لم يستقم ذلك الباقي على عدد رؤوس من يرده عليهم فاضرب على قياس ما مر في باب التصحيح  
 وفق رؤوسهم من يرده عليهم فيخرج فرض من لا يرده ان وافق رؤوسهم اروس من يرده  
 عليهم ذلك الباقي فاحصل كضرب من السلة الزوج وست نبات فان اقل مخرج  
 فرض من لا يرده عليه فاذا أعطيت الزوج واحدا منها بقي ثلاثة فلا يستقيم على  
 عدد رؤوس النباتات است لكن منها موافقة بالثلث اذ لا يعبر بالداخل كما عرفت فاضرب  
 وفق عدد رؤوسهم وهو اثنان في الاربعة يبلغ ثمانية فللمزوج منها اثنان وللنباتات  
 اثنان ان لم يوافق عدد رؤوسهم الباقي فاضرب كل عدد رؤوسهم في مخرج فرض من لا يرده عليه المبلغ اجمال مخرج  
 وفق الرؤوس في ذلك المخرج على تقدير التوافق او من ضرب كل عدد الرؤوس في  
 تقدير النباتين جميع السلة وقد سبق مثال الموافقة واما مثال السبانية لزوج وحسن  
 هذه الصفة كالصوتين السابقين صليبا من عشرة لاجتماع الاربعة والثلثين لكن يدر منها  
 الى الاربعة التي هي اقل محتاج فرض من لا يرده عليه فاذا أعطينا الزوج هينا واحدا منها بقي  
 ثلاثة فلا يستقيم على نبات بل منها وبين عدد الرؤوس سبانية فضرنا كل عدد رؤوسهم  
 في مخرج فرض من لا يرده عليه اي الاربعة فحصل عشرون منها نصيب السلة وكان للزوج  
 صبرنا في المضروب الذي هو خمسة مكان خمسة فاعطينا اياها وكان للنباتات ثلاثة صبرنا في  
 الخمسة حصل خمسة عشر فكل واحد سنين ثلاثة ونقسم الرابع من تلك الاقسام  
 ان يكون مع الثالث اي مع اجتماع حشرين من يرده عليهم من لا يرده

عليه من غير ان يقتضيا باجماع جسد من غير ان يقتضيا اول على انه لا يوجد فيها اربع طو القس  
 ردية فاقسم ما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه من سلة من يرد عليه فان استقامت لها  
 من ذلك اخرج على هذه السلة فيها ولا حاجة الى الضرب لان الباقي حق من يرد عليه  
 سواهم فيقسم على سلتهم فما اصاب سواها واحدا فهو لصاحب ذلك السهم وما اصاب  
 سهمين فهو لصاحبهما فان استقام الباقي على سلتهم لم يخرج منها الى عمل في ذلك نعم لكن لا  
 يستقيم على سلتهم ولا يستقيم ما اصاب كل شخص على عدد او سهم فمحتاج هناك الم الضرب  
 متعارف وبذلك الذي كثرنا من كون الباقي في القسم الرابع مستقيما على سلة من يرد عليه  
 ما يوفى صورة واحدة وذلك لان الباقي مخرج فرض من لا يرد عليه اما واحد بان  
 يكون مخرج فرضه اثنين كما اذا اعطى الزوج النصف مع عدم الولد ولا شبهة في ان الواحد ما  
 يستقيم على سلة من يرد عليه اذا كان سخي الرشد شخصا واحدا فيكون السلة من يرد  
 الثالث اما ثلاثة بان يكون مخرج ذلك الفروض اربعة كما اذا اعطى الزوج مع وجود  
 البنات او الزوج مع عددها فان كان صاحب الربع الزوج فان كانت البنات مفردة  
 فالسلة من القسم الثالث ايضا وان كن مع فرض اخر فمحتاج كون سلة من يرد عليه ارباعا  
 واخماسا ولا استقامة للثلاثة على شئ من الاربعة والخمسة وان كان صاحب الربع الزوج  
 يتصور منها الاستقامة كما ذكره واما سبعة كما اذا كان المخرج ثمانية فمحتاج المرأة منها  
 وتبقى سبعة ولا استقامة منها ايضا لان سلة من يرد عليه لا تجاوز الخمسة كما مر  
 لا يمكن ان يستقيم السبعة على عددان اقل من ثمانية فليكن ان يستقيم الباقي مخرج  
 فرض من لا يرد عليه على سلة من يرد عليه في هذا القسم الا في صورة واحدة وهي ان يكون  
 الزوجات اى اربعة اجنس واحد كان او اكثر الربع ويكون الباقي من سلة الر  
 انما لا تزوجه واربع جارات وست اخوات لام فان اقل مخرج فرض  
 من لا يرد عليه اربعة فاذا اخذت المرأة واحدة منها فهو لعلات



قبلة العلامات بخبر نون من ايسين غايين غيشت والباقي من ايسين غايين غيشت  
 الا عيان ينقسمون فيما بينهم للذكر مثل خط الانثيين وذلك لان بني العلامات يولدوا  
 مع اجدادهم بنو الايسين ولا يولدون معهم فلا بد من اعتبار اربعمائة في حق اجداد  
 اعتبار سقوطهم في حق بني الايعيان فيعدون في القسمة قليلا نصيب اجداد الا ياخذوا  
 شيئا ونظيره ان يخلف اما واخا لاب وام واخا لاب وام واخا لاب وام السدس اعتبار الاخير  
 الاب في محبة اللونه وارثا معها في محبة سم ايه محبوه بنوا بالرخ من الابوين فاذا كان  
 مع اجدادهم لاب وام واخا لاب فالقسمة ثلث ايسال سوار فللمجد الثلث وللخ سوار  
 الابوين الباقي وخرج الاخ لاب غايبا وان دخل في حساب لو فرضنا بدل اللخ لاب  
 اخا لاب كان القاسمة خير الاجز فمكون السلكه من خمسة فللمجد منها سومان والباقي وهو  
 الثلثة للاخ من الابوين ولا شيء للاخت من الاب الا اى بنو اعلامات يخرجون من  
 ايسين غايين غيشتي الا اذا كانت من بني الايعيان اخت واحدة فانها اذا اخذت من  
 اى مقدار فرضها اعني نصف الكل بعد نصيب اخ وان بقي شيء بعد مقدار فرضها فليكن  
 العلامات والا اى وان لم يبق شيء بعد مقدار فرضها فلا شيء لهم وانسا فلما مقدار فرضها  
 لان الاخوات لاب وام اولاب وام اولاب نصيب من عصبته مع اجدادهم بنين ثابت فلا  
 لهم فرض من عند الاخي السلكه الا كدريه كما يشق عليه لكن خط الاخت لاب وام اذا كانت  
 واحدة لا يزداد على نصف ايسال لا ينقص عنه مع وجود بني العلامات فماخذ مقدار فرضها  
 كما لا الارثي انه لو كان مكان اجدادها بنين سوني لم يات ونيات الابن الاخذ  
 صاحب الغرض فرضه فكان للاخت من الابوين نصف لان فان بقي شيء كان لبنى العلامات يكون لها نصف ايسال مع اجدادهم  
 يعني كان لهم وذلك كجد واخت لاب وام واخين لاب منها القاسمة خير الاجز لانا نجعل كل واحد  
 السلكه خمس اخوات فللمجد سمان فبقي ثلثه السلكه فللاخت من الابوين نصف الكل  
 وهو ثمان ونصف فان السلكه ففرضها باقى يخرج النصف صارت عشرة

فلما رتبة ولاخت من اب وام ثم سهم واحد لا يستقيم على الاثنين ففرضنا بعد  
 في العشرة صار حاصل عشرين فيها نصيب السند فللمسألة ولاخت من الابوين  
 عشرة ولاختين لاب اثنان الى ما فضلناه اشار بقوله فبقى للاختين لاخت  
 المال تقسم عشرين في كل في نصيب المسألة ان نقول للجد سهمان وكل اخت سهم  
 ثم ان الاخت من الابوين تسد من الاخرين باقيم بهما النصف لسال وهو سهم نصف  
 فبقى للاختين لاب نصف سهم فكل واحد منهما ربع فوقع الكسيرة ربع فرضنا خرج في اصل  
 ونحو خمسة صارت عشرين هذا مثال ما بقى لبنى العلات شئ واما مثال لا بقى سهم  
 بعد ما اخذت للاخت الاب وام فرضنا فقد ذكره بقوله ولو كانت هذه المسألة  
 واحدة لاب مكان الاختين لاب لم يبق لها شئ وذلك لان احد ما اخذت منها  
 نصف المال وهو خير له من ثلثه فبقى نصف اخر فهو للاخت الاب وام فم يبق للاخت  
 الاب شئ وكذا الحال اذا كانت من بنى الاعيان اختان فصا عدا فان كان الثلث  
 خير من القاسمة او مساويا لهما فله الثلث وكان الثلثان نصيب الاخوات من الابوين وان كان الثلثا سهمه  
 خير من القاسمة او مساويا لهما فله الثلثان نصيب الاخوات من الابوين وان كان الثلثا سهمه  
 فبقى من المال ما هو اقل من الثلثين لذلك الاخوات فليمنه بقدر الاول مقدار  
 فرضنا على الثاني ما هو اقل منه فلم يبق لبنى العلات شئ على النصف يميزن واذا اخلط  
 سهم ابي واحد والاخوة من بنى الاعيان او العلات او منهما في صورة العادة كما مر  
 في سهم فللمسألة افضل الامور الثلاثة بعد فرض في السهم اي يدفع الى في السهم سهم ثم يعطى  
 الجدة ما هو افضل الامور الثلاثة التي هي القاسمة المذكورة سابقا وثلث باقى وسيسد  
 جميع المال في ذلك افضل ما لم يقاسمه كزوج وجد واه فان المسألة من الزوج  
 النصف واحد منها للزوج والاخر للجد والاخ منها نصفه ولا يستقيم عليها فرضنا بعد ما في اصل  
 المسألة حصل اربعة فلما وجد ثلثان في كل واحد من جد والاخ واحد فقد حصل بالقاسمة  
 ربع جميع لسال ما هو افضل من سدسه وكذا من ثلث باقى سهم الالة سدس كل

المال اليه وامانت بايعي بعد فرض في السهم كجدة واخوين اخت

السدس بقى خمسة ولا ثلث ليا نصيرنا يخرج الثلث في ستة صانرا ثمانية عشر فللمدة ثلثه  
 بقى خمسة عشر ثلثا وهو ستة للجد والباقي منها عشرة فلكل من الاخوان اربعة وللأخت  
 ثلثان ان كان ثلثا يمتي منها افضل من بقى اسمه لان السهم على تقدير ما هو  
 ستة اليه للجد واحد منها فيبقى خمسة فاذا جعلنا احد كل كان يومع الاخوان في الأخت  
 سبع اخوات ولا استقامته للخمسة على اسبعة بل منها تباين فضرنا عدد الروس هو  
 اسبعة اصل السهم وهو ستة فحصل ثلثان اربعون فللمدة منها سبعة وبقى خمسة  
 ولا ثلثون فلكل واحد من الجد والاخوان عشرة وللأخت خمسة ولا ثلثا في ان خمسة  
 من ثمانية عشر افضل من عشرة من ثلثين واربعين كذا لثالثا يبقى في يده  
 الصورة افضل من سدس جميع المال لان السهم على هذا التقدير افضل من ستة فلكل  
 واحد من الجد وجمدة منها واحد بقى اربعة من الأخت والاخوان ثم خمس اخوات  
 فلا يستقيم الاربعة عليها بل منها مائة فاذا ضربنا الخمسة التي هي عدد الروس في الستة بلغ  
 ثلثين فلكل من الجد وجمدة خمسة وللأخت اربعة ولكل واحد من الاخوان ثمانية ولا ثلثين  
 في ان حصة من ثمانية عشر افضل من خمسة من ثلثين واما سدس جميع المال  
 لجد وجمدة واخوان فاحصل السهم من ستة لاجتماع النصف والسدس فليثبت  
 نصيبها وهو ثلاثة وللجد سدس سبها وهو واحد بقى سبها فان قاسم الجد والاخوان كان له  
 ثلث السهمين عني ثلثي سهم واحد وان اعطيت ثلثا يمتي كان له ايضا ثلثا سهم واحد  
 اذا اعطيتاه سدس جميع المال كان له سهم تام فالسدس خير له وحي بقي للاخوان واحد لا يمتي  
 عليها فاذا ضربنا عدد وسبها في ستة بلغ اثني عشر ومنها تصح السهم واداك كان ثلث الباقي  
 خير للجد وليس للباقي ثلث صحيح فاذا ضرب مخرج الثمانية اصل السهم كما هو في السهم كذا لكونه لا يفضل  
 ثلثا يمتي على بقى اسمه وسدس كل المال حيث ضربنا الثلاثة في ستة فصانرا ثمانية عشر

ويصح منه سلكه فان كنت جداراً ورجلاً واما واخلالاً بام ولاب فالسكس حرجاً  
تقول المسئلة الى ثمانية عشر ولا تسعة للاخت بذه المسئلة من ثمانية عشر لاجتماع النصف  
والربع والسكس على سلف وتقول الى ثمانية عشر لان البنات ياخذ النصف من ثمانية  
عشر وسبعة والزوج ياخذ الربع وهو ثلاثة واحد ياخذ السكس وهو ثمان فبقي للام  
ولابد لها من ثمان لان حقها السكس فيراد على اثني عشر واحد اخر فيصير ثلاثة عشر ولا شيء  
للاخت لانها تصير عصبة مع البنات وكذلك مع الجد واذ احوال المسئلة لم يبق للعصبة  
شيء واما اخذ احد السكس فبالفرضية لا بالعصبة وانما كان سدس جميع المال خيراً  
له لانه ياخذ ثمانين من ثمانية عشر وعلى تقدير المقاسمة اذا اخذ الزوج الربع من ثمانية عشر والنصف  
الانصف الام ثمانين يبقى للجد الاخت واحد فيجعل الجد كاخين فيكون مع الاخت  
كثلاث اخوات لا استفاضة للواحد على ثلاثة فيضرب الثلاثة في اثني عشر فيحصل ستة  
ثلاثون فللبنت ثمانية عشر وللزوج تسعة وللأم ستة يبقى ثلاثة فللجد ثمان للاخت واحد  
وكذا الحال على تقدير اخذه ثلث ما يبقى لان الباقي هو الواحد لا يوجد له ثلث صحيح فيضرب  
مخرجها في اصل المسئلة يبلغ النصف ستة وثلاثين ومن لم يعلم ان ثمانين من ثمانية عشر خير  
منها من ستة وثلاثين فان قلت بذه المسئلة من اسأل التي كان السكس فيها ثمان  
للجد من المقاسمة وثلث ما يبقى فلما ذكرت بينها ولم تقصر على المثال الذي مر قلت في ذلك  
فائدة اخرى هي ان الاخت لآب وام ولآب وان لم تكن محجوبة بالجد لأنها لا ترثه  
في بعض المسائل لعارض كافي بذه المسئلة التي نحن فيها فان كون السكس خيراً للجد افضى  
ان يجعل احد فيها صاحب عرض قد عالت المسئلة بالفروض التي جمعت فيها من ستة  
عشر الى ثلاثة عشر فلم يبق شيء للاخت التي صارت عصبة مع البنات واحد كما  
وسمي انك من زيد نوصي المسئلة الكلام وعلم ان زيد بن ثابت روى لا يحل الآلات  
الآلات صاحب عرض مع غيره من عبيدها مع عصبة الا في المسئلة الاكدرية فانه يجعلها فيها صاحب

فرض مع حبس في زوج وام وجد وحت لآب ام اولاب فلزوج نصف و  
للأم الثلث والجد السدس للاخت النصف ثم يضم اجد نصيبه لنصيب الآخت  
تسمان مجموع النصيبين للذكر مثل حظ الأنثيين وذلك لان المقاسمة خير للجد من السدس  
المسألة في هذه المسئلة أصلها من ستة كاجتماع النصف والسدس والثلث وتحويل  
إلى تسعة أذ للزوج من الستة ثلاثة وللأم ثلثان للجد السدس فلم يبق للاخت من تسعة فردنا على المسئلة  
نصفها فصارت تسعة فللجد واحد وللآخت ثلاثة ومجموع النصيبين أربعة فنقسمها على اجد  
الاخت للذكر مثل حظ الأنثيين والاستقامة في هذه القسمة لان اجد بمنزلة آختين لا بغير  
الأربعة على الثلاثة فتقرب الثلاثة التي هي عدد الرؤس في المسئلة وعولها اعني التسعة فيحصل  
سبعة وعشرون إلى الإشارة بقوله وتصح من سبعة وعشرين فللزوج منها تسعة وللأم  
والجد ثلاثة وللآخت تسعة ثم يضم نصيب اجد إلى نصيب الاخت فيصير اثني عشر فنقسم  
بينها كما في الجد ثمانية وللآخت أربعة فقد جعل زيد بينها الاخت ابتداء صاحبته فرض كما لا يحرم  
الميراث بالمرأة وجعلها عصبة بالآخره لئلا يزيد نصيبها على نصيب اجد الذي هو كالآخ فالز  
فان قلت فلم لم يجعل الآخت في المسئلة المتقدمة صاحبته فرض كما لا يصير محرومة منها  
قلت بناك مانع من جعلها صاحبته فرض فهو وجودها ثبت بخلافها في الاكدرية اذ لا مانع فيها  
من جعلها كذلك بل لعل عرض شيخ من اراد المسئلة المتقدمة لتيسر عليه ان زيد اذا  
لم يجد في تلك المسئلة يد من حرمان الاخت بناء على ان السدس خير للجد من نصيبها  
ولم يجعلها صاحبته فرض فيها وجودها ثبت اما في الاكدرية فلا ضرورة في حرمانها لانه يمكن جعلها  
صاحبته فرض فيها فليعطها فرضها راي نصيبها اكثر من نصيب اجد فامر باختلطوا  
على الوجه الذي عرفت سميت هذه المسئلة الاكدرية لانهما واقعا امرأة من بني الدرفانيات و  
نفس اولئك الورثة المذكورة واستتبعها على زيد نفيها فنسبت اليها وقيل ان شخصنا  
من هذه القبيلة كان حسن منسب في الفرائض فبالعبد الملك بن وان عن هذه المسئلة

فأخطأ في جوابها فنسبت إلى قسيلة وقد يقال إنها كدرت على صاحب الفريض أو كدرت بحجب  
على الاخت نصيبها وابن العراق يسمونها الغراء شهرا تها فيما بينهم ولو كان مكان الاخت  
اخ أو ختان فلا عول ولا الكرية امانة اذا كان مكانها اخ فلا عول فلان سدس سهم لخال  
خير للجد السدس من ستة فيكون السدس الباقي بعد فرض الزوج والام للجد الفضل اذا لم ينقص  
حقه عن السدس عجاو ولا شيء للاخ كما لم يكن شيء للاخت في المسئلة المتقدمة التي علمنا  
واعطينا احد فيها السدس في الاكدرية ايضا لان الاخ عصبة لا يمكن ان يجعله صاحب فرض فاضطر  
الى حرمانه بخلاف الاخت في الاكدرية كما سبق تقريره واما ان كان مكانها ختان فلا  
اعطيه فلانها تزاد ان الام من الثلث الى السدس والمسئلة من ستة فلزوج ثلثه والام واحد  
والجد ايضا واحد فحق للاختين واحد فلا يستقيم عليهما فرض واحد رؤسهما في أصل المسئلة بل في عشرة فتمسك  
الاكدرية اذ لم يبق فيها للاخت شيء فوجب ان كمال على الوجه الذي تقريره سابقا ولا الكرية لان  
اصول زديها مستقيمة باب المتاسخمة في مفاعله من لينة بمعنى النقل والتحويل  
المراد بها بيننا ان يقل نصيب بعض الورثة بموت قبل القسمة الى من يرث منه واليهما يقول  
ولو صار بعض الانصبا ميراثا قبل القسمة فيقول ان كان ورثة الميت الثاني من عداه من ورثة  
الاول لم يقع في القسمة بغيره فانه يقسم لاسال ح قسمة واحدة اذا لا فائدة من تكرارها  
اذا ترك بنين وبنات من امرأة واحدة ثم مات جدى البنات ولا وارث لها سوى نكاح  
الاخوة والاخوات لاسلام فانه يقسم مجموع الزكاة من الباقيين للذكر مثل حظ الانثيين قسمة واحدة  
لما كانت تقسم من الجميع كذلك فكان الميت الثاني لم يكن في السدين ان وقع تغيير في القسمة  
من الباقيين كما اذا ترك ابنا من امرأة ولدت حات من امه اصرى ثم مات جدى  
البنات فخلقت مولا اعني الاجلاس وحينئذ من الابوين او كالم ورثة الميت الثاني غير ورثة  
الميت الاول كالم في الصبورة التي ذكرنا بقوله تزوج وبنيت وام فمات  
الزوج فبطلت القسمة عن المرأة وابوين ثم ماتت البنات فبطلت ايضا عن غيرها

بين بيت وبيت وبيد هي ام المرأة التي ماتت اولاً ثم ماتت بحجة من زوج واخون  
 فنقول الاصل في بيده بما ذكر من صيرورة بعض الانسبلاء مهيأ لما قبل القسمة والمراد ان يترك  
 من النوص من الاخيرين فتدبر ان يصح سئلته الاول بالقوا احد السابقة وتعلق سهام  
 كل وارث من ان يصح ثم صح سئلته الميت الثاني بتلك القوا احدى ومظن من ان  
 يده من بيت سيج الاول ومن التصحيح الثاني ثلاثة احوال هي الماملة والموافقة والمباينة فاما  
 سبب الماملة في يده من التصحيح او الاول عن التصحيح الثاني فلا حاجة الى التمسك  
 على قياس ما مر في باب التصحيح من ان سهام كل فريق ان كانت متقسمة عليهم  
 كسر فلا حاجة الى الضرر بالتصحيح الاول بينها بمنزلة اصل مسئلة نيك والتصحيح الثاني  
 بينها بمنزلة رؤس المقسوم عليهم وما في الميت الثاني بمنزلة سهامهم من اصل  
 مسئلة ففي صورة الاستفاضة تصح المسلمان من التصحيح الاول كما اذا مات  
 الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكر في الكتاب وذلك لان المسئلة  
 الاولى رتبة لان اصلها من اثني عشر لاجتماع الربع والنصف والسدس فاذا اخذ  
 الزوج منها ثلاثة والنبت ستة والام ثنين بقي منها واحد ولا يستحق غيرهم بحسب  
 ردوا الى النبت والام بقدر سهامها فاذا اردنا المسئلة الى اقل محتاج فرض من  
 لا يريد عليه صارت اربعة واذا اخذ الزوج منها واحدا بقية ثلاثة فلا يستقيم  
 على الاربعة التي هي سهام النبت والام بل بينهما مباينة فيضرب بيده السهام  
 التي هي بمنزلة الرؤس في ذلك الاقل فيجعل ستة عشر فلزوج منها اربعة والنبت  
 والام ثلاثة ثم تلك الاربعة التي للزوج من قسمه على الورثة المذكورين فلزوجته واهل بيتها ما بقى  
 ايضا واحد ولا يشان فانما كان في يد الزوج من التصحيح الاول على التصحيح الثاني والمسلتان  
 من التصحيح الاول وان لم يستقم في يده من التصحيح الاول على التصحيح الثاني فانظر ان كان بينهما مودة  
 وفي التصحيح الثاني في ميم التصحيح الاول على قياس ما مر في باب التصحيح من انه اذا اكرسها لم يبق له

بين سائرهم ورؤسهم موافقة يضرب وفق عدد الرؤوس في اصل المسئلة فكذا هنا يضرب  
 وفق التصحيح الثاني الذي هو بنزلة الرؤوس هناك في التصحيح الاول القائم هنا مقام  
 المسئلة فيحصل بها تصحيح المسئلان كما اذا ماتت النبت البقرة في ذلك المثال خلقت  
 كما ذكر ابنين وبنوا وبنات فان ما في يد يامن التصحيح الاول تعد وتصحيح مسئلتها من ستة ومنها  
 موافقة بالثلث فيضرب ثلث ستة وهو اثنان في ستة عشر فكم يبلغ وهو اثنان و  
 ثلثون فخرج المسئلتين فمن كان بهامه من ستة عشر اعني ورثة اميت الاول يضرب  
 بهامه ثلث وفق مسئلة النبت وهو اثنان فيكون حاصل نصيبه ومن كان بهامه ستة  
 اعني ورثة اميت الثاني يضرب بهامه في وفق ما كان في يد النبت وهو ثلاثة فاحصل  
 كان نصيبه وقد كان لام اميت الاول ثلاثة من ستة عشر فبها في اثنين تبلغ ستة  
 لها وكان للزوج منها اربعة يضربها في اثنين يحصل ثمانية فهي له وسبقته على ورثة فلزوجها  
 سيمان وللاية ربيعة ولا سيمان بها ثلث باقضي الفروان يضرب نصيب كل واحد من ورثة من ستة  
 عشر في ذلك لوفق لم يختلف الحال وكان لكل واحد من ابني النبت سيمان من مسئلتها و  
 ستة فاذا ضربنا في الثلاثة صار ستة ستة فهي له وكان لبقية من مسئلتها سيمان واحد فاذا  
 ضرب في الثلاثة كان ثلاثة فهي لها وكان لجدها من مسئلتها الفروان واحد يضرب في ثلاثة فخرج  
 لها وقد كان لها باعتبار كونها اما من مات او لا ستة من اثنين في ثلثين فهي يد الجدة  
 تسعة وان كان سيمان اي من ما في يد من التصحيح الاول والتصحيح الثاني سانية فكل التصحيح الثاني في  
 كل التصحيح الاول على قياس ما ذكر في باب التصحيح على تقدير الحيانية بين رؤوس الطائفة وبين  
 سائرهم كما اذا ماتت ذاك المثال الجدة التي هي لهم المرأة المتوفاة او الاخوات زوجا واخوين فان  
 يد التسعة كما عرف انها تصحيح مسئلتها اربعة وبين التسعة والاربعة بمائة فاضرب الاربعة في  
 التصحيح السابق اعني الاثنين في الثلاثين يبلغ مائة وثمانية وخمسين في مخرج المسئلتين فمن كان له نصيب  
 الاثنين في الثلاثين يضرب نصيبه في الاربعة التي هي مسئلة الجدة ومن كان له نصيب من الاربعة يضرب



منباني جميع ما كان في يد الجدة وهي تسعة فتقول قد كان للمرأة من مات ثانيا وهو زوج الميت الاول  
 لها ثلثين والثلثين فاذا انصرفت بها في الاربعه تبلغ ثمانية في لها وكان لا يمينها اربعة تصيرها  
 في الاربعه يبلغ ستة عشر في لو كان لاسه سمان فاذا انصرفت بها في الاربعه صار ثمانية في لها وكان  
 لكل واحد من ابني مات ثالثا وهي بنت الميشت الاول ستة من العدد واخذوا نصفها في الاربعه  
 يبلغ اربعة وعشرين في لكل واحد منها وكان لثلاث من ذلك العدد فاذا انصرفت بها في الاربعه  
 تبلغ اثني عشر في لها وكان الزوج من مات رابعا وهي الجدة المذكورة من الاربعه التي هي  
 سمان فاذا انصرفت بها في التسعة التي كانت في يدها نصف ثمانية عشر في له وكان لكل واحد من  
 اخويها من سلتها سهم واحد ونصف في التسعة فيكون تسعة في لكل واحد منها فالبلغ الحاصل  
 لكل واحد من اخيرين على تقدير الموافقة والمبانية فخرج المسكين من الغريج فيها واذا  
 اردت ان تعرف نصيب كل واحد من الورثة من ذلك المبلغ على قياس ما ذكر في مفرقة  
 ايضا الورثة من الصحيح فسهام ورثة الميت الاول من نصيب مسئلة يضرب في المضروب اعني  
 في الصحيح الثاني على تقدير المبانية او في وقعة على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام  
 كل وارث منهم في هذا المضروب نصيبه من المبلغ المذكور كما قسمنا لك فيما مضى في  
 مثال التوافق والتباين والسبب فيه ان الصحيح الثاني ووقعة هبتا بمنزلة المضروب في  
 مسئلة سهم وسهام ورثة الميت الثاني من صحيح مسئلة يضرب في كل ما في يده على تقدير المبانية  
 او في وقعة على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد منهم بما ذكر نصيبه من  
 المبلغ كما ثبت عليه فيما فصل سابقا وذلك لان حق ورثة الميت الثاني انما هو ما في يده فصا  
 سهام كل منهم مضروبة فيه وان مات ثالث من الورثة قبل التسعة اومات رابع  
 خامس منهم قبلها فاجعل المبلغ الذي صح منه المسئلة الاولى والثانية مقام صحيح مسئلة  
 الاولى واجعل المسئلة الثالثة المتعلقة بالميت الثالث مقام الميت الثاني اعمل كالاول وان  
 صار له واحد اقبل الميت الثالث ميتا ثانيا فعمل الاربعه ونجاسته كذلك اعمل للميتات فانه ما صح ميت

الاول والثاني والثالث صحيح واحد اصاروا كلهم متباينوا في غير الميت الرابع متباينوا  
 كذا حال اذا صار صحيحا رتبة من الموتى صحيحا واحد كذا في رتبة الميت واحد وصار الميت الخامس متباينوا  
 ثانيا وبكذا الى الابد في اي قسم ان يمتنع ما ذكر في الاول باب المناخنة الاستعانة والموت  
 والمباينة وضع خمسة شتملة على ورثة طائفة في موتهم الترتيب في موت الاول منهم مثل الاول  
 وموت الثاني مثل الاول وموت الثالث مثل الثاني فان قلت قد اعترضوا لاحوال المتباينين  
 بين نصيب الميت الثاني وبين نصيبه فكيف او رد مثال المباشرة بين نصيب الميت الثالث وبين  
 نصيبه ومثال المباينة بين نصيب الميت الرابع وبين نصيبه فقلت قد عرفت انه ما صار صحيحا الميت الاول  
 والثاني صحيحا واحد اصاروا متباينين في رتبة الميت الثالث ثانيا وعلى هذا القياس  
 حال الرابع والخامس وما بعد ما فلا حاجة الى ان يورد لكل من تلك الاحوال مثالا بل قد  
 في الميت الثاني ثانيا حقيقة وقد استغنى برعاية الترتيب في موت تلك الورثة عن  
 امير ومثال اخر الثالث والرابع فان قيل تعدد المناخنة قد يكون متعاقبا في موت الورثة  
 من الميت الاول عن ورثة اخرى كما ذكره وقد يكون ميوت الوارث الثاني من المراتب  
 الاول كما اذا مات الزوج في المثال المذكور عن امرأة وابوين على ما ذكره ثم ماتت ابنة  
 عن ورثة كالاولاد والادوات او غيرهما قبل القسمة ايضا فكيف يكون الحال هنا فقلت  
 قياس ما ذكر في الكتاب اذ لا فرق في العمل بين المناخات المتعددة في مرتبة واحدة  
 الارث وبينها في مراتب متعددة فاذكر شيخ واثب بما قصد ولا ين كقبح منه امير ومثال  
 قبل ان يذكر الاصل في المناخنة لانا نقول ذلك مثال لصيرة بعض المناخات باساليب  
 قبل القسمة فلهذا قدمه ثم هب الاصل الذي يستخرج به الاحكام المستطبته بذلك  
 المثال **باب ذوى الارحام وذو الرحم** هو في اللغة بمعنى ذى القرابة مطلقا  
 وفي الشرعية هو كل قريب ليس بنبي بنهم اي ذى فرض بقدره في كتاب الله تعالى او بنسبه  
 رسول الله صلى الله عليه وآله ولا احب منه غير المال عند الانفاذ ثم الظاهر ان ذى الرحم كذا في الاول

وتوجيهها انها لا تعطى على الحكمة السابقة اى هذا باب ذوى الارحام وذو الرحم فلا تجازى  
 الى ما قبل من ان المحصف كما خرج من فرغانة الى بخارا وجد فيه الفرائض المنسوبة الى  
 القاضي الامام علاء الدين بسمرقندي في ورقتين فاستحسنها واخذ في تصنيف هذا الكتاب  
 شرحا لها وكان القاضي قد جعل فيها الورثة ثلاثة قسم فدار بصاحب الفرض ثم عطف  
 عليه العصبية ثم عطف عليه ذى الرحم فقال وذو الرحم وهو كل قريب لم يفرض له سهم مفرد ولم  
 يتعصب فصاحب المكبات كما وصل الى هذا الموضع قررت انك الواو في الشرح مع تصديرة  
 الكلام بالباب ولا يذهب عليك ان هذا الحذف بارود يقتضى وجود او بن كما في عبارة  
 تلك الفرائض مع فقدان الثانية في اكثر النسخ منها وقد فقد الاولى ايضا في كثير منها كما هو الحال  
 كانت عامنة اصحابه اى اكثرهم كعمرو بن ابي مسعود وابي عبيدة بن الجراح ومعاذ بن جبل وابي  
 مرداد وابي عباس رواية مشهورة وغيرهم رضي الله تعالى عنهم يرون ثورث ذو الارحام واثبتهم  
 في ذلك من التابعين علقمة وابراهيم وشيخ واخس بن ابي سيرين وعطاء ومجاهد رحمهم الله تعالى  
 وبه قال اصحابنا ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد وزفر ومن تابعهم وقال زيد بن ثابت رضي الله  
 عنه في رواية شاذة لاميراث لذوى الارحام ويضع المال عند عدم اصحاب الفرائض  
 والعصباء في بيت المال وتابعه في ذلك من التابعين عبد بن جبير وبه قال مالك والشافعي  
 شيخ النافون بالبعد تعالى ذكر في آيات الموارث نصيب ذوى الفروض والعصباء  
 ولم يذكر لذو الارحام شيئا ولو كان لهم حق لبيته وما كان ربك نسيا وبانه عليه السلام كما  
 استخرج عن ميراث السمعة والنخالة قال اخبرني جبريل عم النبي لهما ولنا قولنا واولو  
 الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اذ منناه كما مضى منهم اولى بميراث بعض ما كتب الله تعالى  
 وحكم به لان هذه الآية نزلت بالنوارث بالموالات كما كان في اشد اقدومه عليه السلام في المدينة لما  
 كان يولى الموالات وللنخلة في ذلك الزمان صار صرحا وذوى الارحام وما بقي عند ما برز  
 مولى اللات صار متاخرا عن ارث ذوى الارحام كما ثبت عليه فيما سلف فقد شرع الله تعالى في ذلك

بين ذى رحم له فرض او فحبب ذى رحم ليس له شئ منها فيكون ثابته لكل بهذه الآية  
تفصيلهم كلهم في آيات النوارث وافيض روى ان رجلا رمى بسهم الى سهل بن حنيف  
فقتله ولم يكن له وارث الاخالة فكتب في ذلك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر فاجابه بان ابنو  
عليه السلام قال الله ورسوله مولى من الامولى له واخلال وارث من لا وارث له لا يقال  
المقصود من مثل هذا الكلام النفي دون الاثبات كقولهم الصبرية من الاجلية له او الصبرية من  
فكانه قيل من كان وارثه اخلال فلا وارث له لانا نقول صدر حديثنا منى نقول  
بيان الشرع بلفظ الاثبات واردة النفي يؤدى الى الالقباس فلا يجوز من صاحب النسخ  
الكاشف عنها وافيض ما مات ثابت بن الدصاح قال عليه السلام تقبيل ابن عاصم بن جبرون  
نسبا فيكم فقال انه كان فنيا غريبا فلا يعرف له الا ابن اخيه هو ابو لبابة بن عبد المنذر  
رسول الله ميراثه والتوفيق بين ما رويناه موافقا للقرآن وبين ما رويناه مخالفا له ان كل  
ما رويوه على ما قبل نزول الآية الكريمة ايجل على ان العدة والنخالة لا تثنان مع عصبة ولا ذى رحم  
يرد عليه ان الروى على ذوى الفروض مقدم على نورث ذوى الارحام وان كل ما يردون مع من  
لا يرد عليه كالزوج والزوجة وذو الارحام صنف اربعة اصنف الاول منى اى تسبيل  
وهم اولاد النيات وان سفلوا ذكورا كان اولادنا واولاد بنات الاين كذلك واصنف الثاني  
يتمى اليهم ميت وهم الاجداد لساقطون اى الفاسدون وان سفلوا كابهم ميت واب  
امه واهبات الساقطات اى الفاسدة وان سفلوا كابهم ميت وامهم ميت وامهم ميت  
والصنف الثالث يتمى الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات وان سفلوا سوا كان  
تلك الاولاد ذكورا او اناثا وسوا كانت الاخوات لام واب اولاد اولاد  
الاخوة وان سفلوا كانت الاخوة من الابوين ومن اخواتهم سوا الاخوة لام وان سفلوا  
اطلق الاخوات والاخوة في الشريعة لا يسمون قسما كما ذكرنا في الاخوة بهذا النوع  
لان الاخوة لا يسمون اولاد سفلوا وانما يسمون في العبارة بان يقول اولاد الاخوة

[illegible]

محكي عن أبي عبد الله الفراضى انه كان يوفى عن الروايتين يقول ما رواه محمد عن أبي جعفر ثم قوله  
 الاول وما رواه ابو يوسف ثم قوله الاخيوجه الرواية الاولى ان باجداب الام اقوى سببا  
 اولاد النبات لان الماشى التى فى درجته اعنى ام الام صاحبة فرض دون الماشى التى فى درجته  
 ابن البنت وحيث نبت البنت فانها ليست لها حجة فرض وايضا باجداب الام  
 ولد البنت ثم الاتصال بالحيث بواسطة واحدة ثم الجوز بزيادة قرب حكمها حتى قالوا لا يباين  
 بالحيث بخلاف ولد البنت فانه يقتضى به فيكون مقدما عليه ووجه الرواية اما خذوه للفرض  
 ان ذوى الارحام يرون على سبيل التعصيب من وجه اذ تقدم منهم الاقرب باقرب  
 فوجب ان يعينهم وانى التورث بالعصبات من كل وجه وقد قدم فى العصبات من  
 كل وجه بنو ابناء الميت على اجداب الاب وسائر العصبات وان كان هذا اجدابا  
 به من الذين يقتضى به فكلذ انى ذوى الارحام يقدم اولاد البنت على اجداب الام ومحمد  
 اى عند ابى يوسف ومحمد رحم الصنف الثالث وهم اولاد الانوات ونبات الاخوة و  
 بنو الاخوة لازم مقدم محكي اجداب الام وان كان قياس بينهما فى اجداب الاب متاخر  
 الاخوة والاخوات ما دام اثنسته خير له من ثلث جميع اهل ان يقتضى ان لا يقدم لصنف الثالث  
 محكي اجداب الام وانما ابو جعفر رحمه الله جري فى ذوى الارحام على قياس مذمومة العصبات  
 حيث قدم منها اجداب الام الذى هو فى درجة اجداب الاب على اولاد ابنت  
 فلا يرون معه كما ان تقدمه فى قوله الاخيه اولاد نبات الميت فى ذوى الارحام على اجداب  
 الام جار على مذمومة فى العصبات حيث كان هناك الابن مقدما على اجداب الاب وذكر  
 بعض المشايخ ان وقع فى بعض النسخ فى بيان مذمومة هذه العبارة لان عندنا كل واحد  
 منهم اولى من فرعته وفرع فرعه وان سفل اولى من اصله قال ولم تحصل منها مخرجه من المخرجات  
 بعض الطلبة القاصرين الامن كلام شيخنا ولهذا لم يورد النسب القديمة وما فرغ عن ترتيب الام  
 الاربعة شرع ان يبين اينه تورث كل واحد منهم قال الفصل فى الصنف الاول

الذي هو اولاد النبات واولاد النبات الابن وليهم الميراث اقرهم الى الميت ثبتت  
 الميت فانها اولى من ثبتت الميت الابن لا اولى تنسب الى الميت بوسيلة واحدة والثانية هو ان  
 وبعد قول اهل القرابة وهم ابو خيفة وصاحباه وزفر وعيسى بن ايمان ثم قالوا استحقاق ذوي  
 باعتبار معنى العصوبة ولهذا قدم في الاصناف الاربع من هو اقرب ويستحق الواحد منهم  
 جميع المال وفي العصوبة يكون زيادة الترتيب في درجة واحدة واخرى بقوة السبب كما في تقديم  
 البنوة على الابوة فكذلك فيما فيه معنى العصوبة ثبت التقديم لدرجة واحدة كما في سبب  
 ففي الصورة المذكورة يكون المسال كله ثبت للميت واما اهل النسب وهم الذين ينسبون من  
 منزلة امدلى به في الاستحقاق كعقمة الشعي ومسروق وابي عبيدة والقاسم بن سلام  
 واخس بن زباد فيجعلون المسال بينهما كما ترك بنوا ميت ابن فيكون المال بينهما ارباعا  
 على قياس قول علي بن ربيعة ثلاثة ارباعه لميت لميت ورابعة لميت الابن لانه يرى  
 على ميت الابن مع ميت اهل البيت واما امداسا على قياس قول ابرج مستحقة مائة  
 لميت لميت وسدس لميت ميت الابن لانه لا يرى الروي على ميت الابن بل على الميتة  
 يستدلون على الترتيل بان الاستحقاق لا يمكن اثباته بالري ولا معنى مناس الكتاب ولا  
 من جهة او الاجماع فلا طريق سوى اقامة امدلى مقام امدلى به ثبت له الاستحقاق الذي  
 كان ثابتا لمدلى به فيصيب كل اصل الى قرعه وبوجه ان من كان بينهم ولد الصاحب فمصر  
 او لمصبته كان اولى من ليس كذلك وليس ذلك الاعتبار امدلى به بوجه على قولهم انه  
 يلزم منه امر فاحش وهو حرمان الميراث يكون امدلى به رفيقا او كافرا ثبت كون المستحضر  
 محررا وعن الميراث في غيره فوجب ان الاستحقاق باعتبار ضعف فيه وهو القرابة  
 ولما كان فيه العصوبة قدم الاقرب ذهب يفرج بن دراج وجيش بن مشروص بن ابي  
 اذا سال بينهما انما استحقا قها انما هو باعتبار الوصف العام الذي هو الحر والاقرب  
 لا بعد مساواة فيه وهو لا يجوز ان يفرج بن دراج وجيش بن مشروص بن ابي

معدية مثلا قوله الوارث اولى من ولد ذوى الارحام كقوله بنت الابن ثمانية اولى من غير بنت  
وقوله لا والى بنت الابن وحيثما نزل الثاني نزلت تحت قوله وانما بنت الابن اولى من غير بنت  
بن وبنو الوارث اقرب مكانا والخرج يكون بالتقريب المحقق ان وجد والابن الاخر سبيل الى ان  
استوفى درجاتهم في القرب ثم لم يميز بينهم بذلك الاستواء ولد وارث ثبت ابن  
ابنت ابن بنت ابنت او كان كلهم يملكون بوارث كابن ابنت وبنيت ابنت محمد بن  
في قوله الاخير و الحسن بن زباد يعبر ابدان الفروع لتساوية الدرجات وتقسيم المال عليهم باقتضا  
حال ذواتهم وانما بينهم سواء انقضت صفته الاصول في الذوات والابوة كما في المثال الذي ذكرنا  
الاولا بينهم جميعا بوارث او خلفت كما في المثال المذكور يخلوهم عن ولد الوارث فان كانت الفروع  
ذكر افضله او انا فقط تساوى في القسمة وان كانوا مختطفين فلذلك مثل خط الاثني عشر والابن عشر  
صفات اصولهم صلاوى رواية شاذة عن جديته رحمه الله يعبر ابدان الفروع ان انقضت صفته  
الاصول في الذوات والابوة موافقا لما اسي لا يوجب فيه رحمه في قوله الاخير و الحسن بن زباد يعبر  
الاصول ان يختلف جميعهم ويعطى الفروع ميراث الاصول محالها بما هو القول الاول  
لا يوجب فيه رحمه و اشهر الروايتين عن ابي جعفر رحمه الله الطائفة من جهة وعلم ان المصنف رحمه الله في ذوى  
الارحام مقالته اهل القرابة والمذكور في شرح المصنف ان الحسن بن زباد من اهل التنزيل كما اشار اليه  
عن قريب فجعل قوله مع ابي يوسف رحمه الله محال نظر الدليل على القول الاخير لا يوجب فيه رحمه ان استحقاق  
الفروع انما يكون للمعنى فيهم لا للمعنى في غيرهم وذلك المعنى هو القرابة التي هي في ابدان الفروع و  
قد اختلفت في جهة واليه وبنى الولاد في تساوى الاستحقاق في ما بينهم ان خلفت اصفته الاصول  
الاثرى ان ينقض للفروع غير معتبرة في الالى بل ينسب اليه في الدليل فلذا اصفته المذكورة والابوة  
يعتبر في اهلها فلذا اصفته المذكورة والابوة يعتبر في غيرهم فقط وسند محمد بن ابي نعيم في اصفته على المعنى  
المشتركة في الالى ثلثت لو كان الاعتبار بابدان الفروع لكان الحال بينا نصفه فبذلك ان اعتبر في التسمي  
المعنى فانه الاسباب في الغلبة والام في الحال واليه قد انفقا على انه اذا كان احدهما ولد وارث كان الاول



[illegible]



ست نبات وثلاثة بنين فاذا نظرنا كل ابن فمفرقة بنين كان المجموع كاشفي عشرة نباتات  
عشر النبات التي كانت نصيب النبات لكن من التسعة ومن عدد بنين اعني الاشبي عشر  
مواقف بالثلاث فمفرقة بنين وعدد الروس وهو اربعة في اصل المسئلة وخمسة عشر فمفرقة  
منها فمفرقة المسئلة اذا كان الطائفة السبعين في البطن الاول ستة من اصل المسئلة فمفرقة بنين  
الذي هو اربعة بنين اربعة وعشرين ونقسمها على ابي البطن الثالث من فروع البنين الثلاثة فمفرقة  
الاشبي عشر والبنين الفواشي عشر ثم يدغم نصيب الابن الاخر فروع من البطن السادس لعدم الاختلاف  
تقسم السبعين على الابن والبنيت اللذين باراها في البطن الخامس للذكر مثل خط الانثيين  
فاصاب الابن ثمانية والبنيت اربعة فمفرقة نصيب كل منها الى فروع في البطن السادس وكان  
الطائفة النبات في البطن الاول تسعة من اصل المسئلة فمفرقة بنين في ذلك المفرد على الاثني  
فحصل ستة وثلاثون فاذا نظرنا الى ما هو اصل من البطن الاول لم نجد اختلاف واحدنا فمفرقة  
في البطن الثالث اذا كان فيه بارا النبات التسعة بنيت نبات وثلاثة بنين فمفرقة بنين  
استية والثلاثين للذكر مثل خط الانثيين فاصاب البنين ثمانية عشر فمفرقة بنين المذكور طائفة و  
الاناث طائفة وما نظرنا الى ما هو اصل من الثالث وجدنا في الرابع بارا طائفة بنين فمفرقة بنين  
عليهم اصاب البنين الثلاثة للذكر مثل خط الانثيين فاصاب الابن تسعة وبنيت فمفرقة بنين  
ثم دفعنا نصيب الابن الى اخر فروع عدم الاختلاف لم نجد بارا البنين في الخامس اختلاف  
السادس اذا كان فيه بارا البنين بنيت فمفرقة بنين فاصاب البنين اثني عشر للذكر  
مثل خط الانثيين فاصاب الابن تسعة وبنيت ثمانية وكذلك وجدنا في الرابع بارا طائفة  
النبات السبعين ثلاث بنات وثلاثة بنين فمفرقة بنين فمفرقة بنين فمفرقة بنين فمفرقة بنين  
البنين منها اثني عشر والنبات سبعة فمفرقة بنين فمفرقة بنين فمفرقة بنين فمفرقة بنين  
وجدنا في البطن الخامس بارا بنين الثلاثة بنين فمفرقة بنين فمفرقة بنين فمفرقة بنين  
للكر مثل خط الانثيين فاصاب الابن ستة وبنيت فمفرقة بنين فمفرقة بنين فمفرقة بنين



اسباعه وتوالتصيب الثنتين كنت جدبها منزلة ثنتين في ذلك البطن لتقسيم على ذلك  
اعني في البطن الثالث انصافا وذلك لان البنت التي في الثالث اذا اعتبر فيها عدد  
فروعها صارت ثنتين فتساوى الابن الذي في الثالث فيعطى كل واحد منهما نصف ثلاثة  
اسباع ويوسبع ونصف وحيث يكون انصافا لنصف المقسوم الذي هو ثلاثة اسباع  
لبنات ابن بنت البنت نصيبا بها وهو الابن الذي كان في البطن الثالث والنصف  
الاخر لابني بنت بنت البنت نصيبا بها وهي البنت التي ساوت الابن في البطن الثالث  
وتصير له المسئلة من ثمانية وعشرين وذلك لان اصل المسئلة في التقسيم على ابي خلاو الذي هو ابي بن النصار  
الذي اعرفت فاذا نظرنا الى البطن الثالث ونجد فيه ما زاد للبنتين اللتين في الثاني انبا ونبتا فلما وجدنا  
البنت صدق فروعها صارت لبنتين وجب ان يقسم عليهما اى على الابن والبنت نصيبا  
اللتين في الثاني انصافا لكن النصف لا يصير حيا لثلاثة اسباع ففرضنا مخرج النصف في أصل  
المسئلة صارا رابعة عشر فاعطينا مئتي بنت ابن البنت ثمانية بنى نصيبا بها وعطينا بنت ابن  
بنت البنت ثلاثة نصيبا بها وعطينا ابني بنت بنت البنت ثلاثة بنى نصيبا لكل الثلاثة  
لا يتقسم عليهما فرضنا عدد وسبعا في الاربعة عشر صارا لبسعة ثمانية وعشرين منها تصح المسئلة  
فلما نظرت الثمانية التي بنى نصيبا بنت ابن البنت في مئتي نصيبا ستة عشر فبنى لها ونضرب  
الثلاثة التي بنى نصيبا بنت ابن البنت البنت في المضروب الذي هو ثمان فيحصل تسعة لها و  
نضرب نصيبا بنت بنت البنت في ذلك المضروب فيصير ستة فيعطى كل واحد منها  
ثلاثة وقول محمد بن ابي البراءة عن ابي جعفر رحمه الله في جميع احكام ذوى الارحام ومن هذا الكلام  
يعلم ان شرنا ليه سالفنا من ان قول ابو يوسف رحمه الله عن ابي جعفر رحمه الله ولكن رواية شاذة  
في قوة الشهادة مثل الرواية الاخرى في ذلك بعضهم ان شايخ بخارا اخذ القول في  
في مسائل ذوى الارحام فحيز لانه اسير على المفتي والعدد علم بالصواب فحصل من الغسل ثمة كذا  
النصف الاول فلما انا جميع ليه تعالى يعتبرون آيات في التوراة في اى نورث ذوى الارحام

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Arabic, arranged in approximately 15 horizontal lines. The text is dense and fills most of the page area.

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]

[illegible]

*[The page contains dense handwritten Persian script in Maghrebi style.]*

[illegible]



[illegible]



[illegible]

[illegible]



۱  
 ۲  
 ۳  
 ۴  
 ۵  
 ۶  
 ۷  
 ۸  
 ۹  
 ۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

[illegible]



[illegible]



[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript page from a historical document or book. The text is dense and covers most of the page area.

